المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـارير ـ مقـالات)

الخميس - 2021/3/25م

الأخبـار والتقاريـر

شؤون فلسطينيـــة:

الاحتلال ينفذ اعتقالات في الضفة الغربية شملت قياديين وكوادر في "حماس"	العربي الجديد	3
غزة: وكلاء وزارات يتقدمون باستقالاتهم تمهيداً لانتخابات التشريعي المرتقبة	وكالة سما	5

شؤون عربيـــــــة:

دعوات دولية متزايدة لإنهاء النزاع والحوثيون يكشفون عن تواصل غير مباشر مع واشنطن	الجزيرة نت	5

شؤون إسرائيليـــة:

تقديرات إسرائيلية: الجهاد الإسلامي يقف خلف إطلاق صاروخ بئر السبع	وكالة سما	6
الانتخابات الإسرائيلية: نتنياهو لم يتحدث عن انتصار... "والإسلامية" بيضة القبان	الشرق الأوسط	7
تكرار حالة التعادل المأزومة بين الأحزاب المختلفة وانهيار "القائمة المشتركة" ونجاح "الموحدة"	القدس العربي	9
بعد فرز 92% من الأصوات: الموحدة تخسر مقعدها الخامس لصالح ميرتس	عرب 48	12
3 سيناريوهات محتملة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية (تحليل إخباري)	الأناضول التركية	13
ضابط إسرائيلي يحذر من "انتفاضة صامتة" في الضفة الغربية	عربي 21	14

شؤون دوليـــــــة:

بلينكن: الولايات المتحدة مستعدة للعودة إلى الاتفاق النووي إيران وروحاني يطالب برفع العقوبات	وكالات أنباء	15
تحالف الضرورة بين الصين وروسيا بمواجهة أميركا وأوروبا	العربي الجديد	17

المقـالات والدراسات

الانتخابات الفلسطينية: تحريك الماء الآسن	د. غسان الخطيب	21
هل ستؤجل الانتخابات الفلسطينية؟	مصطفى أبو السعود	27
قراءة في الأزمة الوطنية الفلسطينية	ماجد كيالي	29
الحركة الأسيرة الفلسطينية: الواقع والتحديات	عبد الرزاق فراج	33
التطبيعُ العربيُ يرفعُ نتنياهو وصاروخُ النقبِ يسخطُهُ	د. مصطفى اللداوي	42
مناهضة التطبيع: التوفيق بين المبادىء الأخلاقية والتأثير الاستراتيجي	عمر البرغوثي	44
انتخابات إسرائيلية خامسة أو حكومة بدعم الحركة الإسلامية	د. جمال زحالقة	50
أزمة الذات الإمبراطورية والتبعية الإسرائيلية والعربية	د. ميشال نوفل	53
دولة أرض إسرائيل و"الستاتوس كو" المتدحرج	د. هنيدة غانم	58
كيف يمكن تجنّب كارثة مستقبلية في عالم متعدد الأقطاب؟	ريتشارد هاس؛ كوبخان	68
كتاب: الشرق الأوسط والعالم ـ لـ"مجموعة باحثين"	نزار الفراوي	71

الاحتلال ينفذ اعتقالات في الضفة الغربية شملت قياديين وكوادر في "حماس"

العربي الجديد . 2021/3/24

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر اليوم الأربعاء، عمليات اعتقال طاولت 22 فلسطينياً، بينهم قياديون في حركة "حماس" وكوادر وأسرى محررون محسوبون على الحركة، وذلك عقب اقتحام منازلهم، في محافظة رام الله والبيرة.

وذكرت مصادر محلية لـ"العربي الجديد" أنّ قوات الاحتلال اعتقلت القيادي في حركة "حماس" الشيخ جمال الطويل من منزله في حيّ أم الشرايط بمدينة البيرة المجاورة لمدينة رام الله وسط الضفة، بعد أقل من أسبوعين من الإفراج عنه من سجون الاحتلال.

واقتحمت قوات الاحتلال مخيم الجلزون شماليّ مدينة رام الله، ودهمت العديد من المنازل من المحسوبين على حركة "حماس"، واعتقلت القيادي في الحركة باجس نخلة إضافة إلى ابنه معروف، والأسير المحرر ماهر دلايشة، وعبد العزيز محيي الدين، وأواب مبارك، نجل النائب السابق عن حركة "حماس" أحمد مبارك، والأسير المحرر إياد الصافي.

وأكد "نادي الأسير" الفلسطيني، في بيان صحافي، أن الاعتقالات جرت في رام الله والبيرة، وجنين، وطوباس، والخليل، وبيت لحم، ويوجد بين المعتقلين أسرى سابقون، أبرزهم الشيخ جمال الطويل الذي أُفرج عنه أخيراً، وباجس نخلة، وتركزت الاعتقالات في جنين وبلداتها، حيث طاولت 11 مواطناً فلسطينياً.

وفي السياق، أكد مدير "نادي الأسير" في محافظة جنين، منتصر سمور، لـ"العربي الجديد"، أنّ المعتقلين من قرى وبلدات جبع وقباطية وعنزا والهاشمية، وقد اعتقلت قوات خاصة إسرائيلية صباح اليوم الأربعاء، الشاب مجد عزمي حسينية من مكان عمله في حسبة جنين، وهو من مخيم جنين.

بدوره، قال النائب السابق في المجلس التشريعي الفلسطيني نايف الرجوب، لـ"العربي الجديد"، إنّ "هذه الاعتقالات، كما غيرها من الاعتقالات والاستدعاءات خلال الشهرين الماضيين، تأتي في سياق تخريب الانتخابات وتعطيلها ومحاولات الاحتلال لعرقلتها".

وتابع: "لقد شهدت مدن الضفة الغربية وبلداتها اعتقال شخصيات معروفة، بينها قيادات في "حماس"، والهدف تعطيل الانتخابات وعرقلتها".

ومن المقرر أن تجري الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 22 مايو/ أيار المقبل، وهي الانتخابات الأولى من نوعها منذ عام 2006.

هدم منازل في القدس

على صعيد آخر، واصلت جرافات الاحتلال، اليوم الأربعاء، عمليات هدم منازل لمقدسيين في أحياء مختلفة في المدينة المقدسة، بعد أن كانت محكمة إسرائيلية قد ردّت في ساعة متأخرة من الليلة الماضية التماساً من قبل نحو خمس عشرة عائلة مقدسية من سلوان بتأجيل وتمديد أوامر منع هدم منازلها.

وهدمت طواقم من بلدية الاحتلال صباح اليوم منزلاً في حي رأس خميس من أراضي مخيم شعفاط شمالي القدس المحتلة، كان هدم صاحبه ذاتياً قبل ذلك بيومين معظم أجزاء المنزل المشيد قبل خمسة عشر عاما.

وأفاد أصحاب المنزل "العربي الجديد"، بأن الهدم طاول بقايا بيت كان هدمه صاحبه ذاتياً قبل أيام، ولم يتبق منه سوى بعض الأساسات وكتلة خرسانية، كما طاولت عملية الهدم تخريب مخزن قديم يقع ملاصقاً تماماً للبيت المهدوم، ما تسبب بأضرار كبيرة.

وقامت طواقم الاحتلال قبل ظهر اليوم بهدم شقتين سكنيتين في حي الصلعة من أحياء بلدة جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، تعودان للشقيقين خالد ومنير العباسي، علماً بأن الشقتين كانتا شيّدتا في العام 2016، وصدرت أوامر بمنع هدمهما مؤقتاً منذ ذلك الوقت، ولم تتمكن العائلتان من الحصول على ترخيص لهما من قبل البلدية، إذ باءت كل جهودهما بالفشل، حسب ما أفاد به الشقيقان خالد ومنير، فيما فرضت بلدية الاحتلال عليهما رسوم هدم بقيمة 70 ألف شيكل بالعملة الإسرائيلية بعد أن رفضا هدم شقتيهما بأيديهما.

يُذكر أن المحكمة التابعة لبلدية الاحتلال في القدس ردت أمس الثلاثاء، التماسًا قدمته خمس عشرة عائلة مقدسية من بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى طالبت خلاله المحكمة بإصدار أوامر تمديد جديدة تمنع عملية الهدم.

على صعيد آخر، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مساء اليوم الأربعاء، العمل بمشروع استصلاح أراضٍ في قرية دير نظام شمال مدينة رام الله وسط الضفة الغربية.

إلى ذلك، جرفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الأربعاء، ثلاثة دونمات في قرية كيسان شرق بيت لحم جنوب الضفة، بهدف توسيع مستوطنة "ايبي هناحل" المقامة على أراضي كيسان.

في سياق آخر، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء اليوم الأربعاء، شابًا من بلدة العيسوية شمال القدس، وكانت اعتقلت، الليلة، شابًا من بلدة الطور بالقدس المحتلة، بينما اعتقلت الشابين عاصم مصطفى عرقاوي، ومحمد سوقية من مدينة جنين أثناء مرورهما على حاجز عسكري عند مفرق بلدة عرابة جنوب جنين.

واقتحم عشرات المستوطنين اليوم، باحات المسجد الأقصى المبارك، من جهة باب المغاربة، تحت حماية شرطة الاحتلال، وأدوا طقوسا تلمودية في باحاته، إلى أن غادروه من باب السلسلة، وتأتي هذه الاقتحامات ضمن الاقتحامات اليومية للأقصى التي تتم بالقوة على فترتين: صباحاً وبعد الظهيرة.

أُصيب شاب فلسطيني برصاص الجيش الإسرائيلي، مساء الأربعاء، من قرية الجيب شمال غربي القدس المحتلة خلال اقتحام وحدة خاصة في جيش الاحتلال محلاً لتصليح ودهان المركبات في قرية بير نبالا المجاورة.

وأفاد القيادي في حركة "فتح" ووكيل وزارة القدس، سعيد يقين، في تصريح خاص لـ"العربي الجديد"، بأن وحدة من المستعربين اقتحمت محل المواطن محمد رزق، وحاولت اعتقاله، وتمكن من الفرار باتجاه بلدته، حيث لاحقه جنود الاحتلال وأطلقوا النار عليه، ما أدى إلى إصابته بعيار ناري وتم اعتقاله.

وأشار يقين إلى أنه خلال اقتحام المحل في بير نبالا اندلعت مواجهات مع عدد من المواطنين، وتزامنت مع قيام أفراد الاحتلال بتفتيش المحل واحتجاز جهاز حاسوب منه، وتقوم قوات الاحتلال بأعمال تفتيش داخل منزل المواطن المصاب في بلدة الجيب المجاورة.

غزة: وكلاء وزارات يتقدمون باستقالاتهم تمهيداً لانتخابات التشريعي المرتقبة

وكالة سما . 2021/3/25

أفادت وسائل اعلامية فلسطينية متطابقة، اليوم الأربعاء، بأن عدداً من وكلاء الوزارات في غزة، قدموا استقالاتهم من مناصبهم، لكونهم مرشحين عن قائمة حركة حماس للانتخابات التشريعية.

ووفق المصادر، فإن من أبرز هذه الشخصيات التي قدمت استقالتها، وكيل وزارة الداخلية، اللواء توفيق أبو نعيم، حيث جرى تكليف اللواء سامي نوفل "أبو الشيماء" بتسيير مهامه.

وبحسب المصادر، فانه من بين الشخصيات، التي استقالت من مناصبها أيضاً، وكيل وزارة العمل، المهندس إيهاب الغصين، ووكيل وزارة التنمية الاجتماعية، الدكتور غازي حمد، ووكيل وزارة الأوقاف عبد الهادي الأغا.

وفي وقت سابق، قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، اليوم الأربعاء: إنها لا زالت تواصل مشاوراتها الداخلية؛ لاعتماد قائمتها واختيار الكفاءات العلمية والوطنية.

وأضافت على لسان المتحدث باسمها، عبد اللطيف القانوع في تصريح لإذاعة (الأقصى)، بأنه خلال أقل من يومين، ستعلن الحركة عن آلية المشاركة في الانتخابات المرتقبة.

وأضاف القانوع: خيار القائمة المشتركة لدى الحركة لازال حاضراً على الطاولة، والخيارات الأخرى مطروحة، مشيراً إلى أن حماس، أعدت قوائم مختلفة، سواء قررت المشاركة بشكل منفرد، أو ضمن القائمة المشتركة.

اليمن.. دعوات دولية متزايدة لإنهاء النزاع والحوثيون يكشفون عن تواصل غير مباشر مع واشنطن

الجزيرة نت . 2021/3/25

تكثفت المساعي الدولية الداعمة للمبادرة السعودية لحل الأزمة في اليمن، في حين كشفت جماعة الحوثي عن تواصل بينها وبين الولايات المتحدة عبر سلطنة عمان.

وقالت مندوبة بريطانيا الدائمة في الأمم المتحدة باربرا وودورد إن بلادها تدعم المبادرة السعودية لأنها تشمل العناصر الأساسية لإنهاء الأزمة الإنسانية في اليمن، وعبرت عن قلقها بشأن استمرار المعارك وحمّلت الحوثيين المسؤولية.

بدوره، قال فرحان حق نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة إنه يشجّع جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي تضرّ بجهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الأممي الخاص مارتن غريفيث.

من جهته، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي –في مؤتمر صحفي– إن واشنطن تدعم جهود إيجاد طريقة لتخفيض العنف وإنهاء الصراع في اليمن، مؤكدا أن مهمة الولايات المتحدة هناك هي محاربة تنظيم الدولة، وأن هذه المهمة مستمرة.

وأضاف أن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد مسؤولية دعم السعودية في الدفاع عن نفسها، دون تقديم مزيد من التفاصيل عن نوع المساعدة التي تقدمها واشنطن للرياض في هذا الإطار.

كما رحّب المبعوث الأممي السابق إلى اليمن جمال بن عمر بجميع المبادرات السلمية لحل الأزمة في اليمن، وقال إنه لم يحصل أي تقدم في العملية السياسية منذ عام 2015.

وأضاف بن عمر في مقابلة للجزيرة ضمن برنامج "بلا حدود"، أنه تم إهدار الكثير من الوقت على الحرب والحصار، وأن الحل هو أن يتقاسم الفرقاء السلطة.

عبر وسيط

في المقابل، قالت جماعة الحوثي اليمنية أمس إنها رفضت عقد لقاءات مع المبعوث الأممي مارتن غريفيث، كاشفة في الوقت نفسه عن تواصل بينها وبين الولايات المتحدة عبر سلطنة عمان. وقال المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام "رفضنا اللقاءات مع المبعوث الأممي مارتن غريفيث، لأنها باتت تحصل قبل إحاطته لمجلس الأمن فقط". وجاء ذلك في تصريحات أدلى بها عبد السلام لفضائية المسيرة الناطقة باسم الجماعة. وأوضح أن "الموقف الأميركي يختلف بين إدارة وأخرى من حيث الأسلوب والاستهلاك الإعلامي وإصدار التصريحات، وفي المضمون لم نلمس أي تغير" عن الإدارة الجديدة. وكشف أن الجماعة تجري اتصالات مع الأميركيين "عبر سلطنة عمان التي تنقل الرسائل بيننا وبينهم". ولم يصدر تعليق بعد من قبل الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة والسعودية على تصريحات المسؤول الحوثي.

المبادرة السعودية

وكانت السعودية أعلنت الاثنين عن مبادرة لحل الأزمة اليمنية تتضمن وقف إطلاق النار من جانب واحد، معربة عن أملها في استجابة الحوثيين "صونا للدماء اليمنية". وتتضمن المبادرة وقفا شاملا لإطلاق النار تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية للسفن والمشتقات النفطية من ميناء الحديدة (غربي اليمن) في البنك المركزي. وتشمل أيضا فتح مطار صنعاء الدولي لعدد من الرحلات المباشرة الإقليمية والدولية، وبدء مشاورات بين الأطراف المختلفة برعاية الأمم المتحدة.

تقديرات إسرائيلية: الجهاد الإسلامي يقف خلف إطلاق صاروخ بئر السبع

وكالة سما . 2021/3/24

قدرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أن تكون حركة الجهاد الإسلامي تقف خلف إطلاق الصاروخ تجاه مدينة بئر السبع خلال زيارة زعيم حزب الليكود ورئيس حكومة تسيير الأعمال بنيامين نتنياهو في المدينة.

وبحسب موقع صحيفة يسرائيل هيوم العبرية، فإن هذا هو التقدير السائد حاليًا لدى المؤسسة الأمنية بتوجيه أصابع الاتهام للجهاد الإسلامي بالوقوف خلف إطلاق الصاروخ.

وأشارت إلى أن الصاروخ أطلق لحظة مغادرة نتنياهو، مدينة بئر السبع.

وهاجمت طائرات إسرائيلية فجر اليوم مواقع لحركة حماس ردًا على إطلاق الصاروخ.

الانتخابات الإسرائيلية: نتنياهو لم يتحدث عن انتصار... «والإسلامية» بيضة القبان

الشرق الأوسط. 2021/3/25

أظهرت النتائج الفعلية غير النهائية لانتخابات الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، بعد فرز حوالي 90 في المائة من الأصوات، عجزاً عن حسم المعركة لصالح أي من الطرفين. فقد حصل المعسكر الداعم لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، على 59 مقعداً، وحصل المعسكر المناهض له على 56 مقعداً. وأصبحت القائمة الموحدة للحركة الإسلامية برئاسة النائب منصور عباس، بيضة القبان بينهما، بإمكانها أن تقرر هوية رئيس الوزراء القادم. وقد أعلن عباس أنه مستعد للتفاوض مع المعسكرين لحسم توجهه.

وجاءت هذه النتائج بشكل مخالف للنتائج التي نشرت من فرز الصناديق النموذجية، التي أعدتها قنوات التلفزيون الثلاث، وفشلها جميعاً في إعطاء صورة دقيقة. فقد تنبأت هذه النتيجة بفوز نتنياهو. وتوقعت سقوط القائمة الإسلامية. وتبين أن هذه القنوات لم تضع صناديق نموذجية في منطقة عرب النقب، حيث تتمتع الحركة الإسلامية بتأييد واسع. وعندما ظهرت بذور هذا الفشل، توقف حزب الليكود عن الاحتفالات بالنصر. وتأخر نتنياهو ثلاث ساعات عن لقاء جمهوره، أمس، وحضر الثالثة فجراً، ليعلن أنه حقق نجاحاً كبيراً، ولكنه امتنع عن الحديث عن الانتصار. وفي الوقت ذاته، امتنع خصومه عن إعلان النصر. وبدا من قراءة النتائج الفعلية الأولية، أن الجميع يدركون أن الأزمة السياسية ستستمر في إسرائيل. وسيظهر مدى عمق هذه الأزمة وكيفية التعاطي معها، عند الانتهاء من فرز النتائج الفعلية.

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن فرز 89 في المائة من النتائج. وتبقى أصوات الجنود والدبلوماسيين والطواقم الطبية والمرضى والمساجين، التي تشكل 11 في المائة، والتي بدأ فرزها مساء أمس الأربعاء، ويبلغ عددها 450 ألف صوت. ولا يستبعد الخبراء أن يؤثر فرزها على النتيجة العامة. فإذا انخفض عدد النواب في معسكر نتنياهو مقعداً واحدا، أو زاد مقعداً واحدا، تتغير الحسابات. ولذلك، فقد عاد الإسرائيليون يتحدثون عن احتمالات قوية للتوجه إلى انتخابات جديدة في الصيف القادم، لتكون الانتخابات الخامسة في غضون سنتين ونيف.

وكانت النتائج المذكورة قد أظهرت عدداً من الأمور المميزة، هذه المرة، هي: أولاً، انخفضت نسبة التصويت العامة من 72 في المائة في الانتخابات الأخيرة، التي جرت في ربيع السنة الماضية، إلى 67 في المائة، وهي أقل نسبة تصويت منذ سنة 2009. وانخفضت أكثر بين الناخبين العرب، من 64 في المائة إلى 54 في المائة. ويعزو الخبراء هذا الهبوط، أولاً إلى الإحباط من تكرار الانتخابات، وخيبة الأمل من أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة، وبين العرب، كان الإحباط من الانشقاق في القائمة المشتركة.

ثانياً: رغم نجاح نتنياهو في إحداث الشقاق في أحزاب خصومه، مثل «كحول لفان» و«القائمة المشتركة للأحزاب العربية»، وتمكنه من تجميع اليمين المتطرف لضمان عدم ضياع أصوات يمينية، ورغم غياب منافس جدي له في الأحزاب الأخرى، ورغم إنجازاته السياسية الكبيرة في إحراز اتفاقيات تطبيع أو سلام مع أربع دول

عربية، ونجاحه في توفير اللقاح ضد كورونا، فقد حصل حزب الليكود بقيادته على أقل عدد من النواب في المعارك الانتخابية الأربع. كما حصل هذه المرة على 30 مقعداً، بينما حصل في أبريل (نيسان) 2019 على 35 مقعداً، وفي سبتمبر (أيلول) 33 مقعداً، وفي مارس (آذار) 2020 على 36 مقعداً. ويعتبر ذلك فشلاً لكن رفاقه في الحزب لا يجرؤون على مواجهته بالحقيقة.

ثالثاً: حصلت عدة مفاجآت في نتائج هذه الانتخابات، من أبرزها، أن الحزبين المنافسين لنتنياهو من اليمين، تحطما. فاتحاد أحزاب اليمين «يمينا» برئاسة نفتالي بنيت، الذي تنبأت له الاستطلاعات بالحصول على 24 مقعداً عندما أعلن عن تنافسه على رئاسة الحكومة، هبط إلى 7 مقاعد. والحزب الثاني «أمل جديد» برئاسة غدعون ساعر، الذي انشق عن الليكود وأعلن تنافسه مع نتنياهو، حصل في الاستطلاعات الأولى على 21 مقعداً، لكنه هبط في النتائج الفعلية غير النهائية إلى 6 مقاعد. أما تجمع غلاة التطرف اليميني برئاسة بتسلئيل سموترتش، ويضم فيما يضمه، حزب كهانا الذي يبني سياسته على تفريغ البلاد من الفلسطينيين، فقد توقعت له الاستطلاعات المراوحة عند نسبة الحسم، غير أنه فاجأ المراقبين وحصل على 7 مقاعد.

في المقابل، أحدث حزب «كحول لفان» برئاسة بيني غانتس، مفاجأة كبيرة، فهو الذي توقعت الاستطلاعات ألا يتجاوز نسبة الحسم إلا بأعجوبة وتوجه إليه عشرات الجنرالات، مطالبين إياه بالانسحاب من المعركة كيلا يضيع عشرات ألوف الأصوات هدراً، حصل على 8 مقاعد. والأمر نفسه ينطبق على الحزبين اليساريين «ميرتس» وحزب العمل، وكلاهما بديا على حافة السقوط، لكن ناخبي الحزبين عادوا وأنقذوهما، فحصل العمل على 7 مقاعد وميرتس على 5 مقاعد.

رابعاً: حتى الآن لم يقرر حزب «يمينا» برئاسة بنيت، إن كان سينضم إلى ائتلاف نتنياهو، ولكن قاعدته الانتخابية، التي تضم أوساطاً واسعة من المستوطنين، تمارس الضغوط عليه. فإذا انضم إليه، ستصبح الحركة الإسلامية بيضة القبان. وقد صرح منصور عباس، أنه لا يستبعد أن يساند نتنياهو أو خصومه، وهو يريد الدخول في مفاوضات حول مكانة قائمته، أيا كانت الجهة. وأضاف: «نحن لسنا في جيب أحد. وسنقرر وجهتنا حسب التجاوب مع مطالبنا».

خامساً: إذا لم ينجح نتنياهو في تشكيل ائتلاف، فإن المعسكر المناهض يسعى من الآن إلى تشكيل ائتلاف سريع هدفه إسقاط حكم نتنياهو. والسبيل إلى ذلك هو الاتفاق على انتخاب رئيس للكنيست من معارضي نتنياهو، ليتحكم في أجندة التطورات القادمة، وسن قانون سريع يقضي بمنع من هو متهم في المحكمة، أن يكلف بتشكيل حكومة، وبذلك يغلق الطريق تماماً أمامه لتشكيل حكومة وفتح أبواب الائتلاف الحكومي من جديد.

سادساً: حل حزب «يش عتيد» (هناك مستقبل) الوسطي، بزعامة رئيس المعارضة يائير لبيد في المركز الثاني. إذا حظي بزيادة 4 مقاعد، وحصل على 18 مقعداً. (عملياً عاد إلى قوته السابقة في عام 2015 عندما كان له 19 مقعداً). صحيح أنه لن يكون سهلاً عليه ترؤس الحكومة المقبلة، لأن ساعر وبنيت أعلنا رفضهما العمل تحت قيادته، إلا أنه باشر اتصالاته لتشكيل تكتل مانع ضد نتنياهو. وهو الذي يقود الجهود الآن لتشكيل ائتلاف مؤقت.

تكرار حالة التعادل المأزومة بين الأحزاب المختلفة وانهيار «القائمة المشتركة» ونجاح «الموحدة»

القدس العربي . 2021/3/25

تدلل النتائج الرسمية غير النهائية لانتخابات الكنيست الـ24 بعد فرز 90٪من الأصوات، على تكرار حالة التعادل بين معسكر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وبين المعسكر المعارض له، فيما شهد المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل هزة سياسية تجلت بانهيار المشتركة وتراجعها إلى ستة مقاعد فقط، فيما حازت القائمة العربية الموحدة على خمسة مقاعد. وحصل المعسكر الداعم لنتنياهو على 59 مقعدا، بينما المعسكر المناوئ له حصل على 56 مقعدا، فيما حاز حزب «يمينا» برئاسة المستوطن نفتالي بينيت على سبعة مقاعد، وهو معدود على معسكر نتنياهو لكنه منفتح على خيارات أخرى.

نتائج العينات الانتخابية

وحسب النتائج الجزئية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، حصل حزب الليكود على 30 مقعدا، و«هناك مستقبل» 18 مقعدا، وشاس 9 مقاعد، و«يهدوت هتوراة» 7 مقاعد، و«أزرق أبيض» 8 مقاعد، وحزب العمل 7 مقاعد، «ويمينا» 7 مقاعد، و«يسرائيل بيتنا» 6 مقاعد، والمشتركة 6 مقاعد، والصهيونية الدينية 6 مقاعد، و«تكفا حداشا» 6 مقاعد، و«ميرتس» 5 مقاعد والقائمة الموحدة 5 مقاعد.

وجرى فرز أكثر من 3.6 مليون من الأصوات الحقيقية من أصل 4.4 مليون من أصحاب حق الاقتراع الذين شاركوا بالانتخابات، علما بأن النسبة العامة للمشاركة في الانتخابات بلغت 67.2 ٪ (مقابل71 ٪ في انتخابات 2020) فيما في المجتمع العربي بلغت النسبة حوالى 53٪. وبما يخص القوائم العربية، حصلت المشتركة بعد فرز 90٪ من الأصوات على 1922801 صوت تشكل 5.01٪ من مجمل الأصوات، بينما القائمة الموحدة حصلت على154965 من الأصوات وما نسبته 4.03 ٪ من الأصوات.

وتأتي هذه النتائج المرحلية للانتخابات خلافا لنتائج العينات الانتخابية التي بثتها القنوات الإسرائيلية الليلة قبل الماضية الثلاثاء التي أظهرت هيمنة أحزاب اليمين، لكن دون حسم بشأن الائتلاف الحكومي.

وتظهر النتائج الحقيقية المرحلية إمكانية أن يشكل نتنياهو حكومة يمين فاشي بدعم 61 من أعضاء الكنيست، في حال انضم «يمينا» للائتلاف الحكومي ونجح في إقناع نائبين من أحزاب منافسة بالانتقال لمعسكره.

لسنا في جيب أحد

وردا على سؤال لـ «القدس العربي» أوضح رئيس القائمة العربية الموحدة منصور عباس أن قائمته ليست في جيب أحد «لا اليمين ولا اليسار» موضحا أنه «في حالة كان هناك أي مقترح سنجلس ونبحثه ونتفاوض».

وقال إن لا أحد من معسكر نتنياهو اتصل به حتى الآن، لكنه اتفق مع رئيس المعارضة رئيس حزب «هناك مستقبل» يائير لابيد على اللقاء قريبا. وأوضح أن ما سيوجه قائمته هو مصلحة فلسطينيي الداخل، مشددا على عدم بقاء يمين ويسار صهيوني في إسرائيل بعدما صار معظمهم في جهة اليمين.

وتابع «سنقوم باستطلاع آراء المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل واستشارة بعض المثقفين من أبنائه قبيل اتخاذ أي قرار حيال حكومة مستقبلية. نريد الاندماج والتأثير ورفع النشاط البرلماني إلى نشاط حكومي ولن نكتفي بالتمثيل السياسي».

نتائج الانتخابات في إسرائيل

وردا على سؤال «القدس العربي» اكتفى وكيل القائمة المشتركة وسكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة منصور دهامشة بالقول إن تراجع قوة المشتركة جاء نتيجة عزوف الجمهور العربي عتبا وغضبا على انشقاق القائمة العربية الموحدة، معتبرا ان النهج الاندماجي الذي يرمز له النائب منصور عباس سيفشل بعدما يصطدم بالواقع. وردا على سؤال آخر وافق دهامشة على ضرورة مراجعة القائمة المشتركة لدفاترها وتجربتها وفحص مواطن الضعف فيها.

وجاءت الانتخابات الإسرائيلية استفتاء على شخص نتنياهو بكل ما يرمز له من فساد وهجوم على مؤسسات الدولة وعلى القيم الديمقراطية ومواقف يمينية معادية للحق الفلسطيني.

ازمة عميقة

ويوضح المحلل في الشؤون الإسرائيلية الكاتب الصحافي انطوان شحلت أن الأزمة الائتلافية والسياسية في إسرائيل تعكس أزمة عميقة داخل الإسرائيليين أنفسهم.

وقال إن نجاح نتنياهو بالبقاء كصاحب أكبر فرصة لتشكيل حكومة رغم كل فساده وإخفاقه في إدارة أزمة كورنا ينطوي على الكثير من الدلالات الخاصة بالإسرائيليين كمجموعة، رغم ان الفساد يعتبر تهديدا استراتيجيا لا يقل خطورة عن قنبلة إيران، مرجحا أن يكون نتنياهو رهينة بأيدي تحالف الصهيونية الدينية والفاشية.

في المقابل اعتبرت الأوساط السياسية والإعلامية اليمينية في إسرائيل نتائج الانتخابات انتصارا لليمين.

اما ألوف بِن رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» فقد اعتبر ان «الحدث المركزي في السنة الأخيرة . وباء كورونا . لم يؤثر أبدا على الناخبين في إسرائيل».

وتابع « تظهر صناديق الاقتراع ان الإسرائيليين بقوا عالقين بين معسكر نتنياهو ومعسكر لا نتنياهو ومن خلال تغييرات في التشكيلة الداخلية في كلا المعسكرين السياسيين». وتابع «لم يحاسب الناخبون الإسرائيليون نتنياهو بسبب إدارته المحمومة والفاشلة لأزمة كورونا، كما لم يكافئوه بتأييد حماسي بفضل اهتمامه باللقاحات ورفع الإغلاقات» معتبرا أيضا ان التغييرات في الخريطة السياسية تأثرت بالعلاقات بين رؤساء الأحزاب ونتنياهو فقط، وهذا كان سبب الانشقاقات في الليكود، والعمل، واليمين الديني، والقائمة المشتركة وأزرق أبيض».

وتابع «كالعادة، توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع هذه المرة أيضا انطلاقا من ولائهم القبلي وطبقتهم الاقتصادية . الاجتماعية، التي تُرجمت إلى «نتنياهو وحسب أو ليس نتنياهو وحسب» مع نفتالي بينيت كبيضة القبان التي تميل أيديولوجيا إلى جانب نتنياهو وشخصيا إلى تغييره.

ووفقا لالوف بن فإن نتنياهو استغل في حملته فتح المرافق الاقتصادية وتراجع انتشار كورونا وتطعيم أغلبية السكان واستئناف التعليم والتجارة، إضافة إلى حالة الطقس الربيعية، وربما أنقذ ذلك الليكود من هزيمة.

لكن نتنياهو لم يحظ بالفوز الذي تمناه، وإذا كان سينجح بتشكيل ائتلاف، فإنه سيكون متعلقا بالمطلق بخصمه بينيت الذي بإمكانه إسقاطه في أي وقت».

ويتفق الوف بن مع محللين آخرين يرون أن قوة نتنياهو هي من ضعف خصومه الذين لم ينجحوا في استغلال إخفاقاته في سنة كورونا من أجل إسقاطه. وإذا كان لأزمة كورونا تأثير غير مباشر، فقد ظهر في الارتباط غير المسبوق بين المجتمع العربي والتيار الإسرائيلي السائد، على خلفية الوباء الذي استهدف الجميع، بروز الطواقم الطبية العربية في المستشفيات وأفول الصراع العنيف مع الفلسطينيين.

ويرى المحلل السياسي نحوم برنيع ان حزب الليكود تعرض للضرب في صندوق الاقتراع، ونتنياهو هو الذي ضربه» ولذلك لم يسارع قادة الليكود إلى إظهار فرحهم بنتائج الانتخابات. وتجنّد نتنياهو وحزبه المطلق في خدمة باتسلئيل سموتريتش وبن غفير اللذين أنزلا قوة الليكود إلى خانة الـ31 مقعدا ورفع اتباع حركة كهانا (حزب الصهيونية) إلى سبعة مقاعد، وثمانية مع المرشح في المكان الـ 28 الذي خصصه الليكود لهم».

وقال ان هذه ليست ضربة معنوية فقط وان حديثا يدور عن كارثة أيديولوجية فقد تحول الليكود إلى رهينة ثُلة معادية للديمقراطية، عنصرية، مصابة برهاب المثليين، وداعمة للإرهاب.

وتابع «حتى لو أراد نتنياهو ان لا يكون أمامه خيار سوى إدخالهم إلى قدس الأقداس، وإلى مداولات الحكومة الأمنية السياسية المصغرة وإلى أسرار إسرائيل. نحن نعلم من الفصول الأصعب في تاريخنا، أنه يسهل إدخالهم إلى هناك، لكن من الصعب إخراجهم. والليكود يشبه الشخصية في أفلام الصور المتحركة التي تجري بكل عزيمتها، وتفرمل في اللحظة الأخيرة وعندها تكتشف أن الحجر المربوط بها يقفز عنها ويسقطها إلى الهاوية. والسبب الآخر هو أنه ليس مؤكدا أنه في فرز الأصوات الحقيقي سيصل معسكر نتنياهو مع بينيت إلى 61 مقعدا، فالوضع متغيّر.

ويرى المحلل السياسي في صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية، أمنون لورد، ان اليمين فاز في الانتخابات، وأشار إلى أنه «لا يوجد منطق في التحليلات التي تصور حزب يمينا كشريك في المعسكر الذي يرأسه يائير لابيد وبالشراكة مع ميراف ميخائيلي (رئيسة حزب العمل) وميرتس ورئيس المشتركة أيمن عودة».

واعتبر لورد أن «اليسار نجح في حملة شيطانية ومسعورة في القنوات التلفزيونية المختلفة بقمع ناخبي الليكود بقدر معين. وهذا عمليا هدف اليسار الوحيد: السيطرة على اليمين، قمع الاقتراع وإنشاء مأزق سياسي آخر. وعمليا، المأزق باق وفقا للعينات».

بعد فرز 92% من الأصوات: الموحدة تخسر مقعدها الخامس لصالح ميرتس

عرب 48 . 2021/3/25

أظهرت النتائج الرسمية غير النهائية لانتخابات الكنيست الـ24 بعد فرز 92% من الأصوات، خسارة القائمة الموحدة المقعد الخامس لصالح حزب ميرتس الذي ارتفعت عدد مقاعده إلى 6، يأتي ذلك فيما تتواصل، اليوم الخميس، عملية فرز المغلفات المضاعفة، على أن يعلن عن النتائج النهائية يوم الجمعة.

وتستمر في مقر لجنة الانتخابات المركزية عملية فرز 450 ألف من المغلفات المضاعفة، حيث تم الساعة السابعة من صباح اليوم الخميس، فرز نحو 45 ألفا، أدت إلى خسارة الموحدة المقعد الخامس لصالح ميرتس.

ويتوقع أن تتسبب أصوات المغلفات المضاعفة بتنقل المقاعد بين الأحزاب الـ13 التي تجاوزت نسبة الحسم، ويراهن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الحصول على مقعدين إضافيين على الأقل لمعسكره، ليتمكن تشكيل حكومة يمين فاشي تعتمد على 61 من أعضاء الكنيست، دون أن يكون بحاجة إلى دعم ولو حتى من الخارج للقائمة الموحدة.

وبحسب النتائج المرحلية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، حصل حزب الليكود على 30 مقعدا، "يش عتيد" 18 مقعدا، شاس 9 مقاعد، "يهدوت هتوراة" 7 مقاعد، "كاحول لافان" 8 مقاعد، حزب العمل 7 مقاعد، "يمينا" 7 مقاعد، "يسرائيل بيتنو" 6 مقاعد، المشتركة 6 مقاعد، "الصهيونية الدينية" 6 مقاعد، "تكفا حداشا" 6 مقاعد، "ميرتس" 6 مقاعد والقائمة الموحدة 4 مقاعد.

وحصل المعسكر الداعم لنتنياهو على 59 مقعدا، بينما المعسكر المناوئ لنتنياهو حصل 56 مقعدا. والموحدة 4 مقاعد، علما أن رئيسها منصور عباس أعلن استعداده للتفاوض مع نتنياهو وخصومه.

ومع الإعلان عن النتائج المرحلية للانتخابات التي أظهرت عدم حصول معسكر نتنياهو على أغلبية، شرعت قيادات من الليكود وبتفويض من نتنياهو إجراء اتصالات مع جدعون ساعر بغية أن ينضم حزب "تكفا حدشاه" الذي حصل على 6 مقاعد لحكومة نتنياهو المستقبلية، الأمر الذي رفضه ساعر الذي أنشق عن الليكود بسبب هيمنة نتنياهو على الحزب ومحاكمته بملفات فساد.

كما توجه مسؤولين في الليكود توجهوا إلى رئيس القائمة الموحدة، عباس، في محاولة لمعرفة ما إذا كان عباس سيدعم سن قانون يمنع متهما بمخالفات جنائية من تشكيل حكومة، وبالتالي منح الأغلبية لكتلة معارضي نتنياهو.

وذكرت تقارير صحفية أن نتنياهو "لا يستبعد إمكانية التعاون البرلماني مع منصور عباس"، وذلك في ظل تخوف الليكود من عمل المعسكر المناوئ لنتنياهو على تغيير رئيس الكنيست، ياريف ليفين من الليكود.

يأتي ذلك، بعد أن توجه الليكود لـ"يمينا"، علما أن نتنياهو هاتف رئيس الحزب، نفتالي بينيت، وداه للانضمام لحكومته المستقبلية.

---

3 سيناريوهات محتملة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية (تحليل إخباري)

الأناضول . 2021/3/24

رغم أن نتائج الفرز الأولي للأصوات بالانتخابات الإسرائيلية تميل لصالح تشكيل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حكومة جديدة، إلا أن مفاجآت قد تحدث ما يجعل البلاد أمام سيناريوهين آخرين.

والسيناريو الثاني نجاح الكتلة المعارضة لنتنياهو (تضم أحزابا يمينية ويسارية ووسطية) بتشكيل حكومة بديلة، في حين أن السيناريو الثالث هو عودة الناخبين الإسرائيليين إلى صناديق الاقتراع بعد عدة أشهر.

وتميل نتائج الانتخابات الإسرائيلية الرابعة في غضون عامين بعد فرز أكثر من 87 في المئة من الأصوات لصالح تشكيل نتنياهو للحكومة مجددا ما لم تحدث مفاجآت.

فرص نتنياهو

فاستنادا إلى نتائج فرز 87.5 في المئة من الأصوات يحصل حزب "الليكود" برئاسة نتنياهو على 30 مقعدا في حين يحصل حلفاؤه حزب "شاس" على 9 مقاعد، وحزب "يهودوت هتوراه" على 7 مقاعد، وحزب "الصهيونية الدينية على 6 مقاعد.

وتشير نتائج الفرز إلى حصول حزب "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت على 7 مقاعد لكن ما زال ينبغي على نتنياهو إقناعه بالانضمام إلى حكومته حال تشكيلها.

وحتى في حال موافقة بينيت على الانضمام إلى الحكومة فإن نتنياهو سيكون قد حصل على 59 مقعدا، فيما يحتاج إلى 61 مقعدا بالكنيست المشكل من 120 مقعدا من أجل تشكيل حكومة.

وليتمكن من تشكيل حكومته قد يلجأ نتنياهو إلى حزب "القائمة العربية الموحدة" برئاسة منصور عباس الذي يحصل على 4 مقاعد وفق نتائج الفرز مقابل بعض الوعود لصالح المواطنين العرب.

الأحزاب المعارضة

وتقول الأحزاب المعارضة لبقاء نتنياهو في رئاسة الحكومة، إنها تسعى لتشكيل حكومة بديلة وهو ما يقود إلى السيناريو الثاني المحتمل.

والأحزاب المعارضة لنتياهو هي "هناك مستقبل" الوسطى برئاسة يائير لابيد وحصل، وفق النتائج الأولية على 17 مقعدا، و "أزرق أبيض" اليميني الذي حصل على 8 مقاعد، و"إسرائيل بيتنا" اليميني الذي حصل على 7 مقاعد، و"العمل" الوسطي الذي حصل على 7 مقاعد، و"أمل جديد" اليميني الذي حصل على 6 مقاعد، و"ميرتس" اليساري الذي حصل على 5 مقاعد.

وتضاف إليها القائمة المشتركة، وهي تحالف 3 أحزاب عربية، التي حصلت على 6 مقاعد.

ووفق السيناريو الثاني فهذا يعطي هذه الكتلة 56 مقعدا ما يجعلها بحاجة إلى القائمة العربية الموحدة برئاسة عباس وربما حزب بينيت نفسه.

غير أن هذه الكتلة غير متجانسة سياسيا وتختلف بشكل كبير في مواقفها السياسية.

عودة إلى الانتخابات

وفي حال عدم تمكن أي من الكتلتين المؤيدة لنتنياهو والمعارضة له من الوصول إلى 61 صوتا فإنه سيتعين على الإسرائيليين العودة بعد عدة أشهر إلى صناديق الاقتراع.

ووفقا لهذا السيناريو وهو الثالث، فإنه حال صدور النتائج النهائية سيكلف الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين نتنياهو أو من تختاره الكتلة المنافسة حال فوزها لتشكيل حكومة في غضون 28 يوما يمكن تمديدها بموافقة الرئيس الإسرائيلي لمدة 14 يوما.

وفي حال فشل هذا المرشح بتشكيل الحكومة فإن الرئيس الإسرائيلي سيكلف شخصية أخرى بتشكيل حكومة في غضون 28 يوما غير قابلة للتمديد.

وفي حال فشل المرشح الثاني بتشكيل الحكومة فإن الرئيس الإسرائيلي يعيد الأمور إلى "الكنيست" الإسرائيلي الذي يتعين عليه إما الطلب من ريفلين تكليف شخصية تحظى بدعم 61 نائبا بتشكيل الحكومة أو أن يحل الكنيست نفسه.

وفي حال حل الكنيست نفسه فإن إسرائيل تعود إلى صناديق الاقتراع بعد 3 أشهر من حل الكنيست.

ويترقب الإسرائيليون استمرار فرز الأصوات مع التغير المستمر لأعداد المقاعد للكتل المختلفة، فيما من المتوقع أن تعلن لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية النتائج الرسمية خلال اليومين القادمين.

ضابط إسرائيلي يحذر من "انتفاضة صامتة" في الضفة الغربية

عربي 21 . 2021/3/15

قال ضابط إسرائيلي إن "الهدوء الأمني في الضفة الغربية المحتلة موجود فقط في وسائل الإعلام، لأن الهجمات الفلسطينية تتفجر على مدار الساعة هناك، وحان الوقت للتوقف عن تجاهل هذا الواقع الأمني".

وأضاف حاييم مانور، المسؤول الأمني السابق في جهاز الأمن العام–الشاباك، في مقال بصحيفة مكور ريشون، ترجمته "عربي21"، أن "الجمهور الإسرائيلي، مثل قيادته، في غيبوبة عميقة؛ بسبب شعور وهمي بالصمت والهدوء، رغم أن المعطيات الميدانية تشير إلى أن الضفة الغربية تغلي، والأرض تهتز، لكن جرس الإنذار ليس له صدى بين الإسرائيليين".

وأشار مانور، الذي خدم في مناطق الخليل وبيت لحم ونابلس، وهو عضو في حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، أن "البيانات الرسمية الصادرة عن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي تكشف حقيقة هجمات إلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف في مناطق الضفة الغربية، حيث وقعت 1500 حادثة رشق حجارة في 2020، وألقيت 229 زجاجة حارقة على المستوطنين، ولم يذكر الجيش الإسرائيلي هجمات مماثلة ضد جنوده".

وأكد أنه "إذا ذكرنا العمليات ضد الجيش الإسرائيلي، فإن عددها الإجمالي في عام 2020 بلغ 3951 عملية رشق بالحجارة، إضافة إلى 698 زجاجة حارقة، بمعدل 11 عملية رشق بالحجارة وزجاجتين مولوتوف كل يوم، وبحسب جهاز الأمن العام، فقد شهد عام 2020 تنفيذ 56 عملية مسلحة، قُتل فيها ثلاثة إسرائيليين وجُرح 46 آخرون، ومجموع الهجمات التي تم إحباطها تصل 40 هجوما شهريا، أي أكثر من هجوم واحد في اليوم".

وأضاف أن "الصمت الذي يمر به الجمهور الإسرائيلي وهمي، وقد يتحول إلى مجرد صمت مؤقت في حالة إلقاء أي حجر على رأس جندي أو مستوطن، لأن أي زجاجة حارقة قد تحرق مركبة أو منزلً على ركابها، وأي محاولة اختطاف قد تتدهور لمواجهة عسكرية شاملة، ويكفي أن نذكر اختطاف وقتل طلاب المدرسة الدينية الثلاثة في غوش عتصيون وحرب الجرف الصامد في غزة 2014".

وأشار إلى أن "الإسرائيليين مطالبون بأن يفهموا أن أي حادث من هذا القبيل ينطوي على خطر كبير على حياتهم، ما قد يسفر عنه إمكانية تفجيرية واسعة النطاق، وإن قدرتهم على عيش حياة روتينية في واقع مشبع بالهجمات مسلحة بقوات الأمن الإسرائيلية، ومساهمة قوات أمن السلطة الفلسطينية".

وأوضح أن "تآكل حكم السلطة الفلسطينية، وتراجع دوافع العاملين في أجهزتها الأمنية، من خلال غياب أي أمل سياسي، يجعلهم يُنظر إليهم من قبل مواطنيهم بأنهم "متعاونون مع الاحتلال"، فيما يتداول الإسرائيليون مصطلحات شائعة من قبيل أن مكافحة الهجمات تشبه جز العشب، لكن هناك الكثير مما يجب عمله لتغيير هذه الصورة".

وأكد أنه "قبل كل شيء، هناك حاجة أمنية إسرائيلية لطريقة تفكير مختلفة تتعلق بالاستقرار الأمني على الأرض، والفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتقليل الاحتكاك بينهم، ودراسة التحركات لخلق الأمل والرفاهية الاقتصادية على الجانب الآخر، لكن هذا لن يحدث ما دام الجمهور يعيش في وهم الاستقرار والهدوء، ولا يدرك المعطيات المذهلة لمدى الهجمات الفلسطينية في الضفة الغربية".

وختم بالقول إنه "إذا استمر القادة الإسرائيليون في المقامرة بأن السلطة الفلسطينية لن تنهار، وأن أجهزتها الأمنية لا تخضع لضغوط الشارع، فإن ذلك لن يسهم في منع أي هجوم قادم، وإلا فلن يكون أمام الإسرائيليين المزيد من الوقت للاستيقاظ على حقيقة أمنية متفاقمة في جميع أنحاء الضفة الغربية".

بلينكن يضع الكرة في ملعب إيران وروحاني يطالب برفع العقوبات

وكالات أنباء . 2021/3/25

قال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في ختام اجتماعات وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي (ناتو) في بروكسل، الأربعاء، إن الكرة باتت في ملعب إيران للعودة إلى المسار الدبلوماسي بشأن إحياء الاتفاق النووي.

وصرح بلينكن خلال مؤتمر صحافي، بأنه "عندما اقترح الاتحاد الأوروبي جمع كل المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) للنظر في طريقة العودة إلى تنفيذ الالتزامات أبدينا استعدادنا لذلك، لكن إيران اختارت رفض المشاركة".

وأضاف أن "الكرة الآن في ملعب إيران إذا كانت تريد العودة إلى المسار الدبلوماسي والامتثال للاتفاق".

في المقابل، قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في كلمة خلال اجتماع حكومي، الأربعاء، إن حكومته ستواصل العمل من أجل رفع العقوبات عن الشعب الإيراني.

وتابع أنه "إذا قررت الأطراف الأخرى، ونقصد دول مجموعة 5+1، العودة للعمل بالاتفاق النووي وتنفيذ جميع التزاماتها، فكما أكد قائد الثورة (المرشد الإيراني، علي خامنئي) إذا تبين لنا أن تلك الإجراءات نُفذت بشكل عملي فسنعود لتنفيذ جميع التزاماتنا في الاتفاق".

وقال إن بلاده لا تنوي المطالبة بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بها في تلك الفترة، وأضاف "هذا بحث آخر قد يُطرح في وقت آخر وسيبحثه المسؤولون في البلاد".

وترفض إيران المشاركة في حوار مع الولايات المتحدة بوساطة الاتحاد الأوروبي لبحث إحياء الاتفاق النووي المبرم بين الجانب الإيراني ومجموعة "5+1" عام 2015.

وتؤكد طهران أنها ماضية في التحلل من التزاماتها في الاتفاق النووي، ما لم ترفع إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، العقوبات عنها، وتقول إن واشنطن مطالبة باتخاذ الخطوة الأولى إذا أرادت إحياء الاتفاق الذي انسحبت منه الإدارة الأميركية السابقة عام 2018.

أظهرت واشنطن، اليوم الأربعاء، رغبتها في ترميم التحالف مع الاتحاد الأوروبي والتنسيق مع شركائها في مواجهة روسيا والصين دون تسليط ضغوط عليهم.

وبدأ وزير الخارجية الأميركي، بلينكن، الثلاثاء، عملية الإقناع في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ويختتمها الرئيس بايدن، مساء الخميس، بكلمة له خلال قمة قادة الاتحاد الأوروبي.

إثر اجتماعاته في مقر الناتو، تنقّل الوزير الأميركي للقاء رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لايين، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل. وأعاد بلينكن تأكيد الأولوية المعطاة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والرغبة في التنسيق حول مواجهة روسيا والصين.

ورحّب قادة الاتحاد الأوروبي برسائل واشنطن التي تهدئ كثيرا من مخاوفهم. وقال بلينكن لنظرائه في الناتو "لن ترغم الولايات المتحدة حلفاءها على الاختيار ‘بيننا وبينهم‘". وأضاف "نعلم أن لحلفائنا علاقات معقدة مع الصين لن تتطابق دائما مع علاقاتنا".

لطالما أبدى الأوروبيون إحجامهم عن الدخول في صراع مع بكين كما أراد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وأبرم الاتحاد الأوروبي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 اتفاقا مع الصين حول الاستثمارات طالبت به ألمانيا.

لكن التعاون مع بكين اصطدم بجدار رفضها تقديم التزامات حول العمل القسري وإنهاء اضطهاد أقلية الأويغور.

وقال صحافي قبل القمة الأوروبية إن "هناك معارضة شديدة داخل الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الاتفاق والشروط السياسية للتوقيع عليه غير مستوفاة". وأوضح أنه لا توجد حاجة لتدخل واشنطن.

ويبدو أن توافق واشنطن مع الاتحاد الأوروبي حول التعامل مع روسيا أيسر.

في هذا السياق، قال بلينكن "بينما نعمل مع روسيا لتعزيز مصالحنا ومصالح الحلف (الناتو)، نسعى أيضا إلى محاسبة روسيا على أعمالها الطائشة والنزاعيّة".

على غرار الموقف إزاء الصين، نسّقت واشنطن مع الأوروبيين العقوبات ضد روسيا إثر إدانة المعارض أليكسي نافالني وقمع أنصاره.

رغم ذلك، لا يتردد الرئيس الأميركي، بايدن، في التصادم مع بعض الحلفاء. إذ هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الشركات العاملة في مشروع خط غاز "نورد ستريم 2" الرابط بين روسيا وألمانيا والذي ينقسم الأوروبيون حول الموقف منه.

ولم يبد وزير الخارجية الأميركي أي تراجع في هذا الملف خلال مقابلة مع نظيره الألماني هايكو ماس.

لكن خفّفت واشنطن موقفها حول تمويل ميزانيات الدفاع. وتواجه ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا صعوبات في تحقيق هدف تخصيص 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لميزانية الدفاع بحلول عام 2024.

وقال بلينكن، الأربعاء، في اجتماع حلف الناتو "نحن ندرك الحاجة إلى رؤية أكثر شمولية لتقاسم الأعباء".
وفي السابق، كانت القطيعة تامة مع دونالد ترامب الذي اتهم الألمان بأنهم "مسدد سيء"، وبأنهم يساهمون في المجهود الحربي الروسي من خلال شرائهم الغاز منها.
فيما استمع وزير الخارجية الأميركي أيضا إلى مشاغل عدة حلفاء أوروبيين حول سلوك تركيا الذي وصفوه بـ"العدائي".
وأكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، أن بلينكن قام خلال حديثه مع نظيره التركي، مولود تشاوش أوغلو، بـ"حثّ تركيا على عدم إبقاء نظام الدفاع الجوي الروسي إس 400، وعبّر عن قلقه من انسحاب تركيا من اتفاق إسطنبول (حول حماية المرأة) وشدّد على أهمية المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان".
وقال دبلوماسي أوروبي إن "بلينكن أظهر أن واشنطن تدرك حجم الرهانات في رغبتها تنشيط التحالف والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي". وأضاف أن "حديث الرئيس بايدن مع قادة الاتحاد الأوروبي خلال قمتهم يرسل الرسالة الصحيحة حول استعداده الصادق للتشاور مع الحلفاء قبل اتخاذ أي قرار".

تحالف الضرورة بين الصين وروسيا بمواجهة أميركا وأوروبا

العربي الجديد . 2021/3/25

لم تكن زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال الأيام الماضية، إلى جنوب الصين للاجتماع بوزير خارجيتها وانغ يي، لمجرد تنسيق العلاقات التجارية بين الطرفين، في ظل توتر علاقتهما بالولايات المتحدة ودول أوروبية، ودخولها مرحلة جديدة من التصعيد في الأيام الأخيرة.
وقد لا تكون علاقة موسكو بالاتحاد الأوروبي أقل سوءاً من علاقتها بواشنطن. وإذا كان اعتقال المعارض الروسي أليكسي نافالني، وتّر علاقة بروكسل بالكرملين أخيراً، وفي حين كان ساكن البيت الأبيض السابق دونالد ترامب، يبدو أقل حماسة لمواجهة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن عهد الرئيس الديمقراطي جو بايدن، والذي لم يمض على حكمه سوى شهرين، يحمل سياسة مختلفة في الظاهر حيال سياسات موسكو، الباحثة هذه الأيام عن تحالفات جديدة في الشرق، لصد الضغوط التي تستشرفها مع الإدارة الأميركية الجديدة.
وتذكر الملاسنة الأخيرة بين بايدن وبوتين بتلك التي صبغت الفترة الأولى من حكم ترامب تجاه زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون. وصف بايدن لبوتين بـ"القاتل" قابله طلب الرئيس الروسي لنظيره الأميركي "التعافي"، وهو غمز من قناة ما يشاع عن مرض بايدن (78 سنة) وهفواته اللغوية، وتعثره أثناء صعوده الطائرة الرئاسية قبل أيام.
الأجواء الباردة بين القطبين، وإن كانت لا تذكر بالحرب الباردة حتى اللحظة، تزداد برودة مع اتهامات واشنطن للمرة الثانية، منذ 2016، بتدخل سيبراني روسي في الانتخابات الرئاسية، وما رافقهما من تقارير عن قراصنة برعاية الكرملين للتأثير في الديمقراطيتين الأميركية والأوروبية، والسعي، بحسب الأوروبيين، لشق الصفوف، بالتقرب المنسق مع اليمين القومي المحافظ والمتشدد لدى جيران موسكو في الغرب. والتهديدات الأميركية بفرض

عقوبات على موسكو، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة تعانيها روسيا، واستفحال ما يراه الغرب "قمع الحريات والمعارضة"، وتأييد بوتين لزميله في بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو، لقمع انتفاضة الشارع، لا تخفف من استشعار أن حقبة "السمن والعسل" التي استمرت طيلة سنوات حكم دونالد ترامب ولت إلى غير رجعة.

أما بكين فتواجه أزمة حقيقية في علاقتها مع الغرب، الذي باتت ترتفع فيه أصوات غير مسبوقة في نقدها لسياستها تجاه أقلية الإيغور المسلمة. ولعله من اللافت عنونة السياسة والصحافة في دول أوروبية سياسة بكين في إقليم شينجيانغ بأنها "إبادة جماعية". وقضية الإيغور ليست هذه الأيام سوى واحدة من قضايا المواجهة بين الغرب وبكين، المتحسسة من كل انتقاد لسجلها الحقوقي، حتى أنها ذهبت، الثلاثاء الماضي، إلى فرض حظر دخول رئيس الوزراء الدنماركي الأسبق، والأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، أندرس فوغ راسموسن، إلى أراضيها. وكانت خلال الشهر الماضي وضعت برلمانيين دنماركيين على "قوائم الملاحقة"، مطالبة كوبنهاغن بتسليمهم بسبب اتهامهم بـ"تهريب نشطاء" من الحركة الديمقراطية في هونغ كونغ.

ودانت بكين، أمس الأربعاء، "مضايقات ونفاق" الأوروبيين بعد استدعاء سفرائها في عدة دول، إثر العقوبات التي فرضتها بكين على برلمانيين ومنظمات أوروبية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونيينغ إن "الصين لا تقبل هذه الطريقة غير العقلانية من بعض الدول الأوروبية لاستدعاء سفرائها". وكانت هولندا وألمانيا وفرنسا والدنمارك والسويد وليتوانيا استدعت سفراء بكين. واستدعت بكين بدورها عدداً من السفراء الأوروبيين لدى الصين. وقالت هوا إن "الأوروبيين يسمحون لأنفسهم بتشويه سمعة الآخرين ومهاجمتهم، وفرض عقوبات تعسفية، بناء على معلومات وأكاذيب، لكنهم يرفضون السماح للصين بالرد والتصدي لذلك". وأضافت أن التعليقات الأكثر حدة صدرت عن باريس، حيث انتقدت وزارة الخارجية الفرنسية السفير لو شاي الثلاثاء الماضي، واتهمته بإطلاق "إهانات وشتائم وتهديدات" ضد باحث وبرلمانيين فرنسيين.

وتستعرض بكين، في أكثر من دولة أوروبية قوة موقفها الصناعي، الذي كشفته جائحة كورونا، لجهة ارتباط أنظمة صحية أوروبية بتوريد مستلزماتها عبر الصناعات الصينية، في محاولة لفرض تعتيم وعدم انتقاد لسياسات الصين في المجمل. وإلى جانب كوبنهاغن، وجدت السياسة الصينية تعبيراتها في العلاقة مع برلين وأمستردام واستوكهولم وبروكسل، وغيرها، في الوقت الذي استخدمت فيه "دبلوماسية كورونا" لاظهار قوتها الناعمة في العلاقة مع قادة آخرين في الاتحاد الأوروبي، في المجر وبولندا وجمهورية التشيك واليونان وإيطاليا، وهي ذات الدول التي يحاول الكرملين اللعب على تناقض ساساتها من معسكر اليمين القومي المحافظ مع عاصمة النادي الأوروبي، بروكسل.

في السياق، تأتي زيارة لافروف والالتقاء بوانغ يي في قويلين، جنوبي الصين أمس الأول، حيث أطلق منها مسؤول دبلوماسية الكرملين دعوات إلى الابتعاد عن نظام الدفع الدولي بالدولار. واعتبر لافروف أن على الشريكين الصيني والروسي "تعزيز استقلالهما التكنولوجي، والتحول إلى حسابات تجارية بالعملات الوطنية والعالمية البديلة عن الدولار الأميركي".

يعلم الكرملين أن واشنطن بصدد تصعيد الموقف، وربما فرض مزيد من العقوبات على شخصيات من الدائرة المحيطة ببوتين، وأن لقاء ألاسكا، الصيني– الأميركي باء بالفشل، مع طفو خلافات الجانبين إلى السطح.

وعليه، تحاول الدبلوماسية الروسية استغلال كل ثغرة متعلقة باختلافات أوروبية داخلية، أو في علاقة واشنطن مع بكين، والظهور قوية وغير مكترثة بالعقوبات الأميركية المستمرة منذ بداية 2015، بعد أشهر من ضم القرم. والترويج الروسي للانفصال عن أنظمة الدفع العالمية، الغربية، في نظام معاملات "سويفت"، بالتنسيق مع بكين، يأتي بعد أن أدركت أنه لا يمكنها وحدها القيام بذلك دون شريك قوي كالصين. فموسكو جربت سابقاً الرد على عقوبات واشنطن، بإصدار بطاقتها الائتمانية الخاصة "مير" (MIR)، على أمل منافسة "ماستر كارد" و"فيزا". ورغم وجود 95 مليون بطاقة "مير" في روسيا، إلا أنها تجربة لقيت فشلاً، حيث لا يمكن استخدامها إلا في سبع دول كحد أقصى على الصعيد الدولي.

وفي هذا الإطار، يصعد لافروف لغته حيال الغرب، متهماً إياه بمحاولة "الحفاظ على الهيمنة بكل الطرق، بما في ذلك تزوير القيم" كرد على انتقادات للسجل الحقوقي لموسكو على خلفية قضية حبس نافالني، الذي نفى الكرملين محاولة تسميمه. واعتبر لافروف أن على الصين وروسيا العمل بشكل مشترك لمعارضة الهيمنة الغربية. هذا رغم أن الطرفين يختلفان في كثير من المواضيع، بما فيها المنافسة الصينية على أسواق أفريقيا وشرق وغرب آسيا، ومحاولة تعزيز وجودها في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال اتفاقيات مع بعض دوله.

ويبدو أن الخلافات المتزايدة بين بروكسل (عاصمة الأوروبيين المشتركة) وموسكو وصلت إلى حد تجميد وكالة الدواء الأوروبية النظر في مسألة ترخيص لقاح "سبوتنيك في"، بعد أن لاحت في الأفق إمكانية لاستخدامه، إثر زيارة مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في فبراير/شباط الماضي، والتي أشيع لاحقاً أنها "زيارة فاشلة". ويلعب الكرملين في علاقته الأوروبية لعبته المفضلة في اعتبار معسكرها، الاتحاد الأوروبي، وكأنه غير قائم، مع كل ما يرافقه من حملات دعائية تشكك بديمقراطية وقيم القارة. فلافروف اعتبر، في زيارته إلى الصين، أن بلاده "لا تقيم علاقة مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة، فالبنية التحتية لتلك العلاقة دُمرت بالكامل بقرارات أحادية من بروكسل (سياسة العقوبات والانتقادات الدائمة للكرملين)". ويقرأ الأوروبيون جيداً ما يصبو إليه الكرملين، مع اتساع دائرة الخلافات بين الطرفين، حيث اتهم بوريل روسيا بأنها "متجهة نحو المواجهة".

كل هذا السجال الروسي الغربي، بتناغم أكثر هذه المرة بين حليفي ضفتي الأطلسي تجاه موسكو وبكين، يأتي على خلفية تحول في الرأي العام الروسي، على ما تنقل الصحف الأوروبية، بما فيها "دير ستاندر" النمساوية و"أفتون بلاديت" السويدية. إذ يعتبر 29 في المائة فقط من الروس أن بلدهم أوروبي، و27 في المائة فقط يصنفون أنفسهم كأوروبيين. ويعد ذلك تراجعاً من 52 في المائة في 2008، مع تصاعد الروح القومية واتساع الفجوة الأوروبية– الروسية، والتي تدفع بدول البلطيق وفنلندا والسويد والدنمارك وبولندا إلى تعاون أوثق تحت مظلة "الناتو"، خوفاً من استفزازات موسكو المتواصلة، وخصوصاً من جيب كالينغراد على البلطيق. هذا بالإضافة إلى محاولات "مجموعة دول الشمال" ترسيخ وجودها العسكري والصناعي وطرق الملاحة في المنطقة القطبية الشمالية، بتنسيق مع واشنطن هذه المرة، ومحاولة كبح مساعي موسكو وبكين خلق أمر واقع بقوة

التواجد العسكري الروسي والتجاري–الاستثماري الصيني، بمغريات وضغوط ترفضها حتى اليوم كوبنهاغن فيما خص جزيرة غرينلاند والمحيط المتجمد الشمالي.

لعل الأسابيع القادمة ستحدد أكثر ما إذا كان الطرفان، الأميركي والروسي، ماضيين نحو سياسة حافة الهاوية، أو العودة إلى دبلوماسية الحوار، من دون إغفال العامل الصيني، وتعقيدات تشابك مصالح إقليمية وعالمية باتت بكين لاعبها الأكثر اندفاعاً في استثمار نتائجها، والمنطقتان العربية والأفريقية ليستا بمعزل عن كل ما يجري.

د. غسان الخطيب ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (126) ـ ربيع/ 2021

الانتخابات في المجتمعات المعاصرة، بغضّ النظر عن ظروفها، ليست ترفاً ولا إجراء اختيارياً، وإنما هي وسيلة لتدوير النخب في مؤسسات الحكم، ولتجديد الأجيال وتجديد الدم فيها، وإدخال الأفكار الجديدة والمتنوعة إلى دوائر القرار، وهي كذلك الضمانة الأساسية للصلة الحيوية بين الحاكم والمحكوم، وآلية للمساءلة اللازمة لضمان سلامة الحكم واستجابة الحاكم لأولويات الجمهور. ويجب ألّا ينطلي على أحد محاولات التذرع بالاحتلال أو بالانقسام كمبرر للتنصل من الاحتكام إلى الجمهور والرجوع إليه عن طريق صناديق الاقتراع.[1]

وعلى الرغم من الانتظار الطويل للانتخابات الفلسطينية، فإن مرسوم الرئيس الفلسطيني محمود عباس القاضي بإجراء الانتخابات، أخذ معظم الفلسطينيين على حين غرّة، ذلك بأنهم اعتادوا في الأعوام الأخيرة على وعود بإجراء الانتخابات وإنهاء الانقسام من دون الوفاء بتلك الوعود، ولذلك لم يؤخذ إعلان استئناف الحوار والاتفاق على المصالحة عن طريق إجراء الانتخابات على محمل الجد. وقد طغى هذا الشعور على معظم تعليقات الخبراء الذين أجمعوا على أن "من الطبيعي أن يستقبل الشعب الفلسطيني ببرود، أو بترحيب مشوب بالحذر، ما جاء في المؤتمر الصحافي الذي عقده كل من جبريل الرجوب وصالح العاروري، وإعلانهما عن الاتفاق على وحدة ميدانية لمواجهة الضم ورؤية ترامب. فهذا المشهد شاهده الشعب مرات عدة، وسط الإعلان عن اتفاقات المصالحة، من اتفاق مكة، مروراً باتفاق القاهرة الأول، وإعلان الدوحة، وإعلان مخيم الشاطىء، وليس انتهاء بإعلان القاهرة الثاني في تشرين الأول / أكتوبر 2017."[2]

وقد صدر مرسوم الرئيس لإجراء الانتخابات التي طال انتظارها في 15 / 1 / 2021، متضمناً تعديلاً جوهرياً على قانون الانتخابات الأصلي، قوامه أن تتم الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متتالٍ وليس بالتزامن، بعد أن قبلت "حماس" بذلك لتزيل العقبة الرئيسية المتبقية أمام إجراء الانتخابات.[3]

أسئلة الانتخابات

تميزت ردات فعل الجمهور الفلسطيني ونخبه المتنوعة في البداية بطرح الأسئلة المشروعة بشأن مرسوم إجراء الانتخابات التي تشمل المجلس التشريعي ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن استكمال تشكيل المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن يصبح الأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني.

ومن أبرز الاسئلة المشروعة التي طُرحت: لماذا فجأة أصبح إجراء الانتخابات ممكناً في ظل الانقسام وقبل إنجاز المصالحة، في حين كان إنجاز المصالحة دائماً شرطاً مسبقاً لإجراء الانتخابات وذريعة لعدم إجرائها؟ ويصبح هذا السؤال مشروعاً أكثر في ضوء الذريعة المتكررة بأن من شأن إجراء الانتخابات قبل المصالحة تعزيز الانقسام ومأسسته، هذا علاوة على الموقف الرسمي الذي أكد دائماً أن نزاهة الانتخابات تتطلب أن يشرف عليها نظام قضائي واحد وجهاز أمني واحد، كما أنها مسؤولية لجنة انتخابات واحدة. وينبثق من هذا السؤال

سؤال فرعي لا يقل أهمية وهو: إذا كان إجراء الانتخابات ممكناً في ظل الانقسام مثلما هي الحال الآن، فلماذا انتظرنا 14 عاماً؟

وربما يلخص "مركز الجزيرة للدراسات"، عشرات التحليلات والتصريحات القلقة إزاء وضع العربة أمام الحصان، والذي جاء فيه: "إن إجراء الانتخابات في بيئة سياسية منقسمة على ذاتها قبل معالجة قضايا الخلاف الجوهرية التي كرّست الانقسام يمثل مخاطرة كبيرة ويمكن أن يسهم في تكريس حالة التشظي التي تعيشها الحلبة السياسية الفلسطينية."[4]

السؤال الثاني الذي لا يقل أهمية يتعلق باستكمال عضوية المجلس الوطني لمنظمة التحرير في 31 / 7 / 2021، والذي ينطوي على إدخال حركة "حماس" لتكون شريكاً في المنظمة، الأمر الذي شكّل المطلب الأساسي لتلك الحركة في مختلف مراحل الحوار. وكانت مبررات تحفّظ حركة "فتح" وعدد من شركائها على إدخال "حماس" إلى المنظمة تتلخص بحجتين:

الأولى أن دخول "حماس" إلى منظمة التحرير قد يشكل خطراً على اعتراف العالم بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، لأن كثيراً من دول العالم يعتبر "حماس" منظمة "إرهابية". فماذا تغير في هذا الصدد؟ وإذا كان من الممكن التعايش مع هذا الخطر، فلماذا إضاعة أربعة عشر عاماً؟

الحجة الثانية التي لا تقل أهمية، هي أن "فتح" في مواقفها الرسمية، وفي مفاوضاتها مع "حماس"، كانت تحاول الحصول على ثمن دخول الأخيرة إلى المنظمة، وتحديداً، تنازلها عن السيطرة على قطاع غزة من أجل توحيد النظام السياسي، وإنهاء الانقسام وعودة قطاع غزة إلى الشرعية الفلسطينية، الأمر الذي يبرر أن تصبح "حماس" جزءاً وشريكاً في هذه الشرعية. فإذا كان على "فتح" التنازل عن هذا الشرط، فلماذا أضاعت هذه الأعوام كلها؟

قد يساعد في الإجابة على بعض هذه الأسئلة توقيت هذه المبادرة، إذ يشير العديد من التحليلات إلى تأثير عوامل خارجية ساهمت في تليين مواقف الأطراف المتحاورة، وهو ما أوضحه الرجوب نفسه في تفسير التغيرات في مواقف "حماس" حين أشار إلى "أن الحوار مع حركة 'حماس' لم يتوقف وكان هناك لقاء خلال وجوده في قطر، وأيضاً دخلت أطراف إقليمية بجهد إيجابي تُوّج بالمخرجات التي حدثت على مدار الساعات الماضية والتي كانت بشرى في ذكرى الثورة."[5]

عقبات في طريق الانتخابات

وعلى ما يبدو، فإن شدة رغبة الفلسطينيين في الانتخابات ساعدت في تجاوز هذه الأسئلة، والانتقال إلى محاولة الاستفادة من هذه الفرصة. وأكثر ما يلفت الانتباه هنا جملة التغيرات التي جرت بشأن بعض مضامين قانون الانتخابات وقانون السلطة القضائية، والتي رأى فيها عدد من الخبراء تقييداً لحرية الانتخابات وإحكاماً لقبضة السلطة التنفيذية بهدف التأثير في نتائجها. ومن الأمثلة لهذه التعديلات في قانون الانتخابات، إلغاء التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، والذي عارضته "حماس" ثم عادت ووافقت عليه في مقابل مكاسب معينة أُخرى مثل إلغاء النص في القانون الذي يشترط على مَن يترشح الاعترافَ بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والذي كانت تعارضه هذه الحركة.

إن العقبة الأولى والأخطر في الطريق إلى الانتخابات، هي إسرائيل التي لم يصدر عن مسؤوليها أي تعليق يفيد بارتياحهم أو امتعاضهم من هذه الانتخابات. ولمَن لا يعرف تفصيلات حياة الشعب الفلسطيني في الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة، فإن إسرائيل تتحكم في كثير من جوانب الحياة، ليس أقلّها التنقل. لكن أهم ما يمكن أن يعوق الانتخابات، أو يجعلها فارغة من مضمونها الديمقراطي والوطني، هو منع إسرائيل سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين من المشاركة في الانتخابات المقبلة، على الرغم من مشاركتهم ترشيحاً وتصويتاً ودعاية انتخابية في المرتين اللتين جرت فيهما انتخابات منذ نشوء السلطة.

العقبة الثانية تتعلق بهشاشة التفاهمات بين "فتح" و"حماس"، إذ إن كثيراً من نقاط الخلاف لم يتم حلّه، فعلى سبيل المثال: أي محاكم أو نظام قضائي سيكون مناطاً بهما البت في قضايا تتعلق بالانتخابات؟ وأي جهاز أمني سيكون مسؤولاً عن النظام والقانون في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وعلى ما يبدو، فإن "حماس" لا تتقبل حتى الآن وجود شرطة تابعة للسلطة الفلسطينية في غزة، كما أن لجنة الانتخابات المركزية لا تتفهم وجود نظامَين أمنيين تابعين لحكومتَين مختلفتين في هذه الانتخابات الواحدة. مثال آخر يتمثل في أن الرئيس لم يستجب لأكثرية التوصيات التي رفعتها إليه الفصائل المجتمعة في القاهرة، مثل تخفيض عمر المرشحين، وتخفيض الرسوم، وإلغاء شرط الاستقالة قبل الترشيح وغيره.

أمّا العقبة الثالثة فتتعلق بتفاقم الخلافات داخل حركة "فتح"، ولذلك مؤشرات كثيرة، منها تصريحات وتحركات عضو اللجنة المركزية للحركة ناصر القدوة الذي رفض اتفاق حركته مع "حماس"، واصفاً هذا الاتفاق بأنه يكرس مكاسب فردية للقائمين عليه على حساب المصلحة العامة، ومحذراً زملاءه من أن خوض الانتخابات في قائمة فتحاوية رسمية موحدة سيشجع الجمهور على النظر إليها كقائمة تمثل السلطة التي لا تحظى بأي قدر من الاحترام الشعبي، الأمر الذي سيؤدي إلى معاقبة الجمهور لها من خلال التصويت. وبناء عليه، أعلن أنه يسعى لخوض الانتخابات بقائمة منفصلة.[6]

وتكمن العقبة الرابعة في عدم استجابة الرئيس حتى الآن للطلبات التي أجمعت عليها الفصائل في لقاء القاهرة، والتي تشمل التوصية بتشكيل محكمة اعتراضات متفق عليها، وإلغاء القيود في قانون الانتخابات التي تحدّ من اتساع المشاركة، وخصوصاً الشبابية، بما في ذلك اشتراط استقالة أي مرشح من وظيفته قبل شهر من ترشحه للانتخابات، وألّا يقل عمر المرشح عن 28 عاماً، وأخيراً شرط دفع تأمين مالي بقيمة 20,000 دينار أردني. فقد جاء في البند 11 من البيان المشترك للفصائل بعد اجتماع القاهرة: "رفع توصية للرئيس للنظر في تعديل النقاط التالية لقانون الانتخابات: تخفيض رسوم التسجيل والتأمين؛ طلبات الاستقالة؛ عدم المحكومية؛ نسبة مشاركة النساء؛ تخفيض سن الترشيح."[7]

النوع الثاني من المشكلات الداخلية في "فتح" يتعلق بنيّة عضو آخر في اللجنة المركزية هو مروان البرغوثي الموجود في السجون الإسرائيلية الترشح للرئاسة، فهو أيضاً ينتقد أداء السلطة بصورة عامة، ويدعمه ويسير في تياره إمّا مؤيدون لخطّه السياسي الذي يحبذ المواجهة مع المحتل على المساومة، وإمّا مجموعات وأفراد يشعرون بالتهميش في "فتح"، ويعبّرون عن معارضتهم لمركز "فتح" بالانخراط فيما يسمى تيار مروان، وهو ما يشكل تحدياً وإحراجاً للحركة، ليس فقط لأنه يعكس انقساماً وضعفاً، بل لأن مروان يشكل أيضاً منافساً جدياً في أي

انتخابات رئاسية، نظراً إلى شعبية الخط السياسي الذي يحمله، وبسبب التعاطف الشعبي مع الأسرى وقضيتهم، ولأن الجمهور سيحمّل الرئيس عباس، كمرشح للرئاسة، مسؤولية سوء أداء السلطة.

خطوة نحو المصالحة أم تكريس للأمر الواقع؟

يتفق الفلسطينيون على أن الانقسام الحالي هو من أخطر التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته، ولا نبالغ إذا قلنا إن موقف الجمهور الفلسطيني تجاه أي خطوة سياسية كبيرة، مثل الانتخابات، يتوقف – ضمن أشياء أُخرى – على مساهمتها في زيادة فرص الوحدة الوطنية. ولذلك لا غرابة في أن إحدى أهم وسائل تسويق التفاهمات التي بدأت بمبادرة من عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" جبريل الرجوب، وعضو المكتب السياسي لحركة "حماس" صالح العاروري، اعتمدت على تصوير الانتخابات بأنها الطريق للمصالحة.

ومع أن هذا المنطق كان سائداً في خطابات الأطراف المشاركة في الحوار الوطني، إلّا إن أياً منهم لم يقدم توضيحاً بشأن كيفية تحقيق أو تعزيز فرص المصالحة الوطنية من خلال الانتخابات. وللتذكير، فقد جرت انتخابات للمجلس التشريعي في سنة 2006، وتمخضت عن أكثرية لحركة "حماس" في المجلس التشريعي، وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الديمقراطية والعمل المشترك، انتهى بشلل للمجلس التشريعي المنتخب، وصراع دموي أدى إلى قطيعة بين "فتح" و"حماس"، ما زالت مستمرة حتى الآن.

لقد كان مرور الزمن عاملاً سلبياً فاقم الفجوة بين طرفَي الانقسام، وأدى إلى نشوء مصالح ضيقة لأفراد ومجموعات من طرفَي الانقسام، ذلك بأن إنهاء الانقسام قد يمسّ ببعض هذه المكاسب. كما خدم الانقسام مصالح دول وقوى إقليمية ودولية، أهمها إسرائيل، وتشابكت مصالح عدة أطراف فلسطينية مع مصالح دول إقليمية أو عالمية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الانقسام وجعله شائكاً، وبالتالي كيف ستؤدي الانتخابات إلى تحقيق الوحدة الوطنية؟

إن الخشية هي من أن تؤدي الانتخابات إلى العكس تماماً، أي إلى تكريس أمرين واقعيين هما الأخطر على القضية الفلسطينية: الأول، الانقسام، والثاني تكريس الحكم الذاتي وتركة أوسلو. إن أول مَن حذّر من مغبة وضع العربة أمام الحصان كان ناصر القدوة حين استدرك بعد تأييده للانتخابات من حيث المبدأ بالقول: "يجب أن نفهم أن الانتخابات بحد ذاتها لا تحقق الوحدة، وإن جرت الانتخابات في ظل الانقسام قد تكون تكريساً لهذا الانقسام. لقد قيل سابقاً سيتم التفاهم حول وضع غزة وكيفية استعادة الوحدة في الحوار الوطني الذي يلي إصدار المرسوم وتحديد المواعيد. وأحذّر الآن ممّا يبدو توجهاً لتأجيل كافة المسائل الجوهرية لما بعد الانتخابات وهو ما سيشكل خطورة كبيرة على مجمل الواقع الفلسطيني."[8]

وبالمثل، عبّر كثيرون عن القلق إزاء تكريس الانتخابات بهذه الطريقة لواقع الحكم الذاتي الذي أنتجه اتفاق أوسلو، وقد لخص هذا الاتجاه عضو اللجنة التنفيذية المشارك في حوارات القاهرة بسام الصالحي بالقول: إن "ما يقلقنا أيضاً، أن الانتخابات يجب أن تغير الوضع السياسي القائم، لا أن تصبح تكريساً لواقع الاتفاقات السابقة والمرحلة الانتقالية."[9]

الانتخابات يمكن أن تكون رافعة للخروج من مأزق أوسلو، ويمكن أن توظف لتكريس هذا الواقع، وقد طغت الحاجة إلى الخروج من عنق الزجاجة المتمثل في المرحلة الانتقالية على الحوارات المجتمعية والنخبة السياسية،

وكان هذا مبنياً على شعور عميق بأن السلطة التي جاء بها اتفاق أوسلو استنفدت أغراضها. ومن هنا جاء السؤال عمّا إذا كانت الانتخابات ستعطي الشعب فرصة كي ينتقل من واقع الحكم الذاتي إلى واقع الدولة، وخصوصاً بعد الاعترافات الدولية بفلسطين دولة مستقلة.

ولا يشير تدقيق النظر في بعض التعديلات على قانون الانتخابات إلى وجود نية لاستغلال الانتخابات من أجل الانتقال من مرحلة الحكم الذاتي إلى الدولة، بل إلى تكريس الواقع السياسي الحالي. والتعديل المقصود هو ما ورد في القانون بقرار رقم 1 لسنة 2021، الذي نص على تعديل قرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، والمنشور في "الوقائع الفلسطينية"، عدد ممتاز، رقم 23، وتحديداً النص التالي: "تُستبدل عبارتا (السلطة الوطنية) و(رئيس السلطة الوطنية) أينما وردت في القانون الأصلي بعبارة (دولة فلسطين، رئيس دولة فلسطين)."[10]

وقد عبّر عن هذه الإشكالية بسام الصالحي حين قال: "إن التعديل الهام يتطلب تحصيناً سياسياً وقانونياً غير قابل للبس، حيث إن رئيس دولة فلسطين قد تم انتخابه سابقاً من المجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني، صاحب الولاية التشريعية الكاملة التي تتجسد فيها وحدة شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ولا ينحصر ذلك فقط في أبناء شعبنا في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة."[11]

وهذا يعني أننا نجري انتخابات لسلطة ولرئيس سلطة، وفق معايير أوسلو الخاصة بالحكم الذاتي، لكن نسميهم دولة ورئيس دولة، أي أننا بدلاً من أن نرفع مستوى السلطة إلى دولة، خفضنا مفهوم الدولة إلى مستوى السلطة، ذلك بأن رئيس الدولة يجب أن يُنتخب من الشعب الفلسطيني، وهذا ما عناه تعيين رئيس الدولة، أبو عمار وبعده أبو مازن، من طرف هيئات منظمة التحرير التي ترمز إلى الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة.

إن استبدال عبارة انتخاب رئيس دولة فلسطين بدلاً من رئيس السلطة الفلسطينية، ينطوي على إسقاط حق الترشيح والانتخاب لرئاسة الدولة عن بقية أبناء شعبنا في الشتات مثلما تنص وثيقة الاستقلال التي اعتبرت دولة فلسطين دولة لكل الفلسطينيين. وما يعزز هذا التناقض هو أن القرار بقانون معدل يستند إلى وثيقة الاستقلال في مقدمته، ويناقضها في نصه.

الخلاصة

لقد جاءت هذه الانتخابات بدوافع داخلية أهمها الحاجة الماسة إلى تجديد الشرعية، ودوافع خارجية أهمها الاستعداد لإمكان الاستفادة من المتغير العالمي المهم المتمثل في تغيير الإدارة الأميركية وتنصيب رئيس ربما يكون معنياً بتحريك جهود سياسية أميركية أو دولية، لكن هذا الانتخابات في الوقت ذاته تمثل مخاطر كبيرة على أكثر من صعيد:

فالبنى التنظيمية والسياسية للحركات والأحزاب هشّة جداً إلى درجة ربما تؤدي إلى تفجر أو تشظي في بعضها، وإلى مزيد من تسمم العلاقات فيما بينها؛ كما أن غياب أي رؤية بشأن إعادة توحيد النظام السياسي، قد يجعل من هذه الانتخابات وسيلة لتكريس واقع الانقسام وتعزيزه.

والأخطر من هذا وذاك، أن إجراء الانتخابات بمرجعية القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، ووفق معايير أوسلو، سيكون من شأنه تكريس المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي بدلاً من إنهائها، وخصوصاً أن مرسوم إجراء

الانتخابات، الذي يتحدث صراحة عن انتخابات المجلس التشريعي ورئاسة السلطة، لا يستعمل مصطلح الانتخابات عندما يتحدث عن المجلس الوطني، بل يكتفي بالاشارة إلى "يُستكمل تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في 31 / 8 / 2021 وفقاً لأحكام المادة 5 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير"،[12] كأن الانتخابات تتعلق بمؤسسات السلطة المرتبطة بالحكم الذاتي، وليس بالمنظمة المرتبطة بالدولة.

قد تنجح هذه الانتخابات بتجديد شرعية القيادة، لكن هذا سيعزز نوع السياسة ونوع مناهج العمل التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، ولا سيما أن قيوداً وُضعت على الترشح، مثل العمر والقدرة المالية وضرورة الاستقالة المسبقة من الوظيفة، والتي من شأنها تفويت فرصة مشاركة جيل جديد وتحقيق التجديد المنشود، ذلك بأن هذه القيود تحرم 31% ممّن لهم حق الاقتراع من حق الترشيح للمجلس التشريعي، وتحرم 63% ممّن لهم حق التصويت من حق الترشيح في الانتخابات الرئاسية.[13]

وعلى الرغم من هذه القيود كلها، فإن تعطّش الشعب الفلسطيني إلى التغيير والمشاركة دفع أكثريته في المناطق التي ستجري فيها الانتخابات إلى تأييدها بشكل أو بآخر، على أمل الاستفادة من فرصة التغيير على الرغم من محدوديتها. ومن المؤشرات إلى ذلك أن 93% من المواطنين الذين لهم الحق في الانتخاب سجلوا انفسهم في سجلات الناخبين، فضلاً عن التحركات الواسعة الجارية لتشكيل القوائم الانتخابية، وهذا مهم لأن الحدّ من مخاطر الانتخابات، والاستفادة من أي فرص تحملها، يتوقف على حجم المشاركة الشعبية، وخصوصاً الشبابية.

المصادر

[1] كنت قد نشرت مقالة عن مخاطر تراجع ثقافة الانتخابات في المجتمع الفلسطيني في مدونة جامعة بيرزيت، بعنوان "الجذر التربيعي لأزمة النظام السياسي الفلسطيني".

[2] هاني المصري، "ما بعد مؤتمر الرجوب – العاروري؟"، موقع "مسارات".

[3] يمكن الاطلاع على نص هذا المرسوم في موقع اللجنة المستقلة للانتخابات في الرابط الإلكتروني.

[4] صالح النعامي، "الانتخابات الفلسطينية 2021: السياق والتوقعات"، موقع "مركز الجزيرة للدراسات".

[5] "الرجوب: أطراف إقليمية كان لها دور في موافقة 'حماس' على الانتخابات"، موقع "النجاح نيوز".

[6] صدرت مواقف الدكتور ناصر القدوة في سياق مداخلة له في مؤتمر معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، ويمكن الاستماع إليها في فيديو مرفوع في موقع فايسبوك، في الرابط الإلكتروني.

[7] انظر النص الكامل لبيان القاهرة في موقع "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية" ("وفا")، في الرابط الإلكتروني.

[8] "القدوة: الانتخابات قد تكرّس الانقسام.. والقائمة المشتركة بين 'حماس' و'فتح' غير ديمقراطية"، موقع "وكالة وطن للأنباء".

[9] انظر موقف الصالحي في مقابلة مع موقع "عربي 21"، في الرابط الإلكتروني.

[10] انظر: "الوقائع الفلسطينية" (الجريدة الرسمية)، العدد الممتاز رقم 23، في الرابط الإلكتروني.

[11] "الصالحي يدعو لاجتماع عاجل للأمناء العامين والمجلس المركزي قبل مرسوم الانتخابات"، موقع "وكالة وطن للأنباء".

[12] انظر المرسوم في موقع اللجنة المستقلة للانتخابات، مصدر سبق ذكره في الهامش رقم 3.

[13] جاء ذلك في دراسة من إعداد الباحث في مركز "مسارات" عبد الجبار الحروب، ويمكن الاطلاع على الدراسة في الرابط الإلكتروني.

هل ستؤجل الانتخابات الفلسطينية؟

مصطفى أبو السعود . عربي 21 . 2021/3/25

"الشكُ في العملِ السياسي هو عينُ اليقين"، يزداد إيماني بهذه القاعدة خاصة في الساحة العربية التي نحن جزء منها، حيث يبني الساسة فكرهم وسلوكهم تجاه الآخر وفق قاعدة "أتغدى بيه قبل ما يتعشى بيا".

ويزداد الشك حين تتكرر ذات التجارب وبذات النتائج، وهنا يفرد المثل الشعبي عضلاته على مائدة الحوار ويبتسم قائلاً: ألم أقل لكم "اللي بجرب المجرب عقله مخرب"؟

منذ بدء جولات المصالحة الفلسطينية دار الحديث حول عدة ملفات بالتزامن، لكن بقدرة قادر تم اختيار "الانتخابات" لتكون أولى العرائس التي تدخل الصالة باعتبارها المنقذ من الضلال.

لا بأس في ذلك، فالانتخابات من حيث المبدأ منهجٌ سليم وقويم ووسيم، ووسيلة لضخ دماء جديدة في شرايين العمل السياسي وإفساح المجال للمواطن كي يقول رأيه في الفعل والفاعل السياسيين؛ يقول لمن أحسن "تفضل جوا" ولمن أساء "ورجينا عرض كتافك". وهذا يحدث في الدول التي يحكمها القانون وتحترم مواطنيها، ويستطيع أصغر ناخب الإطاحة برأس الرئيس وقصقصة شواربه.

الانتخابات حديث المدينة، وهي الطفل الذي جاء لوالديه على "شوق وعطش"، ونحن حولها بين متشائم ومتفائل ومتشائل، فالزعيم يراها فرصة لتجديد شرعيته وشعبيته بين جميع الملكات، ويسعى لتفصيلها على مقاس "حضرة جنابه"، فإن أعطته ما يريد رضي بها وقّبل يديها وخدّيها، وإن لم تبتسم له صناديق الاقتراع كشّر عن أنيابه وكسّر الصناديق واتهم الشعب بأنه "مراهق ومش عارف مصلحته"، والمعارضة "مش مقصرة وشغالة على قدم وساق".

ونحن باعتبارنا جزءا من العالم العربي فإن الانتخابات غاية يجدد بها الزعيم فرص بقائه؛ مستندا للغلابة والمخدوعين الذين يرفعون أصابع أيديهم العشرة إلى عنان السماء ويصرخون "هشتكتنا وبشتكنا ياريس.. دنتا رئيس والنعمة كويس".

لكن خلال مسيرة التحضير للانتخابات قد يصل إلى قصر الرئيس ما لا يبشره بخير، وهنا يلجأ إما لخلق حدث يمنع إجراء الانتخابات، وإما يستثمر حدثا موجودا لمنعها. وبما أننا نعيش في عصر تولد الأحداث بشكل متسارع، فثمة حوادث قد تلعب دورا كبيرا في إبراز فكرة التأجيل:

1- كورونا: المعروف أن أُولى خطوات القضاء على كورونا هي منع التجمعات، وبما أن الانتخابات قائمة على فكرة التجمعات حيث المهرجانات الخطابية والزيارات الشعبية والرسمية، فإن احتمالية زيادة أعداد المصابين بكورونا واردٌ جداً، وبما أننا حريصون على صحة الشعب "فلنؤجل الانتخابات".

2- تصدعات فتحاوية، فحركة فتح تعيش حالة مترهلة، وكل يوم نسمع عن انشقاقات وفصل، في ظل وجود حالة قوية جدا من الاتحاد والانضباط داخل الخصم السياسي القوي لفتح، وهو حركة حماس.

3- عودة قيادات تيار دحلان لغزة، فذلك قد يدفع عباس لابتكار شروط جديدة ويضع حماس في الزاوية: إما أنا وإما دحلان.

4- التذرع بالتهديدات الصهيونية لعدم السماح التام لإجراء الانتخابات وعدم السماح لعباس بإشراك حماس في النظام السياسي الفلسطيني.

فمتى ستُؤجَل وإلى متى؟

أرى أن إعلان تأجيل الانتخابات سيكون في أي يوم بعد الأول من أيار/ مايو (الوقت الحرج) وإلى أمد غير معلوم، وخلال تلك الفترة ستدخل الساحة السياسية في متاهة جديدة، ويكون الزعيم قد استفاد من معرفة أسماء

كل قائمة حتى ينظر في أمرهم، ويختلق شروطا جديدة ويضع الأطراف الأُخرى في خانة ضيقة، وليس أمامهم إلا الانسجام مع رؤيته، والا فالعواقب وخيمة.

تلك كانت رؤيتي لواقع فلسفة الانتخابات في بلادنا، ويبقى هذا توقع مبني على تجارب سابقة، ورغم ذلك أتمنى ألا تتأجل، وإن شاء الله تجري في ظل ظروف آمنة وديمقراطية، حتى يشعر المواطن بأن له صوتا وكلمة.

قراءة في الأزمة الوطنية الفلسطينية

ماجد كيالي ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (126) ـ ربيع/ 2021

بات الحديث عن الأزمة الوطنية الفلسطينية لازمة مكررة ومستهلكة في الفكر السياسي الفلسطيني، ولا سيما الفصائلي منه، إذ استمرأت الكيانات السياسية الفلسطينية السائدة، ومنذ زمن، الحديث عن الأزمة (والمنعطفات التاريخية، والمهمات الاستراتيجية، والحلقة المركزية)، في الأدبيات الصادرة عنها، بَيد أنها ندر أن قدمت تشخيصاً موضوعياً وجدّياً لتلك الأزمة، والأكثر ندرة أنها لم تتحدث ولا مرة عن نهاية أزمة ما، أو عن إيجاد حلول لها.

على الرغم ممّا تقدم، فإن هذه المداخلة مكرسة للحديث عن الأزمة الوطنية الفلسطينية، أيضاً، لكن مع الأخذ في الاعتبار مسألتَين أساسيتين: الأولى، التمييز بين المشكلات الموضوعية التي نشأت مع الحركة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها، ومنها: الخلل الكبير في موازين القوى لمصلحة إسرائيل؛ تمزّق المجتمع الفلسطيني وخضوعه بالتالي، لأنظمة مختلفة؛ غياب إقليم مستقل للفلسطينيين؛ نشوء تلك الحركة في الخارج، مع التبعات التي نجمت عن ذلك، وخصوصاً مع الاعتماد على الموارد الخارجية، وعلى مستوى معين من الاحتضان العربي، وهي عوامل تحكمت في تحديد مستوى كفاح الفلسطينيين، وقيّدت تطور حركتهم الوطنية، وظلّت كامنة في مختلف أزماتهم ومعزّزة لها. والثانية، التمييز بين جوهر الأزمة الفلسطينية، أي مشكلاتها العضوية، وبين الأشكال التي تمظهرت بها، أي بين الرئيسي والثانوي. فعلى سبيل المثال، إن الانقسام، والافتقار إلى الشرعية، وغياب قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على تجديد كياناتها (المنظمة والسلطة والفصائل)، على أهميتها، إنما هي تمظهرات للأسباب الأساسية لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.

على ذلك، ولأن الجانب الأول لا خلاف عليه إجمالاً، فإنني سأركز في مداخلتي على عرض الجانب الثاني، أي الأسباب الأساسية لتلك الأزمة، قبل إقامة السلطة، أو بعدها، وهي في اعتقادي تتمثل في الجوانب الآتية:

أولاً، ظهرت أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية في منتصف السبعينيات بعد أن وصلت إلى سقفها الممكن، أو بعد تحقيقها الإنجازات الوطنية المنوطة بها، وفقاً للمعادلات التي نشأت عليها (الكفاح المسلح من الخارج مع الاعتماد على حاضنة عربية). ففي تلك المرحلة، أي بعد 15 عاماً على انطلاقتها، استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية استنهاض وتوحيد الشعب الفلسطيني المجزّأ والمشتّت، وتأسيس كيانه الوطني (منظمة التحرير)، وتعزيز هويته الوطنية الجمعية، وإدراج قضيته في سلّم الأجندات العربية والدولية، وتحقيق الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد له (عبر قرار قمة الرباط ووصول ياسر عرفات إلى منصة الأمم المتحدة). ويُستنتج من ذلك فكرة أساسية فحواها أن الفصائل الفلسطينية بعد ذلك لم تعد تستطيع إضافة أي إنجاز يُذكر، هذا إذا استثنينا تجربة الانتفاضة الشعبية الأولى (1987 – 1993)، في الضفة وغزة، والتي هي في شكلها الأساسي نتاج تجربة شعبنا في الداخل، أكثر ممّا هي نتاج فعل الفصائل في الخارج؛ وهذا طبعاً من دون التقليل من علاقات التأثير المتبادل.

ثانياً، لا تتوقف الأزمة الوطنية الفلسطينية على أفول تجربة الكفاح المسلح في الخارج، بعد الخروج من لبنان (1982)، وهي الفكرة المؤسسة والملهمة للكفاح الوطني الفلسطيني المعاصر، ولا على توقيع اتفاق أوسلو (1993)، أو الانقسام الفلسطيني (2007)، أو انسداد حل الدولتين، أو اهتزاز الشرعية، بل هي أعمق وأشمل من

ذلك كله أيضاً، فهي أزمة كيانات، ورؤى، وعلاقات، وأشكال كفاح، فاقم منها تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر إلى سلطة (تحت الاحتلال)، وإلى جزء من شعب في جزء من أرض مع جزء من حقوق. وبما أن هذا ليس تفصيلاً بسيطاً، أو طارئاً، فإنه يعني أننا بحاجة إلى إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، لا إلى تجديد قديم لبُنى وأفكار وأشكال عمل باتت مستهلكة وقديمة.

ثالثاً، يمكن الاستنتاج، ممّا تقدم، أن معضلة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن في تبنّي هذا الخيار أو ذاك، دولة واحدة أو دولتين أو ثنائية القومية، أو انتهاج الكفاح المسلح أو الانتفاضة أو المفاوضة، وإنما بطريقة إدارة تلك الخيارات، وفي العطب البنيوي في الكيانات الفلسطينية (القيادة الفردية؛ غياب الحراكات الداخلية وافتقاد علاقات المساءلة والتداول؛ الافتقار إلى التفكير النقدي وحسابات الجدوى وعلاقات المساءلة والمحاسبة؛ التحول إلى سلطة/في لبنان ثم في الداخل)، إذ لو توفر للفلسطينيين قيادة وبُنية أفضل لربما كان يمكن مراجعة وتصويب هذا المسار أو ذاك الخيار في حال إخفاقه، لكن مع بُنى بالية أو معطوبة فقد كان من شأن ذلك، مثلما شهدنا، الاستمرار في الخط نفسه مهما يحدث!

رابعاً، بناء على هذا، يجب عدم الافتراض أن حال الفلسطينيين وحركتهم الوطنية كانت ستكون أفضل لو جرت إدارتها على نحو أصوب، ذلك بأن الفلسطينيين وفقاً لإمكاناتهم الذاتية ليس لديهم القدرة بمفردهم على هزيمة إسرائيل، بمعنى الكلمة، ولا على دحر الاحتلال من الضفة وغزة، لأن ذلك سيحتاج إلى عوامل عربية ودولية، أيضاً، لكنهم بإمكانهم وحدهم، وبامتلاكهم إدارة وبُنى ورؤى ملائمة، رفع تكلفة الاحتلال والاستيطان ومفاقمة التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، وعزل إسرائيل في العالم، وتالياً كسب الصراع بالنقاط. وعليه، فإن الفلسطينيين مع إدارة أصوب، أو إدارة رشيدة ومسؤولة، كانت ستكون أحوالهم أفضل، من ثلاث نواحٍ هي: أولاً، تخفيف التكاليف والتضحيات المقدمة في العملية الكفاحية، والتي كانت باهظة جداً في الداخل والخارج، ومن دون أي توازن ولو نسبي بين التكلفة والمردود،؛ ثانياً، إمكان توفُّر بُنى كيانية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني، وذلك قياساً بحال التفكك والتدهور والتهميش للفلسطينيين وكياناتهم اليوم، على الصعد كافة؛ ثالثاً، الحفاظ على المكانة السياسية والأخلاقية لقضية فلسطين العادلة والمشروعة عربياً ودولياً. وهنا يمكن الحديث عن سهو، أو عدم إدراك الحركة الوطنية الفلسطينية لركيزتين في العملية الوطنية: الأولى، مواجهة إسرائيل وسياساتها الاحتلالية والاستيطانية والعنصرية، والثانية بناء المجتمع الفلسطيني، وتنمية موارد الفلسطينيين وتعزيز كياناتهم وترسيخ العوامل التي تساهم في صمودهم في أرضهم، مع ملاحظة ألّا تضر العملية الأولى بالثانية، وألّا تودي العملية الثانية إلى خلق واقع من الاحتلال المريح والمربح لإسرائيل.

خامساً، الافتقار إلى الرؤية السياسية الجامعة، أو الهدف الجامع، وذلك في الحقيقة أحد الأسباب المؤسسة للأزمة الوطنية الفلسطينية، ولتصدّع القضايا أو الأهداف التي يُجمع عليها الفلسطينيون في أماكن وجودهم كافة. ومعلوم أن الحركة الوطنية الفلسطينية انطلقت قبل احتلال إسرائيل للضفة وقطاع غزة (في سنة 1967)، وكان الهدف الجامع هو تحرير فلسطين، وهو ما استمر حتى بعد الاحتلال إلى منتصف السبعينيات حين بدأ التحول نحو البرنامج المرحلي، بداية من الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني (1947)، والذي أتى بطريقة فوقية وفجائية، كاستجابة للتماثل مع النظامَين الدولي والعربي، بعد حرب تشرين / أكتوبر 1973، أكثر ممّا أتى نتيجة تطور في الفكر السياسي، أو استجابة لتطورات العملية الوطنية الفلسطينية في الصراع ضد إسرائيل. والدليل على هذا موجود

في قرارات المجالس الوطنية التي تتحدث عن إقامة "سلطة" على أي أرض يجري تحريرها مروراً باعتبارها مجرد برنامج مرحلي (تكتيكي) لا علاقة له برؤية فلسطينية إلى طبيعة الحل النهائي، وصولاً إلى طرح فكرة دولتين لشعبين ارتباطاً بحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194. وما يُفترض التذكير به هنا هو أن ذلك البرنامج لم يحصل على إجماع الفلسطينيين، حتى إن حركة "فتح"، كبرى الفصائل الفلسطينية، والتي تشكل قيادة للكفاح الفلسطيني، لم تقرّ البرنامج المرحلي في مؤتمرها الرابع الذي عُقد في دمشق في سنة 1980، وإنما جرى إقراره في مؤتمرها السادس (تونس، 1988)، وذلك على خلفية الشروط التي وُجدت فيها تلك الحركة بعد الخروج من لبنان، بل إنه فُرض، في حينه، من طرف القيادة في المجلس الوطني الفلسطيني الذي نعرف كيف شكّلته وهيمنت عليه. أقول ذلك بغضّ النظر عن الموقف من هذا التحول سلباً أو إيجاباً، رفضاً أو قبولاً، وذلك للتذكير بكيفية صوغ الخيارات وكيفية تقرير السياسات في البيت الفلسطيني (للتأكد يمكن مراجعة قرارات الدورة 13 للمجلس الوطني الذي رفض قيام كيان فلسطيني "ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني"). ولنا في تمرير اتفاق أوسلو مثالاً لذلك، إذ أُقر في المجلس المركزي فقط، ولم يُقرّ في المجلس الوطني إلّا بعد ثلاثة أعوام على إقامة السلطة (1996)، الأمر الذي يذكّر أيضاً، بمسرحية، أو مهزلة، تمرير تغيير أو تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني في مؤتمر غزة، في إبان زيارة كلينتون (أواخر سنة 2008).

سادساً، يترتّب على الملاحظة السابقة ملاحظة أساسية أُخرى فحواها أن الحركة الوطنية الفلسطينية استُدرجت مبكراً إلى مربع تجزئة قضيتها، وبالتالي تجزئة رؤيتها إلى إسرائيل، بحيث باتت هذه الأخيرة دولة احتلال واستيطان في الضفة وغزة فقط (ودولة عنصرية تجاه الفلسطينيين جميعاً)، كأن ذلك بدأ مع احتلال 1967، وليس مع إقامتها منذ سنة 1948 على هذا الشكل، كدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية إزاء الشعب الفلسطيني، في أي مكان. وفي المقابل، ظلت إسرائيل، قبل قيامها وبعده، تتعامل مع الفلسطينيين كشعب عدو وفقاً لاستراتيجيا واحدة قائمة على الاستعمار والاقتلاع والاستيطان والتمييز العنصري، ومرتكزة على سياسات ونظم قانونية متعددة، من أجل تجزئة الفلسطينيين وتفكيك قضيتهم وتذويب حقوقهم. وظلت إسرائيل أيضاً تتعامل مع فلسطين كوحدة متكاملة، أو كوطن قومي لليهود حتى بعد اتفاق أوسلو، في حين انطلى ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية التي باتت تتصرف وفقاً لما تقدم، تبعاً لأوهامها بإمكان قيام دولة لها في الضفة وغزة، بواسطة المفاوضات. ونجم عن ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية استبعدت فلسطينيي 48 عن معادلاتها، على صعيد الرؤى والكيانات (وها هي اليوم تستبعد حتى اللاجئين)، علماً بأن ذلك يتناقض مع اعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب فلسطين (هذا من دون الخوض هنا في كيفية استيعابهم، إن على صعيد البرنامج أو الإطارات الملائمة).

سابعاً، يُستنتج من ذلك ضرورة الخروج من الانحصار في الخيار الجزئي لفكرة الدولة المستقلة في الضفة والقطاع، فيما يتعلق بالأرض والشعب والحقوق، أو في خيار فكرة التحرير التقليدية التي تقوم على حصر الصراع في الأرض فقط، وعلى تخيّل امتلاك القوة، وتوفر المعطيات العربية والدولية المواتية لتقويض إسرائيل واستعادة فلسطين كلها، وهذا بالمناسبة تخيّل مشروع، لكن مشكلته أنه ليس واقعياً ولا عقلانياً بعد جميع التجارب التي مرت، وعلى ضوء ظروفنا وظروف العالم العربي. لذا، فالبديل من هذا وذاك ربما يتمثل في إدخال تعديلات على فكرة التحرير، بما يفيد استعادة التطابق بين شعب فلسطين وأرض فلسطين وقضية فلسطين، ومراجعة الوسائل وأشكال العمل

والخطابات التي سادت طوال العقود الماضية، وتطوير معانيها بحيث لا تقتصر على تحرير الأرض، بل تشمل أيضاً، تحرير الفلسطينيين من علاقات الاستعمار والعنصرية والهيمنة الإسرائيلية، وتحرير اليهود ذاتهم من الصهيونية، وإضفاء قيم الحقيقة والعدالة والحرية والمساواة والمواطنة الديمقراطية على فكرة التحرير. وهذا كله يتطلب التأسيس على نقطة مركزية تنبع من وحدة الأرض والشعب والقضية، مع خصوصية كل وضع، وتكون منطلقاً للرؤية السياسية الجامعة، وللكيان السياسي الجامع. ميزة تلك الفكرة أنها، أولاً، تفتح المجال أمام حركتنا الوطنية للاستثمار في التناقضات الإسرائيلية، فضلاً عن تفويت أو تفكيك الفكرة الصهيونية التي تتأسس على معادلة الحرب الوجودية، عرب ضد يهود، والتي شكلت محور الهوية والإجماع الإسرائيليين؛ ثانياً، إنها اللغة التي يفهمها العالم اليوم، وتجعل للفلسطيني، أينما يكن، مصلحة مباشرة في الكفاح. وبديهي أن تلك الفكرة تعني تقويض المشروع الصهيوني الذي يقوم على دولة يهودية عنصرية واستيطانية واستعمارية، أو تفضي إلى ذلك، وهو ما يتطلب توفر معطيات عربية ودولية لمصلحة شعبنا. إلّا إن من الصعب بصورة عامة، تصور خيارات فلسطينية ناجزة، أو تجيب عن الأسئلة كلها، بعد التطورات والمتغيرات التي حدثت عندنا وعند الإسرائيليين، وفي المنطقة العربية، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال الإبقاء لعقود على واقع الانحصار بخيار واحد، أو الامتناع من تصور إمكان نشوء تحولات تفضي إلى تآكل فكرة إسرائيل كدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية.

ثامناً، من مفارقات الحركة الوطنية الفلسطينية أنها انطلقت على أساس استعادة القضية من الأنظمة العربية، إلّا إنها عادت واستندت إلى تلك الأنظمة في كفاحها المسلح، وذلك بحسب فرضيتها عن "التوريط الواعي". وبالنتيجة، فإن تلك الحركة هي التي تورطت في الصراعات العربية (لبنان مثلا)، ثم ها هي تلك الأنظمة تصل إلى "التورط" المجاني واللاواعي في التطبيع مع إسرائيل، بدلاً من "التورط" الواعي في مصارعتها (!)، والذي نمّ عن سذاجة ورغبوية في التفكير السياسي، إلى حد اعتقاد أصحاب تلك الفكرة أنهم أوصياء على الأنظمة العربية التي هي أصلاً تهمش مجتمعاتها وتعزلها عن المشاركة السياسية. والأساس هنا الخلط في الفكر السياسي الفلسطيني بين مستويين في الصراع ضد إسرائيل: الأول، إسرائيل كقضية مباشرة للفلسطينيين، كونها تستهدفهم في وجودهم وحقوقهم؛ الثاني، إسرائيل كقضية عربية، بمعزل عن تمثل ذلك في أجندات الأنظمة العربية، إذ لكل مستوى أجنداته وأبعاده ومتطلباته. باختصار، نحن إزاء صراع صعب ومعقد ومركب، ومتداخل مع الأوضاع العربية والدولية، وعلينا ملاحظة ذلك، سواء في سعينا لإيجاد حلول للأسباب الأساسية المولدة للأزمات الوطنية الفلسطينية، بمختلف تجلياتها، أو في سعينا لإعادة بناء العمل الوطني الفلسطيني، على صعيد الرؤى والكيانات وأشكال العمل والعلاقات.

الحركة الأسيرة الفلسطينية: الواقع والتحديات

عبد الرازق فرّاج ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (126) ـ ربيع/ 2021

لم يكن قرار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أمير أوحنا الرافض تطعيم الأسرى الفلسطينيين ضد فيروس كورونا مفاجئاً، فهو قرار يحيل إلى منهج العنف البنيوي الراسخ في العقيدة الأمنية، والممارسة الاستعمارية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وأسراه، وإلى المضمون العنصري الشامل للكيان.

إنه قرار يُذكّر بإطعام الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجن نفحة في سنة 1980 قسراً، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ثلاثة منهم،[1] ويُذكّر أيضاً بقتل أسيرَين بعد اعتقالهما خلال عملية فدائية في قطاع غزة في سنة ١٩٨٤.[2] كما يُذكّر بمواقف عدة مسؤولين صهيونيين كانوا يقولون رداً على إضرابات الأسرى الجماعية والفردية عن الطعام: "أقل ما يقلقني هو موت الإرهابيين المضربين عن الطعام"،[3] وبالتأكيد يعيد إلى الذاكرة الفلسطينية استشهاد 266 أسيراً فلسطينياً داخل سجون السلطة الاستعمارية بسبب الإهمال الطبي والتعذيب في زنزانات التحقيق وأقبيته.[4]

إن رفض / معارضة قرار أوحنا هذا من طرف وزارة الصحة الإسرائيلية ومسؤولين رسميين آخرين، والجدل الذي أثاره لديهم، وصولاً إلى البدء بتطعيم الأسرى ضد الفايروس،[5] لا يعكس تجاوزاً لسياسة الإهمال الطبي الممارَسة ضد الأسرى على نطاق واسع، وإنما خشية من انفجار الأوضاع في السجون إذا ما استمر تفشي المرض فيها، وبالتالي فإن تلك المعارضة تندرج في إطار سياسة الاحتواء أو ما اصطُلح على تسميته "سياسة القبضة الحريرية" التي تستخدمها السلطة الاستعمارية بالتوازي مع سياسة العنف البنيوي أو "القبضة الحديدية".

وبالنسبة إلى وزير الصحة الإسرائيلي يولي إدلشتاين، فإنه وبصرف النظر عن حبّه أو كرهه لخطوة تطعيم الأسرى، يعتبر أنه يجب القيام بذلك، كأنه أراد أن يقول نحن مضطرين إلى ذلك بهدف تجنب الأسوأ.[6] بينما رأى الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين أن إنقاذ حياة البشر يندرج في إطار القيم الأخلاقية لدولته ولشعبه،[7] وهو ادعاء تُشتم منه رائحة العنصرية، عنصرية لم تعد تظهر في ممارسات وأحداث محددة ومنفصلة، وإنما في "دولة تمييز عنصري"، وذلك وفقاً لتقرير لمؤسسة "بيتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية، جاء على لسان مديرها العام هغاي إلعاد: "هذه ليست ديمقراطية مضافاً إليها احتلال، بل نظام تمييز عنصري بين النهر والبحر."[8] أمّا زهافا غالئون وهي رئيسة سابقة لحزب ميريتس المصنف على "اليسار الصهيوني"، فقالت إن أوحنا يتعلم دروساً في الوحشية من الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، لكنها أيضاً عبّرت عن عنصريتها بالقول: "من المهم التأكيد أنه لا توجد في إسرائيل عقوبة الإعدام، فالسجناء المدانون، بمَن فيهم المغتصِبون والقتلة، يبقون بشراً لهم حقوق أساسية من ضمنها الحقّ في الرعاية الصحية."[9]

كورونا السجن: أسْرُ الأسير

إن النقاش بين أقطاب السلطة الاستعمارية بشأن حق الأسرى في التطعيم ضد فيروس كورونا، وحقهم في الرعاية الصحية، يعيد إلى الأذهان ما كتبه ميشيل فوكو عن "السلطة البيولوجية"، وحديثه عن تحول الحق السيادي القديم الذي يمتلكه الحاكم في قتل الناس أو تركهم يعيشون، إلى حق جديد متجسد في سلطة بيولوجية تمتلك القوة في جعل الناس يعيشون أو يُتركون للموت. وهذا ما تفعله مثلاً سلطة الاحتلال داخل السجون في قراراتها المتعلقة بصحة الأسرى.[10]

فمنذ وصول الفيروس إلى دولة الاحتلال في آذار / مارس٢٠٢٠، لم تتخذ مصلحة السجون سوى إجراءات محدودة جداً لمنع انتشاره في السجون ومراكز التوقيف والتحقيق، مغلِّبة اعتبارتها الأمنية على صحة الأسرى، على الرغم من حقيقة أن الأسرى يصنَّفون ضمن المجموعات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس المستجد، وذلك بسبب شروط الاعتقال

وظروفه، وأهمها حالة الاكتظاظ في الزنزانات وغرف الاحتجاز، وحالة الاحتكاك اليومي "المفروضة" مع السجانين، سواء خلال إحصاء الأسرى ثلاث مرات يومياً، أو فحص شبابيك وأرضيات وجدران الغرف مرتين يومياً، علاوة على عمليات التفتيش المتكررة في غرفهم وأقسامهم، والتي تنفذها شرطة السجون ووحدات القمع الخاصة ذات التسميات المتعددة.

في الوقت ذاته تواصلت حملات الاعتقال وتكثفت في زمن الكورونا، فمنذ انتشار الجائحة في فلسطين لا يكاد يمر يوم واحد من دون تنفيذ جيش السلطة الاستعمارية حملات اعتقال ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتحويلهم إلى زنزانات التحقيق ومراكز التوقيف والسجون، الأمر الذي وفّر مناخاً إضافياً لانتشار الفيروس في أوساط الأسرى.[11]

ومن ضمن إجراءاتها المبكرة لمحاصرة المرض، عمدت مصلحة السجون إلى تقييد زيارات أهالي الأسرى لتصبح مرة كل شهرين بدلاً من مرتين شهرياً مثلما كانت عليه الحال قبل الكورونا، كما أنها قيدت حركة التنقلات بين مختلف السجون، واستبدلت حضور الأسرى الموقوفين والإداريين إلى محاكمهم العسكرية بمشاركتهم عبر تطبيق "الزوم" من داخل سجون احتجازهم، بينما تم حصر علاج الأسرى المرضى خارج سجونهم بالحالات الطارئة فقط!

ومع تفشي الجائحة في صفوف الأسرى بصورة واسعة النطاق منذ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي،[12] أغلقت مصلحة السجون معتقلات جلبوع، ورامون، والنقب، وعوفر، أي أنها أوقفت تنقلات الأسرى (ما يسمى البوسطات) من وإلى جميع السجون، ومنعت زيارات الأهل والمحامين تماماً، كما أوقفت حركة ممثلي الأسرى بين أقسام السجن الواحد. وفي أقسام السجون التي اكتُشفت فيها الإصابات جرى منع الأسرى من الخروج إلى ساحات النزهة اليومية "الفورة"، وأُبقوا في قيد الحجز داخل غرفهم بصورة متواصلة، كأن واقع السجن بحد ذاته وشروط الاعتقال القاسية لا يكفيان أصلاً!

يذكّر ذلك بسياسة "أسْرِ الأسير" أو "العزل الانفرادي" في ظروف قاسية جداً، ينعدم فيها الحد الأدنى من الشروط الإنسانية، وهي سياسة استهدفت العشرات من قيادات الحركة الأسيرة منذ سنة ١٩٦٧، لكن مرحلتها الأشد صعوبة كُسرت نتيجة إضراب الأسرى عن الطعام في سنة ٢٠١٢، قبل أن تعود مصلحة السجون إلى استئناف هذه السياسة في الأعوام اللاحقة وإن كان على نطاق أقل.[13]

لقد سعت دول العالم، ولا تزال تسعى، لإيجاد نوع من التوازن بين الاعتبارات الصحية والاعتبارات الاقتصادية في محاولتها للسيطرة على الجائحة، بينما رجحت مديرية مصلحة السجون، ووزارة الأمن الداخلي، وعلى رأسها أوحنا، ومن خلفهما السلطة الاستعمارية بمستوياتها وأجهزتها المتنوعة، المعاييرَ الأمنية على المعايير الصحية والحقوق الصحية للأسرى مثلما تنص عليها المواثيق الدولية.[14] فتواصلت الإجراءات الأمنية في مختلف المجالات، الأمر الذي يفسر اتساع انتشار الإصابات في صفوف الأسرى خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي والشهر الأول من العام الجاري، ليضاف ذلك إلى العديد من الأمراض المزمنة التي يعاني جرّاءها نحو ٧٠٠ أسير وأسيرة في سجون السلطة الاستعمارية.[15]

بين الإهمال الصحي والحق في الرعاية الصحية

في أعوام الاحتلال الأولى بعد هزيمة ١٩٦٧، كان المظهر الأبرز لتعامل السلطة الاستعمارية العنصرية مع الأسرى المرضى والمصابين هو الإهمال الصحي، وبالتالي ليس مبالغة القول إن حبة "الأكامول" كانت الوصفة السحرية لعلاج الأمراض والإصابات كافة. لكن الأسرى تمكنوا بالتدريج من انتزاع حقهم في الحد الأدنى من الرعاية الصحية من خلال نضالهم الجماعي المنظم، وأبرز وسائله الإضراب المفتوح عن الطعام، ومع ذلك، فإن الحق في الرعاية الصحية مثلما

تقرّه المواثيق الدولية كان، ولا يزال، مقيداً بالمضمون الاستعماري العنصري للكيان واعتباراته الأمنية التي يعطيها الأولوية على سواها دائماً.

وثمة وقائع عديدة تؤكدها تجربة الأسرى، فالطريقة التي تعاملت بها السلطة الاستعمارية مع انتشار جائحة كورونا في السجون ليست سوى مثال واحد لذلك، إذ تحولت حاجة الأسرى إلى علاج حقيقي من أمراضهم المزمنة وإصاباتهم، وكذلك حاجتهم إلى إشراف طبي في حالة الإضرابات المفتوحة الطويلة عن الطعام، إلى عقاب إضافي لهم حين يتم نقلهم إلى مستشفيات مدنية خارج عيادات سجونهم. فهم يبقون فيها وأيديهم وأرجلهم مقيدة بالأصفاد، حتى في أثناء العمليات الجراحية وقضاء الحاجة والاستحمام والنوم، وتتحول غرف المستشفيات التي يُنقلون إليها بغرض الإشراف الطبي أو العلاج إلى زنزانات بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فخلال ساعات الليل يبقى الأسير مربوطاً بـ "سرير الاستشفاء" مع تقييد إحدى قدمَيه وإحدى يدَيه بصورة متعاكسة، وهذا في ظل إزعاج متعمد ومتواصل من طرف السجانين الموجودين داخل الغرفة، بينما تجود قيمهم الأخلاقية خلال ساعات النهار بتقييد القدم فقط بالسرير![16]

ولا تقتصر معاناة الأسير المريض على ذلك، بل تشمل أيضاً النقل في "صندوق الحديد" المسمى "بوسطة"، وتأجيل متواصل لإجراء العمليات الجراحية والعمليات الضرورية للأسرى المحتاجين إليها.

أمّا القسم المسمى مجازاً "مستشفى" سجن الرملة، والذي يُحتجز فيه ١٦ أسيراً مريضاً ومصاباً، فإن الكلمات تعجز عن وصف الواقع المأسوي والقاسي جداً الذي يعيشه أولئك الأسرى. ففي هذا المكان يكون الإهمال الطبي هو القاعدة، وبالتالي ليس تعبير "الشهداء الأحياء" مبالغة.

منظومة عنف واحتواء متكاملة

يجسد تعامل السلطة الاستعمارية الصهيونية مع أزمة تفشي كورونا في سجونها والحقوق الصحية للأسرى مثلما ورد آنفاً، صورة "مصغرة" لنهج تعاملها منذ بدايات استعمارها مع أسرى الحرية الفلسطينيين والعرب في سجونها، والشعب الفلسطيني بصورة عامة.

وفي هذا الإطار، دأب المستعمر الصهيوني على استخدام منظومة متكاملة من وسائل القمع والعنف الشديد الكامنة في بنيته، متكئاً في ذلك أيضاً على خبرة الأنظمة الاستعمارية، وخبرة أعتى الأنظمة الفاشية والاستبدادية في العالم، هذا إلى جانب استخدامه أيضاً منظومة متكاملة من الوسائل المتنوعة التي تندرج في إطار محاولات الاحتواء، والتطويع، وكيّ الوعي، وتطبيع العلاقة مع المستعمرين.

لقد عملت السلطة الاستعمارية بالمسارَين معاً (العنف البنيوي، والاحتواء – التحييد) كمسارَين يكمل أحدهما الآخر، مغلّبة أحدهما على الآخر أحياناً، وذلك بحسب الواقع الذي يكمن في جوهره مستوى الوحدة الداخلية الفلسطينية، وانعكاسها على مستوى النهوض الوطني والنضالي الفلسطيني في مواجهة المشروع الاستعماري.

إن القمع والتنكيل المباشر أو العنف البنيوي ليست هدفاً بحد ذاتها، فالهدف هو الوصول إلى حالة يتم فيها إخضاع المستعمَر أو تفريغه من مضمونه الوطني. وبما أن السجن يختصر ويكثف علاقة الصراع المحتدمة بين المستعمِر والمستعمَر، فإننا نجد أن السلطة الاستعمارية الصهيونية استحضرت منذ بدايات الصراع جميع وسائل القمع والتنكيل والحرمان من الحرية والحياة، في إطار منظومة متكاملة من العنف البنيوي، كما استحضرت منظومة القتل المعنوي ضد الأسرى الفلسطينيين، تماماً مثلما هو واقع ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني عامة.

كيف يتجلى ذلك، وكيف واجهه الأسرى، وإلى أي مدى تبدلت تلك الوسائل، وما أسباب ذلك؟

المظهر الرئيسي خلال أعوام الاحتلال الأولى كان التعذيب بمختلف أشكاله، إذ كان يتم استقبال الأسرى الجدد بجولات من الضرب المبرح والتنكيل والإهانات والتفتيش العاري، قبل وصولهم إلى غرف احتجازهم، وهو ما كان يتكرر باستمرار في ظل شروط احتجاز قاسية للغاية، إذ لا رعاية صحية جدّية، والطعام، بكميته ونوعيته، بالكاد يُبقي الأسرى في قيد الحياة، فضلاً عن الحرمان التام من زيارات الأهل... إلخ.

استقبال وحشي

يصف علي جرادات في كتابه "لست وحدك... ذاكرة حرية تتدفق" أساليب تعامل مصلحة السجون وإداراتها وسجّانيها مع أسرى حرية فلسطين خلال الأعوام الأولى من عمر احتلال سنة ١٩٦٧ بالقول:

أنتم "مخربون"، لا أسرى حرية، وأفراد لا جماعة، لا حقوق لكم، بل حاجات تلبي شرط "حسن السلوك"، لا حقّ لكم في الورقة، ولا في القلم، ولا في النشاط الرياضي، ولا في الملابس المدنية، ولا في زيارة الأهل والمحامين. أمّا مواعيد إنارة الزنزانة، وتناول الطعام، والنوم، والصحو، والحركة فتحددها إدارة السجن، وعليكم الالتزام بالهدوء التام، فلا تزعجون الحراس، ولا تغنّون، ولا ترفعون الصوت، ولا تنادون بين الزنزانات، وعليكم العمل لنسج الشباك لمجنزرات "جيش الدفاع" ودباباته، وعليكم طيّ بطانيات "أبراشكم" وعدم التمدد عليها طوال ساعات النهار، لكم أن تتمشوا في باحة النزهة اليومية "الفورة" نص ساعة، شرط أن يتمشى كل أسير منكم منفرداً، وهو مطأطىء الرأس، معقود اليدين إلى الوراء، ولا يتحدث مع أحد، وعلى كل مَن يُنادى منكم أو يُطلب منه شيء أن يردّ بالقول: "حاضر يا سيدي"، وعليكم القبول بما يُقدم لكم من زاد هزيل كماً ونوعاً]...[كما عليكم القبول بـ "حفلة الاستقبال" الوحشية التي تتعرضون لها عند دخولكم السجن على يد جنود يصطفون في صفين، يركلون بأقدامهم، ويلطمون بقبضاتهم، وينهالون بأعقاب بنادقهم وهراواتهم الغليظة.[17]

ذلك غيض من فيض محاولات إخضاع الأسرى والإمعان في إذلالهم والمسّ بكرامتهم وإفراغهم من مضمونهم الوطني التحرري في تلك المرحلة من العنف البنيوي الممأسس لدى المستعمِرين.

اقتصاد سياسي للمستعمِرين

يقول أحمد سعدات عن تلك المرحلة العصيبة من تاريخ الحركة الوطنية حين كان أسيراً آنذاك: "لقد فُرض العمل الإنتاجي على الأسرى المحكومين في مجالات عديدة من ضمنها نسج شباك الدبابات والعمل في التجارة ومجالات أُخرى، [و] استمر ذلك عدة سنوات إلى أن فرض الأسرى إلغاءه بسلاح إضراباتهم الجماعية عن الطعام."[18] إن ذلك مستنسخ من ممارسات أفظع أنظمة الاستبداد والعنصرية في العالم، كالنظام العنصري في جنوب أفريقيا، الذي فرض على أسرى المؤتمر الوطني الأفريقي العمل في اقتلاع الحجارة.[19]

يمكن قراءة ذلك في إطار الاقتصاد السياسي للمستعمِرين الذين لم يكتفوا بممارسة الإبادة الجماعية والاقتلاع والاضطهاد ضد السكان الأصليين، بل عمدوا إلى استغلالهم وفرض العمل الإنتاجي على أسراهم ليس فقط من أجل بناء اقتصاد المستعمرين، بل أيضاً كي يساهموا في إنتاج أدوات قتلهم كمستعمَرين!

النضال على جبهتين

مع أن المظهر الأبرز خلال تلك الحقبة من تاريخ الحركة الأسيرة كان ممارسة السلطة الاستعمارية للعنف البنيوي الممأسس ضد الشعب الفلسطيني وأَسراه، إلّا إن ذلك لم يلغِ محاولاتها احتواء وتطويع الأسرى ودفعهم إلى تطبيع العلاقة مع الاحتلال. وفي هذا الشأن يقول سعدات:

لقد واجه رواد الحركة الوطنية الأسيرة أشكال التنظيم التي كانت إدارات السجون تحاول فرضها على الأسرى، فقد عمدت هذه الإدارات على تعيين عدد من الأسرى كممثلين للحركة الأسيرة في كل سجن لتعزيز سيطرتها، أي محاولة للتنظيم

الاعتقالي والفصائلي، بدءاً من ممثلي الغرف وممثل السجن العام، ومسؤولي المرافق الإنتاجية كالورش والمصانع التي كانت تقيمها، ومنحتهم امتيازات هزيلة، وشجعت التكتلات البلدية والشللية، إلى جانب ذلك تنظيم شبكة عملاء سرية مزروعة داخل مجتمع الأسرى، وعليه كان على الرواد القتال في جبهتين، الجبهة الداخلية وجبهة مواجهة الإدارة وسياساتها.[20]

ويضيف:

قامت سلطات الاحتلال بالإفراج عن مئات الأسرى قبل إنهاء مدد أحكامهم، اعتقاداً منها بأن تصفية وجود المقاومة في الأردن في سنتَي ١٩٧٠ – ١٩٧١، وإضعافها في غزة، سيساعدها في نزع الاحتقان والغضب وتدجين الجماهير، واحتواء محاولاتهم للمقاومة. وقد ترافقت هذه الخطوة مع سياسة عامة للتخفيف من إجراءات الاحتلال وقيوده على حركة المواطنين الاجتماعية ونشاطهم الاقتصادي، دفع باتجاهها وزير الدفاع آنذاك موشيه ديان تحت عنوان إضفاء الطابع الليبرالي على الاحتلال، فحسب اعتقاد حكومة الاحتلال، قد تساعد هذه الإجراءات في تمرير مشروع سياسي يحسّن أحوال السكان الفلسطينيين ويكرس السيطرة والاحتلال في نفس الوقت.[21]

لقد كان على رواد الحركة الوطنية الأسيرة الأوائل النضال على جبهتين مترابطتين: الأولى، بناء التنظيم الاعتقالي الخاص بكل فصيل، والتنظيم الاعتقالي الموحد بمعنى التمثيل واللجنة النضالية والصندوق العام ولجنة الحوار مع إدارات السجون، وتعزيز الوعي والثقافة والانتماء الوطني لدى جميع الأسرى، ومحاربة قيم الأنا والفردانية، وتعزيز قيم الجماعة الثورية، والثانية، وهي جبهة تضع الأولى أساساً لها، هي مواجهة عنف السلطة الاستعمارية وإجراءاتها بما فيها سياسات الاحتواء، وانتزاع الحق في شروط اعتقال إنسانية من أنياب السلطة الاستعمارية.

لا تأخذوا كل الشرف، أعطوني نصيبي منه

لقد نجح أسرى عسقلان عبر نضالهم الجماعي المنظم والموحد، في البدء بكسر حلقات العنف البنيوي ضدهم وضد الحركة الأسيرة عامة، وذلك بعد إضرابهم عن الطعام في سنة ١٩٧٠، والذي أرغم السجانين على التراجع عن اشتراط مخاطبة الأسرى لهم بالقول "حاضر يا سيدي"، وكذلك الحد من استخدام العنف الجسدي والتفتيشات المذلة.

كُسر استعلاء العنصريين المستعمِرين بثمن كبير، فقد ارتقى شهيداً الأسير عبد القادر أبو الفحم خلال الإضراب المذكور آنفاً، نتيجة التغذية القسرية، لكن ذكراه ظلت ملهمة لأجيال جديدة من الأسرى حين خاطب لجنة الإضراب الوطنية التي سعت لإقناعه بعدم المشاركة في الإضراب بسبب وضعه الصحي الصعب جرّاء إصابته بجروح خلال اعتقاله قائلاً: "أنا واحد منكم، لا تأخذوا كل الشرف، أعطوني نصيبي منه."[22]

انتزع الأسرى خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ حتى توقيع اتفاقية إعلان المبادىء في أوسلو في سنة ١٩٩٣، الإنجازات الأكثر أهمية لجهة تحسين شروط اعتقالهم، وذلك بعد أن تمكنوا من كسر العديد من حلقات منظومة السيطرة عبر وحدة الإرادة والعمل الجماعي المنظم المستند إلى التفاف ودعم جماهيري واسع لنضالهم، إذ لم تَحُل خلافاتهم السياسية وتناقضاتهم الداخلية الخاصة بتنظيم حياتهم الاعتقالية، دون البقاء موحدين في مواجهة السجان ومَن يقف خلفه.

لقد نجح الأسرى خلال معارك الأمعاء الخاوية الجماعية في فرض اعتراف مصلحة السجون بمؤسساتهم الاعتقالية التمثيلية، كما نجحوا في كسر حصارهم الثقافي، وفرضوا على السجان إدخال الدفتر والقلم والكتاب والجريدة والراديو والتلفاز، وانتزعوا الحق في التزاور بين أقسام السجن الواحد، وفي زيارات الأهالي وتحسين الرعاية الصحية ونوعية الطعام وكميته، وأيضاً إنشاء الكانتينا والسماح بالنشاط الرياضي، وحقوق أُخرى متنوعة.

كان الراحل الكبير نيلسون مانديلا قد عَرّف السجن بأنه "مكان ثابت في عالم متحرك"،[23] ويمكن القول هنا إن الأسرى الفلسطينيين أفشلوا خلال تلك الفترة محاولات الاحتلال عزلهم عن محيطهم، وقتلهم معنوياً، وأسسوا ثقافة ووعياً وطنياً، وفرضوا دوراً وحضوراً في الشأن الوطني.

تبدلات في أدوات السيطرة

لأن الأسرى هم الفئة الأكثر حساسية تجاه أي تغييرات إيجابية أو سلبية تطال الواقع الفلسطيني بصورة عامة، فإن المرحلة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو أثّرت سلباً في بنية الحركة الأسيرة، إذ ضعُفت قوة التنظيم والمؤسسات الاعتقالية العامة والوحدة الوطنية والقيم الجماعية في مواجهة إجراءات مديرية مصلحة السجون التي زادت في استخدام سياسات الاحتواء، وخففت من سياسات العنف البنيوي.

وظهر التبدل في أدوات السيطرة لمصلحة الاحتواء في الاشتراطات التي فرضتها السلطة الاستعمارية على مئات الأسرى الذين وافقت على الإفراج عنهم في إطار اتفاق أوسلو؛ تلك الموافقة التي لم تأتِ سوى بعد خوض جزء من الأسرى إضرابات عن الطعام ذات بُعد سياسي، كانت موجهة إلى السلطة الفلسطينية للضغط عليها لإدراج موضوع الإفراج عن الأسرى ضمن الاتفاقيات الموقعة.

ورفضت السلطة الاستعمارية الإفراج عمّن سمّتهم، باستعلاء وعنصرية، "أصحاب الأيدي الملطخة بدماء اليهود"! علاوة على أسرى الداخل الفلسطيني، واشترطت أن يوقّع أي أسير توافق على الإفراج عنه، نصّاً يؤكد علمه بأن الإفراج عنه يأتي في إطار اتفاقية إعلان المبادىء في أوسلو التي يدعمها الأسير، وأنه يعلن نبذه "الإرهاب".[24]

يقول جرادات عن هذه المرحلة من تاريخ الحركة الأسيرة، التي يسميها "مرحلة التراجع"، والتي "تمتد من منتصف تسعينات القرن الماضي حتى سنة ٢٠٠٧"، إنها "مرحلة تفكك سبيكة الحركة الأسيرة، بلجانها الاعتقالية، وأولها لجان التمثيل الاعتقالي الوطني الموحد، بفعل الانعكاسات السلبية لدينامية التفكيك الجهنمية التي أصابت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة خلال ٢٥ عاماً الأخيرة، بما تخللها من انقسامات والتباسات وتشوهات بنيوية."[25]

كانت سنة ٢٠٠٧ مفصلية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ونضالها ضد الاستعمار الاستيطاني، فقد حدث الانقسام الكارثي الذي ترك آثاراً عميقة على واقع الأسرى، إذ لأول مرة في تاريخ الحركة الأسيرة قُسّمت أغلبية أقسام السجون على أساس سياسي بين المكونَين الكبيرين للحركة، أي "فتح" و"حماس"، وغابت، بصورة عامة، الأقسام التي تضم سائر الأسرى من مختلف الفصائل، واختفى النضال الجماعي الوحدوي في مواجهة أدوات الهيمنة والسيطرة الاستعمارية الصهيونية ضد الأسرى، وبات المظهر الرئيسي لنضال الأسرى "احتجاجات وإضرابات مفتوحة عن الطعام" فصائلية وفردية، بعيداً عن المواجهة الجماعية المستندة إلى قرارات واضحة لمؤسسات اعتقالية جامعة لمكونات الحركة الأسيرة.

لقد وظفت استخبارات السجون الانقسام الفلسطيني لخدمة أجندتها الخاصة بالاحتواء، والحيلولة دون العودة إلى أشكال المواجهة الجماعية المنظمة ضد سياساتها من طرف الأسرى ككل، ولعبت على وتر التناقضات ليس بين مختلف مكونات الحركة الأسيرة فحسب، بل أيضاً داخل المكون الواحد نفسه، بما يخدم الأجندة المشار إليها. كذلك استخدمت أدوات السيطرة القديمة، عبر استحضار الانتماءات المحلية والعشائرية والقيم الفردانية، وذلك في إطار محاولة احتواء الأسرى وممثليهم، عبر منطق "أن هناك ما تخسرونه إن لم تتماشوا مع هذه السياسة!"

استهداف العقل والجسد أيضاً

عبّر مدير مصلحة السجون الأسبق يعقوب جنوت بوضوح شديد عن سياسات "القبضة الحديدية" عبر الاحتواء وصهر الوعي الوطني حين قال في حديث أدلى به في ساحة جلبوع متوجهاً إلى وزير الأمن الداخلي جدعون عزرا بعد تسلّمه

الوزارة في سنة ٢٠٠٦، وعلى مسمع من الأسرى: "اطمئن... عليك أن تكون واثقاً بأنني سأجعلهم يرفعون العلم الإسرائيلي وينشدون (الهاتكفا)"، [26] أي النشيد الإسرائيلي.

وعن استهداف روح الأسير وعقله كتب وليد دقة الذي مضى على اعتقاله المتواصل ٣٥ عاماً ما يلي:

لا يشبه القمع والتعذيب في السجون الإسرائيلية حالات القمع والتعذيب التي تصفها أدبيات السجون في العالم، ليس هناك حرمان فعلي من الطعام أو الدواء، ولن تجدوا مَن هم محرومون ومدفونون تحت الأرض، لا يُكَبّل الأسرى كما في الروايات بسلاسل مشدودة لكتل حديدية طوال النهار، فلم يعد جسد الأسير في عصر ما بعد الحداثة هو المستهدف مباشرة، وإنما المستهدف هما الروح والعقل.[27]

أحاجج هنا بأن التعذيب في سجون السلطة الاستعمارية الصهيونية، وإن كان فعلاً لا يشبه التعذيب في سجون الأنظمة الاستبدادية في العالم، إلّا إنه لم يكتفِ باستهداف الروح والعقل فقط في عصر ما بعد الحداثة، ذلك بأن استهداف جسد الأسير بالعنف والتعذيب يبقى قائماً في بنية المستعمر، ويتجلى في عدة مظاهر، بل إن المرجح هو استهداف الوعي أيضاً خلال هذه المرحلة، لأنه بالنسبة إلى السلطة الاستعمارية الصهيونية، يحقق نتائج بسرعة أكبر في إطار فرض منظومة السيطرة.

والأمثلة لذلك متعددة، ومن ضمنها الاقتحام المتكرر للسجون من طرف وحدات القمع الخاصة، والتنكيل بالأسرى والاعتداء عليهم بالضرب المبرح ورشّهم بالغاز، وفي هذا الإطار يبرز اقتحام إحدى وحدات القمع أحد أقسام سجن رامون في سنة ٢٠١٩، عقاباً لأسرى القسم على حرق فرشة واحدة في حمامات غرفهم احتجاجاً على تركيب أجهزة تشويش في قسمهم، إذ جرى الاعتداء بالضرب المبرح على ٩٠ أسيراً يقطنون القسم، وتم تغريمهم مبلغاً يساوي 270,000 شيكل!

فضلاً عمّا سبق، يبرز التحقيق الميداني مع الأسرى و"التحقيق العسكري"، ويطلَق عليهما "تحقيق الضرورة" الذي يستهدف مباشرة تحطيم الجسد وتكسيره. ومن الأمثلة لذلك التعذيب الجسدي الذي مورس ضد عدد من الأسرى في مركز المسكوبية خلال الفترة أيلول / سبتمبر – تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩، والذي وصل إلى حد تعريض بعض الأسرى للموت. وهو تعذيب مماثل لذلك الذي استُخدم في السنوات الأولى لاحتلال ١٩٦٧، وقد حظي بدعم وتغطية كاملَين من الجهاز القضائي الاستعماري.

واللافت في الآونة الأخيرة، وضمن سياسات السيطرة عبر الاحتواء وتطبيع العلاقات، دخول جهاز الأمن العام "الشاباك" على خط الأسرى مباشرة، ليس بصيغة الاستدعاء للتحقيق كمحقق أو أسير، وإنما في إطار محاولة عقد لقاءات حوارية مماثلة لدور استخبارات السجون إزاء الأسرى، وهنا يبدو من غير طبيعي أن تختلف مكونات الحركة الأسيرة بشأن الموقف من هكذا لقاءات وهدفها.

وربما نجد في الاقتباس التالي ما يوضح واحدة من الآليات التي يعمل من خلالها جهاز "الشاباك":

في صيف عام ٢٠١٦ أنشأ جهاز "الشاباك" صفحة على "الفيس بوك" باللغة العربية عنوانها "بدنا نعيش"]....[وبعد عامين من ذلك، انضم ضباط "الشاباك" المسؤولين عن مختلف المناطق في الضفة وغزة، إلى النشاط على "الفيس بوك" وفتحوا صفحات خاصة بهم]....[وكان الهدف من ذلك كبح مقاومة الفلسطينيين للاحتلال، لكن على ما يبدو هناك هدف آخر لهم، هو تغيير وعي الفلسطينيين بشأن وضعهم في الضفة، وبشأن إسرائيل عامة. إن الهدف المهيمن أو الطاغي يبدو تشريع الدور العسكري الإسرائيلي وتطبيع المستوطنات في المناطق.[28]

تحديات كبيرة

تقف الحركة الأسيرة الفلسطينية اليوم أمام تحديات كبيرة، ليست جائحة كورونا سوى واحدة منها، إذ يكتسب الخروج من دائرة الوباء مع الحفاظ على السلامة أهمية خاصة وكبيرة في ظل إصرار مصلحة السجون على تغليب معاييرها الأمنية المتعلقة بصحة الأسرى.

ومع ذلك يكمن التحدي الأهم أمام الحركة الأسيرة في العمل على إعادة بناء المؤسسات الاعتقالية الجامعة لمكونات الحركة كلها، والمقصود هنا هو التمثيل الاعتقالي الوطني الموحد، واللجنة النضالية الموحدة، ولجنة الحوار الموحدة مع إدارات ومصلحة السجون.

إن إعادة بناء هذه المؤسسات يمثل رافعة النهوض بواقع الحركة الأسيرة والتصدي للقضم المتدرج للحقوق، والتأسيس لانتزاع حقوق إضافية وإنجازات جديدة، كإلغاء سياسة العقاب الجماعي والعزل الانفرادي، واستكمال تركيب الهاتف العمومي في جميع السجون، وزيارات الأسرى الغزيين، وتحسين الرعاية الصحية، إلخ. أمّا التحدي الآخر الذي لا يقل أهمية عمّا سبق فهو تحدي إنهاء ظاهرة الفصل السكني بين الأقسام في مختلف السجون.

وقد يعتقد البعض أن هكذا خطوات تبدو كمَن يُغرد خارج السرب، لكنني أحاجج هنا بأن هذا أمر لا غنى عنه على الإطلاق لإعادة الاعتبار إلى دور الحركة، ليس على صعيد الصراع مع السجان فقط، بل أيضاً على صعيد الدور الوطني العام خارج السجون أيضاً، باعتبار الحركة الوطنية الأسيرة مكوناً رئيسياً من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، وذلك تزامناً مع التطورات الإيجابية في الساحة الفلسطينية خلال الأسابيع الأخيرة.

وأحاجج أيضاً بأن إعادة بناء المؤسسات الاعتقالية الموحدة سيكون رافعة رئيسية للتصدي لأدوات السيطرة الاحتلالية، وفي مقدمها محاولات الإخضاع والاحتواء التي يغذيها الانفصال.

وثمة أيضاً تحدٍّ آخر هو مراجعة معالجة مسألة "تمويل الاعتقال"، وما ينشأ عنها من نزعة استهلاكية ضارة بكل المقاييس. إذ يقدّر الأسرى أن تكلفة الطعام والشراب والملابس ومواد التنظيف والحاجات الخاصة للأسير الواحد التي تتحملها هيئة شؤون الأسرى وذوو الأسرى تتراوح في المتوسط بين ٦٠ إلى ٧٠% من التكلفة، الأمر الذي يعني أن الحد الأقصى لما تتحمله مصلحة السجون هو ٤٠ % فقط من تكلفة الأسير الكلية!

وأخيراً فإن في كلمات الشاعر الكبير الراحل محمود درويش ما يدعو إلى الأمل والتفاؤل:

في السجن لا تقول انتهى كل شيء

في السجن تقول ابتدأ كل شيء،

والبداية هي الحرية.[29]

المصادر:

[1] استشهد كل من علي الجعفري وراسم حلاوة وإسحق مراغة نتيجة مضاعفات تغذيتهم قسرياً بهدف كسر إضرابهم عن الطعام.

[2] نشرت إحدى الصحف العبرية صوراً للأسيرَين مجدي وصبحي أبو جامع وهما في قيد الحياة بعد اعتقالهما، وقد أثار ذلك جدلاً لدى المحتلين شُكلت في إثره لجنة تحقيق شكلية.

[3] انظر مثلاً تصريحات غلعاد أردان وزير الأمن الداخلي في حكومة نتنياهو في سنة ٢٠١٤، خلال إضرابات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام، في:
Times Of Israel Staff, “Erdan: We Hope Hunger Strike Prisoners Break Before They Flood the Hospitals”, The Times of Israel, 6 April 2019.

[4] "الحركة الأسيرة' قدمت ٤ شهداء في سجون الاحتلال خلال عام"، موقع قناة "الميادين"، ٢٠٢٠/١٢/٦، في الرابط الإلكتروني.

[5] المفارقة التي تثير السخرية أن جزءاً من الإعلام الإسرائيلي بدأ بالتركيز على حق "السجناء" في التطعيم ضد فيروس كورونا، وذلك بعد إصابة والدة إحدى المعارضات الإسرائيليات الشهيرات بالوباء، وهي معتقلة بتهمة التعاون مع ابنتها في قضية تهرّب ضريبي واسعة.

[6] "إدلشتاين: تطعيم الأسرى الفلسطينيين ضد كورونا.. الأسبوع المقبل"، موقع "عرب ٤٨"، ١٤ / ١ / ٢٠٢١، في الرابط الإلكتروني.

[7] عصمت منصور، "آخر أسلحة نتنياهو الانتخابية: تسييس اللقاح بعد تسييس كورونا!"، موقع "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار"، ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٢١، في الرابط الإلكتروني.

[8] Joseph Krauss, “Leading Human Rights Groups Calls Israel an ‘Apartheid' State,” “Associated Press”, 12 January 2021.

.Zehava Galon, “Cruelty Is in High Demand, Israel's Police Minister Learns From Trump,” Haaretz, 20 January 2021 [9]

[10] لمزيد عن نقاش فوكو لأشكال السلطة وتحولاتها، انظر: ميشيل فوكو، "يجب الدفاع عن المجتمع: دروس أُلقيت في الكوليج دي فرانس لسنة ١٩٧٦"، ترجمة الزواوي بغورة (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر: ٢٠٠٣).

[11] على سبيل المثال، اعتُقل في تشرين الثاني / نوفمبر ٤١٣ مواطناً فلسطينياً من الضفة الغربية، انظر: "مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل ٤١٣ فلسطينياً بينهم ٤٩ طفلاً خلال الشهر الماضي"، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")، ١٢ / ١٢ / ٢٠٢٠، في الرابط الإلكتروني.

[12] تشير الإحصاءات إلى وقوع ما يقارب ٣٣٥ إصابة منذ بداية الجائحة. انظر: " 'شؤون الأسرى': ٣٣٥ أسيراً في سجون الاحتلال أصيبوا بـ 'كورونا' "، موقع "فلسطين أون لاين"، ٢٨ / ١ / ٢٠٢١، في الرابط الإلكتروني.

[13] لمزيد من المعلومات بشأن سياسة العزل الانفرادي، انظر: أحمد سعدات، "صدى القيد" (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٧).

[14] لمزيد عن الحقوق الصحية وواقع الإهمال الطبي داخل سجون الاحتلال انظر: "الأسر والإهمال الطبي: قفلان على زنزانة واحدة"، موقع "مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان"، ٢٦ / ٥ / ٢٠١٩، في الرابط الإلكتروني.

[15] جهاد بركات، "مطالبات بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين بعد تفشي كورونا بسجن جلبوع"، موقع "العربي الجديد"، ٤ / ١١ / ٢٠٢٠، في الرابط الإلكتروني.

[16] عاش كاتب هذه السطور التجربة المشار إليها خلال مشاركته في الإضراب المفتوح عن الطعام الذي نفّذه عشرات المعتقلين الإداريين في ربيع سنة ٢٠١٤.

[17] علي جرادات، "لست وحدك، ذاكرة حرية تتدفق" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٩)، ص ١٧ – ١٨.

[18] أحمد سعدات، "محاضرات غير منشورة" (سجون الاحتلال، ٢٠١٩).

[19] انظر: نيلسون مانديلا، "مسيرة طويلة نحو الحرية: السيرة الذاتية لنيلسون مانديلا"، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٥).

[20] سعدات، مصدر سبق ذكره.

[21] المصدر نفسه.

[22] جرادات، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[23] مانديلا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

[24] جاء في وثيقة التعهد النص التالي: "أنا الموقع أدناه... رقم الهوية... أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، كما أعلن أنني أعرف تمام المعرفة بأن التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجن، وأعلم بأن هذا الإفراج قد تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ إعلان المبادىء التي تم التوقيع عليه في ١٣ / ٩ / ١٩٩٣."

انظر: "الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية المتعلقة بالأسرى"، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")، في الرابط الإلكتروني.

[25] جرادات، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥ – ١١٦.

[26] وليد دقة، "صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٣٢.

[27] المصدر نفسه، ص ٢.

[28] اقتباس من مقال للبروفسور هليل كوهن، رئيس دائرة الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة العبرية، في:

.Hillel Cohen, “Via Facebook, Israel is Trying to Change Palestinian Perception of the Occupation,” Haaretz, 8 August 2020

[29] مقطع من قصيدة يوميات الحزن العادي.

السيرة الشخصية:

عبد الرازق فرّاج: أسير سابق أمضى ١٨ عاماً متقطعة داخل سجون الاحتلال، وهو ينتظر المحاكمة منذ عام ونصف عام.

التطبيعُ العربيُ يرفعُ نتنياهو وصاروخُ النقبِ يسخطُهُ

د. مصطفى يوسف اللداوي . أمد . 2021/3/24

يخوض بنيامين نتنياهو انتخابات الكنسيت الرابعة والعشرين، المكررة للمرة الرابعة، وهو مدججٌ بإنجازات التطبيع واتفاقيات السلام الموقعة مع بعض الأنظمة العربية، التي اعترفت بكيانه وتبادلت معه السفارات، وعلى وقع التبشير باتفاقياتٍ جديدة مع دولٍ عربيةٍ أخرى بعيدة وقريبة، وعلى أمل عقد صفقاتٍ تجارية، وتنشيط الحركة السياحية، وخلق أجواء تطبيعية، وعلاقاتٍ إنسانية مع مواطني الدول العربية، بما يجعل كيانه أكثر أمناً واستقراراً، وأفضل اقتصاداً وأكثر رخاءً.

تسكن نتنياهو في معركته الانتخابية أحلامٌ ورديةٌ وأماني عسلية، أن يبقى على عرش رئاسة الحكومة ملكاً متوجاً، وزعيماً مخلداً لدى اليهود عامةً عبر التاريخ، فهو أطول رئيس حكومةٍ بقاءً في الحكم، وأعظمهم إنجازاً لدولة إسرائيل وشعبها، وأنجحهم في صناعة العلاقات وصناعة السلام وتحييد الأعداء، وأكثرهم اعتداداً بنفسه وغروراً بقدراته، ورغم أنه أكثر رئيس حكومةٍ جدلاً، وأسوأهم ملفاً، وأشهرهم كذباً، إلا أنه يبقى وفق مختلف استطلاعات الرأي الأكثر مقبوليةً لدى شعبه، والأنسب لرئاسة حكومته، والأقدر على تشكيل التحالفات وبناء التكتلات.

أحسن نتنياهو استخدام ما أنجزه خلال السنتين الأخيرتين في الدعاية الانتخابية لصالحه، ولم يكتف بتوظيف ما تحقق لصالحه، بل حمل مكبر الصوت وطاف على البلدات الإسرائيلية، وسار في الشوارع ودخل إلى الأسواق، والتقى بالمستوطنين في كل مكانٍ، مصطحباً معه زوجته وفريقه الانتخابي، وبشر "شعب إسرائيل" بالرخاء القادم، والاقتصاد المزدهر الذي سيشهده الكيان في ظل رئاسته للحكومة الجديدة، إذ أنه على موعدٍ مع مليارات من الدولارات، التي ستصب في خزينة الدولة على هيئة استثماراتٍ عربيةٍ جديدةٍ.

وبناءً على الاستثمارات الموعودة، فقد زف إلى مستوطنيه بشرى توزيع مئات الشواكل على جميع "مواطني الدولة"، ووعدهم بتخفيض الضرائب وتجميد الضريبة المضافة وغيرها، ليتسنى لهم الخروج من أزمة كورونا الاقتصادية، لكنه اشترط مِنَحَهُ وهداياه بالتصويت له ليبقى رئيساً للحكومة، فاستجداهم وتوسل إليها طالباً منهم الخروج إلى مراكز الاقتراع والتويت بكثافةٍ لحزبه، ليضمن الحصول على مقعدين إضافيين فقط، ويتحرر من قيود خصومه وشروط حلفائه، ويكون حراً في تشكيل الحكومة، فبدا أمامهم متسولاً، وكأنه في مزادٍ علني يستجدي الأصوات ويبحث عن المزيد، ولو كان ذلك عبر مغنيةٍ يزورها في بيتها، أو فنانةٍ يلتقط صورةً معها، أو مطعمٍ يتنقل بين رواده، أو زيارةٍ يجوب بها الشوارع ويستوقف المارة ويخاطبهم.

لم يكتفِ نتنياهو بمخاطبة المستوطنين اليهود، بل خاطب المواطنين الفلسطينيين أملاً في أصوات بعضهم، مستنداً إلى انجازات التطبيع القائمة والموعودة، فانطلق بوقاحةٍ غريبةٍ وصفاقةٍ عجيبةٍ يشجعهم ويحرضهم على كثافة التصويت لصالحه، لضمان فوز حزبه وتحسين حظوظه، ووعدهم بتأمين رحلات الحج بالطيران إلى "مكة" مباشرة، وزيادة حصتهم من الحجاج، وتسهيل سفرهم إلى الدول العربية بصورةٍ مباشرة، كما توجه إلى البدو الذين

يعانون من سياسته، ويشكون من مخططاته، داعياً إياهم للتصويت لحزبه، واعداً إياهم بعدم الاعتداء على بلداتهم وهدمها، أو ترحيلهم وإخراجهم من تجمعاتهم السكنية.

ظن نتنياهو المزهو بجولاته والمغرور بوعوده والمعتد بقدراته، أنه بات أقرب إلى الفوز وحسم السباق لصالحه أكثر من الجولات السابقة، لكن الصاروخ الذي سقط في النقب أيقظه من سباته، وانتزعه من أحلامه، وأسقطه على الأرض من عليائه، ونبه جمهور الناخبين إلى فشله في تحقيق الأمن لهم، وعجزه عن مواجهة المقاومة الفلسطينية التي أقضت مضاجعهم وأعيته، وأضرت بهم وحيرته، فارتفعت أصوات الأحزاب المعارضة له تكشف سوأته، وتفضح عورته، وتسلط الضوء على عجزه وضعفه، وتتهمه بأنه يخاف من حماس ويذعن لها، ويخشى منها ويخضع لها، وهي تظن أنها أقوى منه وأقدر، وهي أحق بالأصوات منه وأجدر، وأنها تستطيع أن تخضع حماس وتقهرها، وتفكك بنيتها وتدمرها.

حرك صاروخ النقب شجون نتنياهو وأعاد إليه ذكريات صاروخ عسقلان، وتذكر يوم أن أرغم على قطع كلمته والنزول عن المنصة، والفرار من المكان خوفاً، أنه أصبح أضحوكةً بين الأحزاب، ومثار سخريةٍ وتهكمٍ على وسائل الإعلام، ومحل استخفافٍ وتندر بين الفلسطينيين، فأدرك بينما يحاول حراسه ومرافقوه إخراجه من القاعة، وتأمينه في المكان، أن ما أصابه يوم عسقلان سيصيبه اليوم لا محالة في يوم النقب، فالحالة نفسها والمقاومة ذاتها، والصاروخ واحدٌ لم تتغير منصته، ولم يتبدل هدفه، فقد كان هدف الأول إسقاطه، ويبدو أن الثاني نجح في تعريته، ودفع الناخبين للانفضاض من حوله وانتخاب غيره.

ساعاتٌ قليلةٌ تفصلنا عن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الرابعة والعشرين، ورغم أن القراءات الأولية للنتائج تشير إلى أن حزب الليكود يتصدر الأحزاب ويسبق أولها بأكثر من عشرة مقاعد، إلا أننا سنعرف حتماً هل أن سراب التطبيع مع بعض الأنظمة العربية قد نجح في تثبيت نتنياهو وتقريبه من حسم المعركة لصالحه، أم أن صاروخ النقب قد نقب قبره وحسم أمره، وعجل في خاتمته وأنهى مستقبله، وأنه وإن كان حزبه هو الأوفر حظاً في المقاعد البرلمانية، إلا أنه الأتعس حظاً في تشكيل الحكومة، والأسوأ خاتمةً بين رؤسائها، وسيثبت الصاروخ أنه أصدق إنباءً من التطبيع، وفي حده الحد بين الجد واللعب.

مناهضة التطبيع: التوفيق بين المبادىء الأخلاقية والتأثير الاستراتيجي

عمر البرغوثي ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (126) ـ ربيع/ 2021

نحن شعب مثخن بالجراح، واحتمال شفائنا الذاتي ضئيل للغاية إن لم يكن معدوماً. فمعظم شعبنا اليوم يئن من خيانة الأنظمة من الخليج إلى المحيط، وربما بمقدار ألمه لفقدان الأرض والبيت. نتألم من صمت الأمم المتحدة، المهيمَن عليها غربياً، ومن تواطؤ "الديمقراطيات" التي كلما واجهت الخيار بين مصالحها وما يحمله تاريخها من خطايا من جهة، وحقوق الإنسان والقانون الدولي من جهة أُخرى، اختارت الأول من دون هوادة. كما نتألم من تهميش قضية فلسطين عربياً بسبب الانتفاضات الاجتماعية – الاقتصادية والنزاعات المسلحة والحروب، غير الأهلية، في العديد من الدول العربية الشقيقة.

ومع ذلك، لا يتعين على أحد أن يأخذ صورة فورية لهذا البؤس الفلسطيني كمؤشر إلى اليأس والهزيمة، فقد شُطبنا عدة مرات خلال تاريخ نضالنا – الذي يمتد إلى قرن من الزمن في محاربة الاستعمار الاستيطاني – لكننا كنا ننهض مرة أُخرى، وتقريباً من الرماد. وهذا ليس بسبب جيناتنا، وإنما لأن مقاومة الاضطهاد هي غريزة بشرية، بل ضرورة وجودية اليوم لأي شعب مضطهد يدافع عن بقائه وحقوقه، وخصوصاً إذا كان هناك أمل واقعي بنجاحه في إنهاء الاضطهاد.

لكن في ظل التطبيع الرسمي العربي المستشري، وفي صلبه التطبيع الرسمي الفلسطيني، هل يمكننا الحديث عن "أمل واقعي" بالنصر، أم إننا نكرّس رومانسية ثورية مجردة، لا صلة لها بالواقع؟

إن منبع أملنا وقوتنا اليوم لا يقتصر على عدالة قضيتنا فحسب، إذ لا قضية أكثر عدالة من قضية السكان الأصليين في أميركا الشمالية وفي كل مكان، ولا من قضية ملايين السود الذين لا يزالوا يعانون جرّاء قرون من العبودية والعنصرية الممنهجة، بل إن منبع أملنا الأهم اليوم يكمن أيضاً في فهمنا الأعمق والأكثر علمية وواقعية لمصادر قوتنا وقوة عدونا، وكذلك مصادر ضعفنا وضعفه، وقدرتنا على التأثير الحقيقي في عالم ليس لنا، مثلما يبدو، كي يصبح لنا ولجميع المضطهدين في الأرض مثلنا. لكن لا بد من التسليم بحقيقة أن ضعف عدونا لا يترجم تلقائياً إلى قوة لنا، لأن ضعفنا بات فاضحاً أكثر من أي وقت مضى مع صعود موجة التطبيع الرسمي، ومع ذلك لا بد من عرض أهم مكامن ضعف هذا العدو.

ففي ذروة قوته العسكرية والاقتصادية والتقنية، واتجاهه أكثر نحو الفاشية، أدمن نظام الاحتلال العسكري والاستعمار – الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي، أن يكون القوة الغاشمة المنفلتة من عقالها تقريباً، كما أدمن الإفلات من العقاب، الأمر الذي أفقد المؤسسة الإسرائيلية كثيراً من بصيرتها الاستراتيجية وقدرتها التاريخية على خداع شعوب الأرض بواجهتها الديمقراطية "الحداثية" والتكنولوجية المتطورة، وبالترويج لنفسها كضرورة في "صراع الحضارات" ضد المشرق "الإسلامي المتخلف والعنيف". ومثلما هو الوضع في كل إدمان، فإن هذا الأمر سيكلف إسرائيل غالياً، ولا سيما مع تضاؤل القوة الأميركية بالتدريج، وبداية تحوّل ميزان القوى العالمي – على الأقل اقتصادياً – من الغرب إلى الشرق، أو الشرق الأقصى على وجه الدقة.

فاليوم، على سبيل المثال، لم يعد اتهام إسرائيل باقتراف جريمة الأبارتهايد وجرائم الاستعمار – الاستيطاني وقتل الأبرياء وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من المحرمات في الاتجاه السائد، حتى في الغرب. كما أن عزلة إسرائيل على الصعيد الشعبي والمجتمع المدني الدولي، تتفاقم باطراد، أساساً بسبب نضال حركة المقاطعة (BDS)

وشركائها، وتأييد الملايين لها حول العالم في أكبر النقابات العمالية والكنائس والجامعات وأوساط الفنانين / ات والأكاديميين / ات والحركات التي تنشد العدالة الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والجندرية والبيئية.

ومع اجتياح التغيير النيو – ليبرالي لإسرائيل، بالتوازي مع انتشار الفساد غير المسبوق، والسلطوية، والأصولية اليهودية، التي تنافس الوهابية الداعشية في الإرهاب الفكري، يتعرض النسيج الاقتصادي والاجتماعي الإسرائيلي لتفكك بنيوي متدرج، على الرغم من العناوين الساطعة في الإعلام المهيمن بشأن قوة الشيكل والقوة النووية والاستخباراتية وشعار "start-up nation" المثير للسخرية. فلا شك في أن إسرائيل تملك عناصر قوة هائلة في شتى المجالات، لكن هذه القوة باتت اليوم أكثر من قبل محتكرة من طرف 1% من النخبة الاقتصادية، بينما تزداد معاناة معظم المجتمع، أي المجتمع اليهودي – الإسرائيلي (فضلاً عن المواطنين الفلسطينيين الأصليين في الدولة)، جرّاء تزايد معدلات الفقر وتدنّي الخدمات الصحية والتعليمية وتفشي الإكراه الديني وروح الفاشية، وخصوصاً بين الشباب.

وأي صراع إقليمي ستشعله إسرائيل ربما يكلّفها أكثر كثيراً من هزيمتها العسكرية النسبية خلال عدوانها على لبنان في سنة 2006. فهي قد تفقد تماسكها الاستيطاني – الاستعماري الداخلي، وبالتالي الدافع إلى الدفاع عن المستعمرة، الأمر الذي سيؤدي إلى هجرة العقول (مثلما حذر الصحافي الأميركي الصهيوني توماس فريدمان ذات مرة)، وإلى فقدان أهم عنصر قوة وتأثير لإسرائيل في التجارة والعلاقات العالمية، وهو ميزتها التكنولوجية الأمنية والعسكرية التي تطورها من خلال التجارب على شعبنا وأرضنا.

إن عوامل الضعف المذكورة أعلاه وغيرها يشكلان السياق الضروري لفهم أهمية التطبيع العربي – الإسرائيلي اليوم كسلاح إسرائيلي فاعل لمواجهة حصار إسرائيل المتزايد عالمياً، حتى في أوساط الشباب اليهود في الولايات المتحدة!

فإسرائيل، ومن خلال اتفاقيات التطبيع والخيانة الأخيرة مع أنظمة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، تطمح إلى تحقيق مكاسب أمنية – عسكرية واقتصادية ودبلوماسية مباشرة، كما تسعى لتحقيق مكسب آخر لا يقل أهمية، وهو تقوية جدارها الحديدي في عقول كثير من أبناء المنطقة العربية.1 وبحسب معجم المعاني، هناك عدة معانٍ لفعل "طبّع"، وأكثرها صلة بموضوع هذه المقالة هو: طبّع المُهْر، أي علّمه الانقياد والمطاوعة.

في مقالته الشهيرة، "الجدار الحديدي"، الصادرة في سنة 1923، حاجج الزعيم الصهيوني اليميني زئيف جابوتنسكي بأن "الاستعمار اليهودي لفلسطين"، مثلما سمّاه، لا يمكن أن يترسخ من خلال اتفاق طوعي مع السكان الأصليين. فبحسب رأيه، "لا يمكن إلّا أن يكون للاستعمار هدف واحد فقط، وعرب فلسطين لا يمكن أن يقبلوا هذا الهدف. إنه يكمن في طبيعة الأشياء، وفي هذا الصدد بالذات لا يمكن تغيير الطبيعة."

لذلك، كان حل جابوتنسكي لهذه المعضلة هو بناء جدار حديدي نفسي باستخدام القوة الهائلة والممنهجة ضد العرب الأصلانيين في فلسطين كي يفقدوا أي بصيص أمل بالانتصار على الاستعمار، ويسلّموا بأبدية وجود وهيمنة المستعمرين فيها. ويستنتج جابوتنسكي أنه عندئذ فقط "يمكن أن تنطلق المفاوضات لتحقيق السلام [مع العرب] على أساس حل وسط يقوم على قبول الحقائق بدلاً من الحقوق."

منذ ذلك الحين وحتى الآن، ظل "الجدار الحديدي" بأشكاله، بما فيها الأسمنتي الحالي، في صميم الأيديولوجيا الصهيونية في سعيها الدؤوب لاستعمار عقولنا وكيّ وَعْينا باستحالة النصر وبضرورة قبول الاستعمار الاستيطاني الإحلالي لفلسطين لا كقدر محتوم لا بد من تقبّله فحسب، بل كأمر طبيعي أساساً أيضاً.

إن أهم أهداف هذا الجدار التطبيعي، إذاً، تتلخص في خفض سقف توقعاتنا ومطالبنا بما يتلاءم مع مخططات العدو للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين التاريخية بأقل عدد من السكان الأصليين، العرب الفلسطينيين. وهذه

استراتيجيا الاستعمار الاستيطاني الإحلالي نفسه في العالم الجديد، على الرغم من الاختلاف بين الحالتين، وخصوصاً لناحية عدم قدرة إسرائيل في العصر الحديث على القيام بإبادة من الطراز القديم للسكان الأصليين، وهو ما حداها إلى اتّباع "الإبادة المتدحرجة" والبطيئة كبديل، مثلما يتجلى في مجازرها ضد شعبنا في قطاع غزة.

إن التطبيع إذاً في أبسط تعريف هو إظهار الشيء بصورة زائفة تخالف طبيعته، أو ترويض كائن ما ليتصرف عكس طبعه، وهذان الشكلان، التزييفي والترويضي، متلازمان في التطبيع المعاصر الذي استشرى في حقبة أوسلو. وكي تكون مناهضة التطبيع فاعلة ومقنعة، فإنها يجب أن تجمع بين المبدئية والحساسية لسياق الزمان والمكان، أي أن تتجنب العقائدية الجامدة والأصولية، فضلاً عن البراغماتية المنعدمة من المبادىء.

لقد كانت اتفاقية كامب دافيد مع نظام السادات هي أول اتفاقيات الخيانة العربية لقضية فلسطين، لكنها فشلت في فتح باب التطبيع الرسمي العربي، كما فشلت في تكريس أي تطبيع شعبي يُذكر من جانب الشعب المصري الشقيق. لذا، فإن مفتاح باب التطبيع الرسمي العربي كان – ولا يزال – فلسطينياً بامتياز! فبعد أعوام من استعمار العقول الناجح نسبياً، بات مسؤولون فلسطينيون يتحدثون بصراحة أن "المفاوضات" هي الاستراتيجيا الوحيدة للوصول إلى حقوقنا، متجاهلين حقيقة أن ما يُسمّى تفاوضاً (negotiation) مع دولة الاحتلال في هذه الظروف لا يعدو كونه نفياً (negation) متدرجاً لحقوق الشعب الفلسطيني، ومحاولة لشرعنة ذلك بإضفاء صفة رسمية فلسطينية وعربية عليه.

هذه ليست مفاوضات حقيقية، لسببين بسيطين: أولاً، العبد لا يفاوض السيد أبداً، فإمّا أن يستجديه، وإمّا يقاومه ليصبح نداً ثم يفاوضه؛ ثانياً، المفاوضات الجدية في حالات الاستعمار المماثلة لحالتنا الفلسطينية لا تأتي إلا كجزء من استراتيجيا نضالية، وتتويجاً لتعديل موازين القوى من خلال المقاومة بمختلف أشكالها لإجبار العدو على التراجع والتسليم بحقوق الشعب الواقع تحت الاستعمار. فما بالكم والحال هنا هي لاستعمار استيطاني إحلالي يسعى لتشريد واستبدال الشعب الأصلاني برمّته، لا للتوصل إلى تسوية معه؟

لقد قطع التطبيع شوطاً مهماً، والمستوى الرسمي الفلسطيني، القوي بنفوذه الاقتصادي النسبي وأدوات قمعه والضعيف في شعبيته وشرعيته الديمقراطية، أدمن الهزيمة والتكيف معها، وهو ما أدى إلى اندماج مصالح بعض أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين مع اقتصاد الاحتلال، وإلى أن يتعامل الخطاب المهيمن مع العدو كطرف عادي، وفي كثير من الأحيان كجار صديق يوجد "بعض المشكلات" معه فقط.

بالنتيجة، أصبح بعض "القيادات" الفلسطينية "معتدلاً" إلى درجة "تقديس المدنّس وتدنيس المقدّس"، أي تقديس أوسلو والتنسيق الأمني وتقديم واجب العزاء في جنازات مجرمي الحرب الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه نُزعت "القدسية" عن القدس نفسها وعن حقوقنا الأساسية، وأهمها حق العودة، وجرى التنازل عن مواردنا الطبيعية ومنها الغاز، وبات التخاذل المريب سمة في استحقاقات محاصرة إسرائيل عالمياً من أجل فرض حظر عسكري عليها، مثلما فُرض على نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا من قبل، أو في معاقبة الشركات المتورطة في جرائمها، والبعد عن استعمال الأسلحة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية المتاحة، والتي يجب استخدامها للتصدي لها.

إن هذا التطبيع للعقلية الرسمية الفلسطينية أدى إلى التقليص المتدرج لأهداف النضال الوطني الفلسطيني، مثلما عبّرت عنها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منذ تأسيس المنظمة في سنة 1964، وانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في سنة 1965 بقيادة حركة "فتح".

فمن تحرير كامل التراب الوطني، أو تأسيس دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب، تحوّل الحديث إلى: الحل "المرحلي" الذي يدعو إلى تأسيس سلطة وطنية فلسطينية على أي شبر يتحرر من أرض فلسطين؛ ثم إقامة الدولة

الفلسطينية على حدود الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مع تأكيد حق العودة للاجئين؛ فدولتين لشعبين مع تبادل أراضٍ لضمان احتفاظ إسرائيل بجميع "الكتل الاستيطانية" (ومعظم القدس المحتلة معها) وأهم الأراضي الزراعية وموارد المياه؛ وأخيراً التلميح بإمكان التنازل عن حق العودة من خلال تبنّي صيغة "العودة إلى أي مكان في الوطن" (مثلما كشفت الأوراق السرية لـ "المفاوضات")، أو حل للاجئين "متفق عليه" مع إسرائيل، الأمر الذي يؤشر إلى "عودة" رمزية إلى الضفة وغزة فقط، وإلى التصريح بعدم الرغبة في "إغراق إسرائيل بملايين اللاجئين"، وصولاً إلى إبداء الاستعداد المبدئي للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وهو ما يهدد بنسف المشروع الوطني الفلسطيني برمّته.

لذا، وفي جميع حملاتها ضد موجات التطبيع الرسمي والأكاديمي والثقافي والرياضي والبيئي والنسوي والشبابي العربي – الإسرائيلي، لم تغفل حركة المقاطعة (BDS) الدور الأساسي للتطبيع الفلسطيني، وخصوصاً الرسمي، وأخطر أشكاله ما يسمى "التنسيق الأمني" و"لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي". فإذا كانت السياسة هي "فن الممكن"، فإن السياسة الرسمية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو، هي فن التظاهر بعمل الممكن، بعد تقزيم الممكن، في الوقت الذي تتفادى الممكن واقعياً، بل أحيانا تُحبطه، مع أنه هو الذي من شأنه تهديد نظام الاضطهاد الإسرائيلي المركّب ضد شعبنا وأمتنا.

وبوجود ورقة التوت الفلسطينية، وبعد أعوام من استعمار الحركة الصهيونية وإسرائيل بآلتهما الإعلامية الهائلة لعقول بعض الطغاة العرب وحاشيتهم من المثقفين ورجال الدين الزائفين، بات بعض الأنظمة الاستبدادية العربية منفتحاً على خيار خيانة قضية العرب المركزية، قضية فلسطين، في مقابل حماية عروشه الهشة، المفتقرة إلى الشرعية الشعبية.

إن معظم أنظمة الاستبداد هذه كثيراً ما اتكل على السيد الأميركي لحماية عروشه وفساده في مقابل تسهيل سيطرة الشركات العالمية، وخصوصاً الأميركية، على حصة دسمة من ثروات شعوبه. ومع التغيرات الجارية في الإدارة الأميركية، أدركت هذه الأنظمة أنها بحاجة إلى بديل يوفر لها الحماية أو يضمن لها استمرار الحماية الأميركية، وبحسب فهم هذه الأنظمة، لا يوجد مفتاح لواشنطن أهم من تل أبيب. ربما لا تستطيع إسرائيل أن تشكل بديلاً من الولايات المتحدة، لكنها الوحيدة القادرة، من خلال مجموعات اللوبي الصهيوني (بشقّيه اليهودي والمسيحي الأصولي)، على الضغط على الإدارة الأميركية لضمان استمرار حمايتها للعروش الهشة في مقابل تطبيع هذه الأنظمة مع العدو الإسرائيلي، والتنازل عن قضية فلسطين وحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير والتحرر الوطني.

في زمن التصحر الوطني الذي نعيشه، من السهل أن نيأس لعدم قدرتنا على مواجهة الصحراء وعواصفها العاتية، لكن الواجب الوطني والأخلاقي يحثّنا على خلق "واحات" خصبة بعملنا المبدع وخططنا المدروسة وحملاتنا المبنية على رؤى واقعية وطموحة في آنٍ واحد، بدلاً من محاولة هزيمة صحراء التطبيع والخيانة ككل. وعندما تتزايد هذه الواحات وتبدأ بالتشبيك بعضها مع بعض، تخلق واقعاً نوعياً جماعياً جديداً قادراً على صدّ الصحراء، في البداية، ثم "تخضير" أراضٍ كانت قد ابتلعتها من قبل.

إحدى هذه الواحات هي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، التي أطلقتها الأغلبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني في الوطن والشتات في سنة 2005. فهذه الحركة خلقت الأرضية لتجاوز صحراء السياسة العربية الرسمية، ومنها الفلسطينية، عن طريق إيجاد مساحة للعمل الفردي والجماعي المبدع والمؤثر والقادر على المساهمة في إحداث تغيير حقيقي في موازين القوى. إذاً هي استراتيجيا زراعة البذور وتنميتها انتظاراً للمناخ الملائم لقطف ثمارها.

إن حركة المقاطعة (BDS) تبدّد الانطباع الذي ساد بين كثيرين بعد توقيع اتفاق أوسلو الكارثي بأن الشعب الفلسطيني يمكن اختزاله بالفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، من دون فلسطينيي 48 ومن دون اللاجئين.

فحركة المقاطعة التي تحظى بما يقارب الإجماع الشعبي الفلسطيني في الوطن والشتات، ترفع شعار "حاصر حصارك" للراحل محمود درويش، أي عزل إسرائيل في المجالات الاقتصادية والثقافية والأكاديمية إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني حقوقه المكفولة في القانون الدولي، وأهمها إنهاء الاحتلال ونظام الأبارتهايد وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ولا يمكن للمقاومة الفلسطينية، بما فيها حركة المقاطعة، أن تنجح من دون ربط نضالنا بصورة عضوية وتقاطعية (intersectional) بنضالات شعوب الأرض والمجتمعات المضطهدة، وخصوصاً نضالات الشعوب العربية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والدولة المدنية التي يحكمها القانون، والتخلص من أنظمة الاستبداد بأشكالها كافة.

فعلى الرغم من هيمنة بعض الأنظمة الخليجية الاستبدادية على معظم الإعلام ودُور النشر عربياً، ومن خطاب التيئيس والتطبيع الذي باتت هذه الأنظمة تبثّه بكثافة في الأعوام القليلة الماضية، فإن شعوب المنطقة العربية، في معظمها، لا تزال تعتبر إسرائيل عدواً رئيسياً، وتعتبر فلسطين قضيتها الأولى، وهذا وفق استطلاعات الرأي الأخيرة، حتى الخليجية والأميركية منها.

لكن لا يمكن إنكار تراجع بداهة مركزية قضية فلسطين مع تراجع الوعي وتفاقم التحديات الحياتية والمطلبية للشعوب العربية. وهذا الواقع يفرض على حركة المقاطعة وشركائها حول الوطن العربي عدة تحديات أهمها ربط نضال الشعوب العربية من أجل الخبز والكرامة والحقوق والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية بالنضال من أجل فلسطين، وذلك بشكل تقاطعي تقدمي، لا رومانسي ولا انتهازي.

فإسرائيل، عدا كونها عدواً مباشراً اعتدى على عدة شعوب عربية من مصر والأردن إلى لبنان وسورية وتونس والسودان والعراق، فإنها لم تجلب سوى الدمار إلى أي مكان حلّت أو ستحلّ فيه، ولم يحدث أن كانت سبباً في تحقيق الازدهار الاقتصادي والتطور الحقيقي في أي بلد. ففي أميركا اللاتينية والعديد من الدول الأفريقية كرواندا وجنوب السودان وأنغولا وميانمار والهند وأذربيجان وغيرها، ساهم التغلغل الإسرائيلي، الرسمي أو من خلال الشركات، بقوة في مفاقمة الاستبداد وفرق الموت وتجارة السلاح والعسكرة والرقابة الأمنية، وملاحقة المدافعين / ات عن حقوق الإنسان والصحافيين / ات، وانتهاك حقوق المزارعين، وتحويل أولوية الإنفاق العام من البرامج الاجتماعية والخاصة بالبنية التحتية والسكن إلى الأمن والتسليح.

إن رفع الوعي التقاطعي هذا يتطلب مخاطبة قطاعات شعبية واسعة، بدءاً بالأطفال والناشئة الذين في معظمهم لا يتعلمون في مناهج دراستهم شيئاً عن فلسطين تاريخاً أو حاضراً. ومن أهم الأفكار التي تطورها حركة المقاطعة في هذا المضمار إطلاق مشروع كتابة وإصدار مجموعة قصصية لهذه الأجيال تحيي فلسطين في عقولها بأسلوب جذاب.

كذلك ثمة تحدّ مهم آخر يكمن في كيفية تحويل الدعم العربي الشعبي لقضية فلسطين ولحقوق شعبها إلى حملات مناصرة وتأثير فاعلة واستراتيجية ومستدامة وقادرة على مناهضة التطبيع الرسمي والشعبي، وفي الوقت نفسه على تحقيق انتصارات ضد الشركات والمؤسسات المتورطة في انتهاكات إسرائيل لحقوقنا، وبالتالي على المساهمة في إمالة ميزان القوى إلى مصلحتنا، حتى لو كان بصورة نسبية. فمفهوم الحملات المدروسة التي تتطلب نفساً طويلاً ليس عضوياً بعد في ثقافتنا النضالية عربياً.

إن اختيار أهداف حملات المقاطعة وسحب الاستثمار يتطلب، في سياق عملنا التقاطعي عربياً، الربط بين النضال المحلي في أي بلد عربي والنضال ضد الاستعمار في فلسطين. فعلى سبيل المثال، تركّز بعض حملات المقاطعة ضد شركات أمنية، مثل G4S، المتورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان في عدة دول، فضلاً عن دورها في إدارة مركز

التدريب للشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة، بما فيها جميع الجرائم التي ترتكبها قوات الشرطة، وضمنها قوة "حرس الحدود".

وتتطلب المرحلة، أكثر من قبل، تعزيز مبدأ "الحساسية للسياق" الذي تنتهجه حركة المقاطعة، أي التخطيط لحملاتنا في أي موقع من خلال مراعاة خصوصيته وظروفه، لكن من دون إسقاط التمنيات أو الوصفات الجاهزة والصالحة لمواقع أُخرى مغايرة.

ففي بيان إدانة اتفاق العار بين نظام الإمارات وإسرائيل، مثلاً، والصادر عن قوى وأُطر المجتمعات العربية، ومع التركيز على حساسية موقع شعب الإمارات الشقيق الواقع تحت وطأة نظام ديكتاتوري ظالم، دَعَونا إلى الخطوات العملية التالية كي يدفع النظام الإماراتي ثمن خيانته:

1 – ندعو الشعب العربي في الإمارات إلى الاستمرار في رفض التطبيع، بما فيه الأنشطة التطبيعية التي يفخر النظام الإماراتي بتنظيمها مع الحركة الصهيونية العالمية تحت شعار "حوار الأديان"، ومقاطعة تجليات هذه الاتفاقية على الصعد كافة.

2 – ندعو الشعوب العربية إلى تصعيد الضغط على الأنظمة الاستبدادية والقمعية من أجل وقف علاقات التطبيع كلها مع دولة الاحتلال ومَن يمثلها، بما فيها العلاقات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والسياحية والثقافية والرياضية، كونها العدو الرئيسي الذي يهدد شعوب المنطقة كافة.

3 – ندعو المواطنين / ات العرب (من غير المقيمين / ات في الإمارات) إلى مقاطعة جميع المحافل والأنشطة التي تنظَّم في الإمارات برعاية النظام، بما فيها التجارية والرياضية والثقافية والفنية والسياحية وغيرها، مثل "إكسبو دبي" المفترض عقده العام المقبل بمشاركة إسرائيلية، و"مهرجان دبي للتسوق" وغيرهما، ومقاطعة أي شركة إماراتية أو عربية أو دولية تتواطأ في تنفيذ اتفاقية العار بين النظام الإماراتي والإسرائيلي.

إن أهم ما نواجه به "الجدار الحديدي" الذي بنته الحركة الصهيونية في عقول البعض منا هو موجة الأمل والعمل، أي الأمل المبني على المعرفة والعمل والمثابرة والنضال المبدئي والحكيم في آنٍ واحد حتى عودتنا وتحررنا وتقرير مصيرنا على أرضنا الحبيبة.

إن خير ما نواجه به ذلّ التطبيع هو "سحر الكرامة".

---

* تعكس هذه المقالة آراء الكاتب، ولا تعكس بالضرورة مواقف الـ BDS.

(1) لا تفهم حركة المقاطعة (BDS) العروبة بمفهومها الإثني أو القومي الضيق، وإنما بمفهومها التقدمي والعصري الأرحب الذي يرفض إقصاء الأقليات القومية / الإثنية في المنطقة العربية. كما يرفض هذا التعريف كل تمييز أو اضطهاد ضدها، بل يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من تركيبة هذه المنطقة وشعوبها.

السيرة الشخصية:

عمر البرغوثي: مدافع فلسطيني عن حقوق الإنسان، وعضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)

انتخابات إسرائيلية خامسة أو حكومة بدعم الحركة الإسلامية

جمال زحالقة . القدس العربي . 2021/3/25

جاءت النتائج الأولية للانتخابات الإسرائيلية بنتيجة تعادل متأرجح بين داعمي ومعارضي بقاء بنيامين نتنياهو في السلطة، وقد تحمل النتائج النهائية بعض التغييرات الطفيفة، لكن المهمّة، لصالح حزب الليكود أو ضده. لقد توقّع المحللون حدوث مفاجأة، وحصول معسكر نتنياهو على أغلبية مطلقة، وكانت المفاجأة أنّه لم تحدث مفاجأة، ويبدو أن الأزمة السياسية مستمرة، وسيكون من الصعب جدّاً تشكيل حكومة ائتلافية.

بعد هذه الانتخابات هناك احتمالان: الأوّل أن يتمكن نتنياهو من تشكيل حكومة ائتلافية، والثاني انتخابات خامسة في الصيف المقبل. ويبدو احتمال أن يتمكن منافسو نتنياهو من تشكيل حكومة بديلة، ضعيفاً، حالياً على الأقل.

إذا حاول نتنياهو تشكيل حكومة فهو بحاجة إلى دعم الأحزاب «الحريدية» الدينية، وهذا مضمون ويمنحه 16 مقعداً إضافياً للمقاعد الثلاثين، التي حصل عليها حزبه «الليكود». الحزب الديني الثالث في تحالف نتنياهو هو حزب المستوطنين المتطرف «الصهيونية الدينية» وعنده 6 مقاعد، والرابع هو حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينيت وعنده 7 مقاعد. لا يصل هذا التحالف إلى أغلبية مطلقة، التي هي بالحد الأدنى 61 عضو كنيست. هناك حديث، مع الكثير من علامات الاستفهام، عن إقامة حكومة أقلية بدعم خارجي من «القائمة العربية الموحدة» برئاسة النائب منصور عبّاس.

نتنياهو يعرف جيّداً أن إقامة حكومة ثابتة، أمر في غاية الصعوبة، وقد سعى قبل الانتخابات لضمان إقامة تكتّل للأحزاب اليمينية المتطرفة، وحلّ الخلاف بينها على المقاعد، بأن قام بترشيح أحد أقطابها في قائمة الليكود في مكان مضمون، ووقّع معها على اتفاقية فائض أصوات. هكذا تشكلت قائمة «الصهيونية الدينية» في سبيل دعم نتنياهو بعد الانتخابات، لكنّها تشمل أكثر الشخصيات عنصرية وتطرفاً في الدولة العبرية، وقد يخلق ذلك لاحقاً بعض المتاعب في الائتلاف، الذي يجري الإعداد له.

هذه القائمة هي تكتل يميني وفاشي وعنصري، يقوده بتسلئيل سموتريتش، الذي يمثّل غلاة المستوطنين، والشخصية الثانية فيه هو إيتمار بن جفير، زعيم حزب «القوّة اليهودية» وهو من تلاميذ الرابي مئير كهانا، وينادي بطرد الفلسطينيين «غير المخلصين» لدولة إسرائيل، ويضع في غرفته صورة للمجرم باروخ جولدشتاين، مرتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، ويدعو إلى إقامة الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى. من المؤكّد أن هذه المجموعة من الفاشيين المؤدلجين سوف تسبّب المتاعب لنتنياهو، وهو لن يكون قادراً على تلبية مطالبها، التي تعتبر «مهووسة» حتى بمقاييس الانفلات اليميني العنصري في السياسية الإسرائيلية.

المشكلة الثانية التي تواجه نتنياهو في طريق تشكيل حكومة جديدة، هي حزب «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، الذي لم يلتزم سلفاً بدعم نتنياهو، كما فعلت بقية الأحزاب الدينية، وأبدى استعداداً مبدئياً لدعم حكومة بديلة إذا كان الامر ممكنا. وإذ يرى بينيت نفسه وريث نتنياهو في زعامة اليمين، فهو يضع شروطاً صعبة للدخول معه

في ائتلاف، ويريد أن يستغل الفرصة ويكسب نقاطاً ومواقع في الحرب على وراثة نتنياهو. لن تكفي أصوات الليكود والأحزاب الدينية لإقامة حكومة أغلبية، وعليه طرحت فكرة أن تقوم القائمة العربية الموحدة، التي تمثل الشق الجنوبي من الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، بتوفير الدعم لها، خاصة بعد أن أعلن رئيسها النائب منصور عبّاس، عن استعداده لدعم أي حكومة، بما فيه حكومة برئاسة نتنياهو، مقابل الحصول على بعض الإنجازات. لقد لقي هذا «الاستعداد» العربي لدعم نتنياهو معارضة شديدة من القوى الوطنية، ومن أوساط واسعة من فلسطينيي الداخل، لكن هذا لم يمنع «القائمة الموحّدة» من تقديم عرض «إنقاذ» نتنياهو في إطار صفقة معه.

عشية الانتخابات، صرّح نتنياهو بأنّه لن يقيم حكومة تستند إلى دعم أو إلى امتناع «الموحّدة» وكذلك أعلن زعيم يمينا، وأعلنت قيادات أخرى من تحالف نتنياهو رفض إقامة حكومة تعتمد على دعم القائمة الموحدة. يبدو سيناريو دعم حكومة من حركة إسلامية من جهة، وحزب ورثة كاهانا «القوة اليهودية» الذي يدعو إلى هدم الأقصى وإقامة الهيكل، مشهداً سرياليا من الصعب لخيالٍ، مهما كان واسعا وخصبا، أن يتخيّله. ومع ذلك، يجري تداول هذه الإمكانية بجدّية ويدّعي النائب منصور عبّاس، رئيس القائمة الموحدة، أن حزبه هو «بيضة القبّان» وهو الذي سيقرر من يكون رئيس حكومة إسرائيل، وانه يريد استغلال ذلك للحصول على بعض الإنجازات لفلسطينيي الداخل، في مجالات الاقتصاد ومكافحة العنف ووقف هدم البيوت. استعداد الشق الجنوبي من الحركة الاسلامية في الداخل الفلسطيني لدعم حكومة نتنياهو، غير كاف، لأن نتنياهو، حتى الآن، لم يقبل هذا العرض، ويخشى أن يؤدّي تعاونه مع هذه الحركة، إلى خسارة كبيرة في قاعدته السياسية، وإلى تعقيد لا حل له في تحالفه مع قوى اليمين المتطرف. في كل الأحوال يبدو الاستعداد لدعم نتنياهو من «الكبائر» بنظر أوساط واسعة من فلسطينيي الداخل، وهو قطيعة مع النهج السياسي، الذي اتبعته قواهم الوطنية على مدى عشرات السنين. وقد تميّزت المعركة الانتخابية بنقاش حاد حول هذه النقطة بالذات بين الحركة الإسلامية الجنوبية، التي تقول إنها ليست في جيب اليمين أو اليسار في إسرائيل، وإنها مستعدة للتعاون مع أي تركيبة وزارية لتحقيق بعض المصالح، مقابل دعمها للحكومة، بغض النظر عن سياساتها. واعتبرت القائمة المشتركة، المكوّنة من ثلاثة أحزاب هي الجبهة والتجمع والعربية للتغيير، أن هذه مقايضة للحقوق بالتنازل السياسي، وهي مرفوضة مبدئيا ووطنيا، ولن تأتي بأي نتيجة عملية، خاصة في التعامل مع بنيامين نتنياهو، المعروف بعدائه للعرب من جهة وبأنه ثعلب سياسي معروف بالكذب والتضليل وبأنّه يأخذ ولا يعطي.

لم يتمكّن نتنياهو، في الجولات الانتخابية الثلاث السابقة، من تشكيل حكومة بسبب حالة التعادل المعطّل، وسعى إلى الخروج من هذا المأزق عبر استهداف الصوت العربي، حيث تبلغ نسبة أصحاب حق الاقتراع العرب 17% ويصل عددهم إلى مليون ناخب بالضبط. لقد نجح نتنياهو بشق القائمة المشتركة، التي شملت الأحزاب العربية الأربعة الممثلة في الكنيست، وخرجت القائمة الموحدة بعد أن أغراها بإمكانية الحصول على إنجاز مقابل دعم الحكومة. وبعد أن كان للمشتركة 15 نائبا في الانتخابات السابقة وكلّها كانت ضد نتنياهو، انخفض عدد مقاعد القائمتين العربيتين معا إلى 11 مقعدًا، منها خمسة للموحدة، التي أعلنت انها مستعدة، بشروط معينة، أن تدعم نتنياهو. المقاعد التي خسرتها المشتركة زادت من قوّة الليكود، وقد تكون هي الحاسمة في نجاحه في

تشكيل حكومة. لقد أثار الانشقاق في القائمة المشتركة نفورا كبيرا، وأدى إلى انخفاض نسبة التصويت لدى الموطنين العرب في الداخل. نجح نتنياهو بشق القائمة المشتركة، كما نجح قبلها بشق قوائم أخرى، واستغل هذا الانشقاق بالعمل على اصطياد أصوات عربية لحزب الليكود من جهة، وبالعمل على تخدير الناخبين العرب عبر استبدال التحريض، الذي استفز الناخبين العرب سابقاً ودفعهم إلى التصويت، بتوزيع الابتسامات الكاذبة والوعود المعسولة لتخدير الناس وإضعاف رغبتهم في التصويت. وكان آخر وعود نتنياهو أنه سيمكن المسلمين من الحج عبر السفر مباشرة بالطائرة من مطار تل أبيب إلى بلاد الحجاز. أدى انشقاق الموحدة عن القائمة المشتركة وانخفاض نسبة التصويت إلى هبوط حاد في قوة المشتركة، التي حصلت في الانتخابات السابقة على 15 مقعدًا. النتيجة السياسية المباشرة لهذا الهبوط هي زيادة فرص نتنياهو بتشكيل حكومة، بدعم أو بدون دعم الحركة الإسلامية الجنوبية. لهذه التغييرات السياسية المهمّة في صفوف فلسطينيي الداخل خلفيات وأبعاد ومآلات مهمة تستحق المراجعة والبحث والنقاش. من المتوقّع أن تشهد السياسية الإسرائيلية تخبطات كثيرة في الأسابيع المقبلة، وسيحاول معارضو نتنياهو إفشاله والتحرك لتشكيل حكومة بديلة، لكن حتى لو شكّل نتيناهو أو غيره حكومة فهي لن تكون ثابتة وستسقط سريعًا بسبب التناقضات الداخلية، إلا إذا استطاع نتنياهو سحب أعضاء من الأحزاب المعارضة، وإغراءهم بالمناصب مقابل دعم حكومة له، وهذا احتمال ضعيف لكنه ممكن، ويجب أخذه بعين الاعتبار في تشخيص وتحليل الحالة الإسرائيلية بعد الانتخابات.

المهم أن كل التقلبات والتناطحات السياسية في إسرائيل لا تمس صلب الموقف من الاحتلال والاستيطان والقدس، لأنها تدور في ملعب اليمين الإسرائيلي. كل من فكّر أو يفكّر بأن التغيير الجوّاني في إسرائيل ممكن، سيجد أمامه أن لليمين أغلبية ساحقة، حتى لو كان منشقاً على نفسه، وسيجد ايضاً أن اليسار في نهاية المطاف لا يقل تطرفاً ودمويةً. صحيح أن إسرائيل تشهد عاصفة سياسية، لكنّها عاصفة تبدأ وتنتهي في فنجان الإجماع القومي الصهيوني. الموقف السياسي الإسرائيلي لن يتغيّر إلا بمحاصرته من الخارج، بالنضال الفلسطيني من جهة وحشد الضغط الدولي من جهة أخرى.

أزمة الذات الإمبراطورية والتبعية الإسرائيلية والعربية

ميشال نوفل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (126) ـ ربيع/ 2021

دخلت الولايات المتحدة الأميركية، منذ فترة ليست بالقصيرة، مرحلة انحدار سبق أن تحدث عنها كتّاب ومفكرون كثيرون، ومنهم المؤرخ بول كينيدي، وبدا الأمر جلياً خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة وما حدث بعد ظهور النتائج التي أسفرت عن خسارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وخصوصاً اقتحام مؤيديه مبنى الكابيتول هيل، رمز الديمقراطية الأميركية.

كانت أنظار المراقبين في دنيا العرب والعالم مشدودة إلى الأطراف الإيرانية والعربية لـ "الإمبراطورية الأميركية"، وسط مخاوف من انفجار ينتج من التصعيد العسكري الأميركي والاستنفار المعلَن ضد إيران في منطقة الخليج، فإذا بالانفجار يقع في مركز الإمبراطورية في واشنطن، حيث تعرّض مقرّ الكونغرس الأميركي لمحاولة انقلاب استهدفت آليات الديمقراطية الليبرالية، وتحديداً عملية انتقال السلطة إلى إدارة جديدة يقودها الرئيس جو بايدن.

هذا المشهد الذي يحيل على الهيبة الأميركية في العالم، لا سابق له في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، وقد يُغري الباحث باستحضار نظرية المؤرخ بول كينيدي بشأن صعود الدول الكبرى وهبوطها عبر التاريخ،[1] والذي تنبّأ بانحدار سريع للإمبريالية الأميركية بفعل التمدد الجغرافي المفرط لمناطق سيطرتها وقواعدها العسكرية، وعجز الموارد الاقتصادية الأميركية عن تغطية متطلبات حماية الإمبراطورية. ولأن هذا الموضوع يثير فينا الرغبة في المتابعة نظراً إلى التشوش الذي رافق احتجاب التراجع الأميركي وراء الانهيار السوفياتي، ترانا نستعيد محاولة صاموئيل هنتنغتون في "صراع الحضارات" المنشورة في مجلة "الشؤون الخارجية" في صيف سنة 1993، والتي تنطحت لتقديم تفسير لما اعتبره مرحلة جديدة في السياسة العالمية: الانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر الأكبر للصراع سيكون ثقافياً؛ صراع الحضارات سيسيطر على السياسة العالمية؛ الصراع الأكبر سيكون بين الحضارة الغربية والحضارتين الإسلامية والكونفوشية.[2] وما لبثت محاولة هنتنغتون أن تحولت إلى كتاب في سنة 1995 بعدما أثارت نقاشاً واسعاً، علماً بأنها في الحقيقة لم تكن سوى واحدة من المحاولات الفكرية والسياسية التي ظهرت مع انتهاء الحرب الباردة لرسم خريطة الوضع العالمي الجديد، ومنها أطروحة فوكوياما عن "نهاية التاريخ"، وأبحاث بول كينيدي وإريك هوبز بوم التي انكبّت على النظر في أبعاد النزاعات في الألفية الجديدة. وعندما أخضع المفكر والناقد الفلسطيني إدوارد سعيد مقولة هنتنغتون للتحليل النقدي النافذ وجد أنها في الأصل فكرة لبرنارد لويس، وأنها ليست سوى صيغة أُعيد تدويرها من أطروحات الحرب الباردة، وفحوى هذه الأطروحة هو أن الصراعات في عالم اليوم والغد ستبقى أيديولوجية لا اقتصادية واجتماعية، وأن الأيديولوجيا الغربية ستكون المركز الذي تدور حوله الأيديولوجيات الأُخرى. والنتيجة أن الحرب الباردة مستمرة، لكنها تجري هذه المرة على عدة جبهات مع وجود عدد أكبر من نُظم القيم والأفكار (كالإسلام والكونفوشية) التي تكافح من أجل التفوق على الغرب، بل السيطرة عليه. وفي المقابل أكد ادوارد سعيد أن "السؤال الحقيقي في نهاية المطاف هو ما إذا كنا نريد أن نعمل من أجل حضارات منفصلة، أو ما إذا كان علينا أن نسير في الطريق التكاملي الذي قد يكون الأصعب، وهو أن نراها كلاً ضخماً يصعب على أي فرد رؤية تضاريسه، لكننا نستطيع أن نحدس بوجوده حدساً. في كل الأحوال هناك عدد من علماء السياسة والاقتصاد والمحللين الثقافيين وهم يتكلمون عن نظام عالمي تكاملي."[3]

إن الوقوف عند ديناميات التفاعل البنيوي في النظام الإمبريالي، وإن كان يساعد في تحليل ظاهرة صعود الإمبراطورية الأميركية ثم انكفائها إلى طور التحلل والتفكك، يستدعي في الوقت نفسه البحث في أصل الهيمنة، أي التحولات الطارئة في القاعدة الإمبريالية، أو المتروبول، والتي يمكن تلخيصها استناداً إلى إيمانويل تود عالِم الأنثروبولوجيا والتاريخ على

النحو الآتي: تراجع قدرات أميركا الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية لم يعد يسمح لها بالتحكم فعلاً بعالم شديد التنوع والحيوية، كما أنه في اللحظة التي يختبر العالم التعددية القطبية ويفكر في الاستغناء سياسياً عن أميركا، تبدأ هذه الأميركا بفقدان طابعها الديمقراطي، ولا يعود هدفها الدفاع عن نظام دولي ليبرالي لا يشعر بالحاجة إليها.[4]

أمام هذه المعضلة الحقيقية، كان على أميركا أن تجد مخرجاً كي تبقى في مركز العالم عبر نشاطات عسكرية "مسرحية" تركز على دول ضعيفة مثل أفغانستان والعراق والصومال وفنزويلا وسورية، أو دول أُخرى قد يُحسب لها حساب في القدرات الدفاعية مثل الصين وروسيا وإيران من دون أن تكون مستعدة للانخراط في حرب مدمرة. ويرافق هذه النشاطية العسكرية التي يصنفها إمانويل تود ضمن "النزعة العسكرية الصغيرة"، دبلوماسية استعراضية غير مُعدّة للوصول إلى حل نهائي أو حل عادل لأي مشكلة إقليمية أو دولية.

ولا تلبث النزعة العسكرية المسرحية أن تثير تحفظات الحلفاء الأوروبيين واليابانيين في نهاية المطاف، وخصوصاً مع اعتقاد المسؤولين الأميركيين أن أفضل ما قد يخسرونه جرّاء غزو العراق وتدميره (2003) هو تقارب بين روسيا والصين وإيران لا يلبث أن يدفع أوروبا واليابان كقوّتين صناعيتَين إلى قبول الخضوع الكامل للهيمنة الأميركية. لكن ذلك لم يتحقق لأن الاتحاد الأوروبي أخذ يدرك أن روسيا لم تعد تمثل تهديداً استراتيجياً.

كان يمكن لتأمين السيطرة على منابع النفط في الخليج وآسيا الوسطى، أن يبدو هدفاً معقولاً للنشاطية الأميركية في دائرة دول ضعيفة، لكن سرعان ما تبيّن أنه لم يعد مجدياً لإخراج أميركا من دائرة التبعية الاقتصادية التي باتت شاملة مع انتقال القطاع الصناعي الأميركي إلى الخارج. وعندما تعمل النشاطية الأميركية على الإيحاء بأنها قادرة على تأمين الحماية لبعض النخب الخليجية العربية في مواجهة خطر إيراني مزعوم، فإنها هنا أيضاً تثير ردات فعل سلبية واضحة؛ ذلك بأن التوتر والاضطراب الناتجين من التصعيد الأميركي ضد إيران، والرغبة الأميركية في التحكم في مصادر الطاقة الأوروبية واليابانية والصينية، لا يمكن سوى أن تدفع إلى اعتبار روسيا، المنتج الثاني للنفط العالمي والمنتج الأول للغاز الطبيعي، شريكاً ضرورياً.

تطبيقات إسرائيلية؟

لنحاول الآن أن نجد تطبيقات للإشكالية الإمبراطورية للمركز والأطراف، في الحقل الذي يعنينا عن قرب، وهو الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والعربي – الإسرائيلي. فإذا اعتمدنا الفرضية القائمة وفحواها أن الدينامية السوسيولوجية الأميركية تنساق نحو قبول عدم المساواة بين البشر، في ظل مناخ لحرب أهلية باردة رافق انتخاب الرئيس السابق دونالد ترامب ولا يزال قائماً مع انتقال السلطة في واشنطن إلى الرئيس جو بايدن وانقسام أميركا إلى معسكرَين أيديولوجيين إلى أجل غير مسمى من العجز الاقتصادي والاستراتيجي،[5] فإنه يمكن أن نطبّق هذه الفرضية على دولة إسرائيل التي تتلازم سياستها إزاء العرب الفلسطينيين مع تفكك داخلي جرّاء عدم المساواة الاقتصادية ومظاهر التعصب العرقي والديني. وهذا يعني أن المجتمع الإسرائيلي الذي يواجه هو أيضاً ظاهرة التفكك الداخلي، ينقاد مثل المجتمع الأميركي نحو التخبط في حمّى عدم المساواة والتمييز العنصري. وليس سراً أن التفاوت في المداخيل الإسرائيلية بات بين الأكبر في العالم "المتطور والديمقراطي"، بينما جدران الانعزال تباعد بين مختلف المجموعات المكوِّنة للمجتمع الإسرائيلي، والتي تشمل العلمانيين والمتدينين الأصوليين واليهود الغربيين والشرقيين والمزراحيم.

أكثر من ذلك، فإن التناغم بين السياستَين الأميركية والإسرائيلية إلى حدّ جعل إدارة ترامب تتصور أنه يمكنها التصرف في الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومنح دولة الاحتلال الاستيطاني والأبارتهايد السيادة الكاملة

على مدينة القدس والضفة الغربية، يوحي بأن إسرائيل أُلحقت بـ "الإمبراطورية الأميركية" من دون الحاجة إلى أن تعلَن رسمياً ولاية أميركية!!

طبعاً هناك تفسير آخر لهذا التعلق الأميركي العضوي بإسرائيل على حساب المصالح الأميركية في العالم العربي، وهو يقودنا إلى ذكر عوامل ثقافية توراتية وأُخرى استيطانية وتاريخية تتعلق ببنية الدولتين، لكن المجال هنا لا يسمح بالتوسع في هذا الموضوع المتعلق بالقواسم المشتركة بين الحالتَين الأميركية والإسرائيلية، فكلتاهما في وضع حرج للغاية يفسر قرار نقل إسرائيل لتكون تحت مظلة القيادة الأميركية في الشرق الأوسط.

في أي حال، لقد أُسدلت الستارة على الفصل الأول من المشهد الأميركي الحافل بأجواء الانقسام والارتباك، مع سقوط دونالد ترامب "عرّاب" مشروع التطبيع الصغير (مقارنة بالتطبيع المصري والأردني)، ومروّج صفقة "الحل النهائي" التي تريد أن تسوّق لتسوية وهمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؛ كما أن الفرصة لم تتوافر للرئيس الأميركي السابق كي يقطف ثمار اتفاقات التطبيع بين إسرائيل ودولة الإمارات ومملكة البحرين والسودان والمغرب، إذ انفجرت الأزمة السياسية الإسرائيلية بانهيار تحالف بنيامين نتنياهو مع منافسه "أزرق – أبيض" وحلّ الكنيست وإعلان الذهاب إلى انتخابات جديدة وانقسام تكتل الليكود. وهكذا بات نتنياهو في غياب شريكه ترامب، على شفير السقوط النهائي أمام النائب العام الذي قدّم ضده دعوى فساد تتهدده بالسجن. ومن المستبعد أن تسفر الانتخابات الإسرائيلية المقبلة في حزيران / يونيو عن توفير علاج للانقسامات التي تزداد حدة في المجتمع الإسرائيلي.

ويبقى أن الأمر المثير للسخرية والقلق في آنٍ معاً، هو مفهوم المقايضة في هذه الدبلوماسية الأميركية الاستعراضية، كأن يُرفع اسم السودان من قائمة للإرهاب، وهو غير معنيّ بهذا، وذلك في مقابل التطبيع مع إسرائيل الذي يخفي رهاناً على تسهيل حصول الخرطوم على قروض دولية؛ أو أن يجري إغراء السلطات المغربية عن طريق تعديل الموقف الأميركي من قضية الصحراء الغربية، وهذه خطوة بات معروفاً أن الإدارة الأميركية الجديدة ستتراجع عنها، علاوة على أن تحقق رهان الخرطوم ليس مؤكداً.

وإذا كانت الخطط المعلنة والخطوات التنفيذية الأولى لإدارة بايدن، تشير إلى أسلوب مغاير في التعامل مع المشكلات الداخلية والخارجية التي تعصف بالإمبراطورية، ولا سيما الأزمة الصحية الناتجة من تفشّي فيروس كورونا ومشكلة الهجرة، فضلاً عن إعادة النظر في قرار ترامب الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ والعودة إلى منظمة الصحة العالمية، فإنه يتعين خفض التوقعات العربية في شأن أي اختراق للجدار الجيوسياسي الذي ساهمت دبلوماسية ترامب في بنائه حول "إسرائيل"، حتى إن كان الالتزام بإعادة إحياء "خيار الدولتين" في فلسطين ما زال ممكناً نظرياً في إطار مفهوم إدارة الأزمة التي تفيد الكيان الصهيوني. كما بات واضحاً، انطلاقاً من التزامات بايدن الصهيونية، أن الضغوط الأميركية ستتواصل في محاولة لدفع مزيد من الدول العربية والإسلامية كي تحذو حذو دولتَي الإمارات والبحرين في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، من دون أن يمنع هذا الاتجاه من محاولات التهدئة مع إيران وربط الاستعداد المبدئي للعودة إلى الاتفاق النووي بمفاوضات طويلة لتوسيع "خطة العمل المشتركة الشاملة" بحيث تشمل سلاح الصواريخ الباليستية وتوسُّع دائرة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وهذا طبعاً من دون أن تتخلى الإدارة الأميركية الجديدة عن مكتسبات سياسة العقوبات.

التوازن مع التحدي الصيني

في هذا الوقت ينشغل مفكرون وخبراء من النخبة الأميركية البارزة بدراسة التحديات التي تواجه الإدارة الأميركية الجديدة نتيجة تضافر عوامل الانقسام العرقي والسياسي الداخلي وجائحة كورونا وانعكاساتها المدمرة على الاقتصاد، فضلاً عن

تراجع الهيمنة الأميركية في مدار صعود قوى منافسة تتقدمها الصين وروسيا. وأحد هؤلاء المفكرين البارزين هو جون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو وعَلَمٌ من أعلام مدرسة الواقعية الجديدة، والذي يدعو في مقالة له في موقع "ذا ناشيونال إنترست" الرئيسَ بايدن إلى "التخلي عن كراهيته لروسيا والعمل على ضمّها إلى الائتلاف الذي يهدف إلى إحداث التوازن مع الصين، ذلك بأن بيكين وليس موسكو هي التهديد الرئيسي للمصالح الأميركية اليوم، وروسيا قد تكون حليفاً ثميناً لمواجهته"، غير أن كراهية روسيا لها جذور عميقة في صفوف فريق بايدن وفي مؤسسات الدولة العميقة في واشنطن.[6] وفضلاً عن هذه الصعوبات التي تكتنف محاولة التوصل إلى تفاهم مع روسيا في ظل التدهور المستمر للعلاقات الأميركية – الروسية، يعترف جوزف ناي صاحب مفهوم "القوة الخارقة" الأميركية الذي عرضه في كتابه "ملزمون بالقيادة" (Bound to Lead, 1990)، بأن السؤال الكبير الذي تواجهه المؤسسة الاستراتيجية الأميركية يدور حول صوغ استراتيجيا في مواجهة صعود الصين، مشيراً إلى الخوف الكبير الذي يثيره هذا الموضوع في أميركا، وهو يدعو الاستراتيجيين إلى عدم الوقوع في الحسابات الخطأ التي قد تنشأ من سوء تقدير القوة الصينية. وفي مقالة بعنوان "آفاق لاستراتيجية صينية" (Perspectives for a China Strategy) يرى جوزف ناي أن القوة الصينية الصاعدة توازنها اليابان والهند وأستراليا وغيرها من الدول الآسيوية، وكلها لا تقبل بالخضوع لسيطرة الصين على ما يعتقد. ويخلص إلى أنه في حال حافظت أميركا على تحالفاتها مع هذه الدول أو القوى الآسيوية، فإنه سيكون صعباً على الصين في إطار منافسة تقليدية بين الدول، أن تُخرج أميركا من جنوب الباسيفيك، بل إن الأمر الأصعب سيكون إنهاء سيطرتها على العالم.[7]

الموضوع المهم في الظروف الحالية هو الوقوف على متغير تفسيري مقنع للسلوك الأميركي في السياسة الخارجية التي يكمن المفتاح فيها في الاستدارة من الشرق الأوسط إلى الصين، في مسار جيواستراتيجي يتّسم بالتخبط والعدوانية ولا يمكن أن يجد تفسيراً مقبولاً بعيداً عن تحليل التناقضات الأميركية المستمرة وغير القابلة للحل. وفي الواقع، فإنه في المسار الانتقالي لعالم متحول تحرّكه قوى متعددة يصعب السيطرة عليها، لم يعد هناك فائدة من أميركا تُنصّب نفسها حامية للديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما التهديد المتأتي من اختلال التوازن الشامل يبدو مصدره أميركا نفسها. فهل يمكن لأي استراتيجيا أن تتيح لأميركا إعادة إحياء الإمبراطورية بصورة فعلية، بعدما صارت ضعيفة جداً اقتصادياً وعسكرياً وأيديولوجياً، وباتت أي خطوة تُقْدم عليها من أجل تعزيز سيطرتها المتراجعة تثير ردات فعل سلبية تُضعف أكثر موقعها الجيواستراتيجي؟! ففي الحقيقة، باتت السيطرة على العقبات المانعة للهيمنة الأميركية (الصين وروسيا وأوروبا والهند)، هدفاً يستحيل تحقيقه، إذ مع هؤلاء اللاعبين الكبار يتعين على أميركا أن تفاوض، وبالتالي أن تتنازل في معظم الأحيان. وهذا يعني أن عليها أن تجد حلاً حقيقياً أو افتراضياً لهاجسها الخاص بالبقاء في مركز العالم على الأقل رمزياً ، والعمل من أجل هذه الغاية على "مسرحة" قوّتها، ولذلك لم يكن مستغرباً أن نرى الدبلوماسية الاستعراضية تتعامل مع المسألة الفلسطينية تحت عنوان "صفقة القرن" من دون أن تُقدّم أي حل حقيقي، وذلك تزامناً مع استدعاء النزعة العسكرية المسرحية في وجه إيران لطمأنة بعض الحكام العرب السائرين على طريق التطبيع مع إسرائيل. وتكفي نظرة سريعة إلى المسرح الجيوسياسي للمواجهة الأميركية مع إيران، كي نرى دائرتين متداخلتين: الأولى تضم شبكة من القواعد العسكرية الأميركية التي تحيط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وأبرزها في أذربيجان وكردستان العراق وقطر والبحرين والكويت، والثانية تستقبل الحشد العسكري الأميركي في مياه الخليج وبحر عُمان على جانبَي مضيق هرمز. وتفيد المقارنة بين الدائرتين، بأن العراضة العسكرية المعززة بحاملة طائرات وطائرات استراتيجية من طراز "B 52"، تدخل في باب "مسرحة القوة"، نظراً إلى القدرات والإمكانات العسكرية الثابتة في القواعد المذكورة. وتوحي المفارقة بين الثابت والمتحرك أن وظيفة

الدائرة الثانية ليست الإعداد لشنّ الحرب على إيران بحجة تعرّضها للمصالح الأميركية، وإنما التهويل باستخدام "القوة القاهرة" في سياق "النزعة العسكرية الصغيرة" التي تهدف إلى ردع خصوم لا يملكون قدرات عسكرية حقيقية، الأمر الذي لا ينطبق على إيران ذات القدرات العسكرية.

سيكون صعباً على الذين اختاروا الاستقرار في ظل الهيمنة الأميركية أن يتخيلوا أن العالم الذي يولد في خضمّ تراجع الإمبراطورية الأميركية، لن يأتي على صورة إمبراطورية أُخرى، محكومة بسلطة مركزية واحدة، لأن من المتوقع من النظام الجديد أن يكون متوازناً بصورة معقدة تتسع لمنظومة من الأمم الكبيرة أو الدول / القارات، وإن كان بعض هذه، مثل القطب الروسي أو القطب الصيني، سيظل محافظاً على نمط أمة واحدة محوراً لدولة مركزية، فضلاً عن أن رؤية العالم في دينامياته الحيوية تدعونا إلى إدراك أن أميركا لم تعد تلك القوة العظمى القادرة على بسط هيمنة كونية.

إن ظاهرة أزمة الذات الإمبراطورية مثلما تجلّت في انتهاك مقر الديمقراطية الليبرالية في واشنطن، من شأنها أن تتسبب بأزمة نفسية حقيقية لمؤيدي أميركا ومعارضيها على حدّ سواء، ذلك بأن هؤلاء جميعاً سيجدون أنفسهم في مأزق فقدان "المرجعية" التي يحتاجون إليها، أكان ذلك للموالاة أم للمقاتلة. وقد تتخذ أزمة التبعية العربية طابعاً مأسوياً في مرحلة انتقالية قد لا تستدعي أي نشاط خاص من الولايات المتحدة للرعاية أو لحماية النظم أو السلالات، الأمر الذي يعيد إلى أذهان حكام الخليج سابقة التخلي عن حسني مبارك، والتي يبدو أنها حركت عجلة التطبيع الأمني مع إسرائيل.

المصادر:

[1] Paul Kennedy, The Rise and fall of Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000 (London: Fontana Press, 1988).

[2] Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations", Foreign Affairs (Summer 1993), pp. 3–27.

[3] إدوارد سعيد، "تأملات حول المنفى – الجزء الثاني" (بيروت: دار الآداب، 2020)، ص 349.

[4] Emmanuel Todd, Arprè l'mpire: Essai sur la décomposition du système américain (Paris: Gallimard, 2004), pp. 11-40.

[5] Emmanuel Todd, Où en somme–nous?: Une esquisse de l'histoire humaine (Paris: Editions du Seuil, 2018), pp. 413-447.

[6] John J. Mearsheimer, "Joe Biden Must Embrace Liberal Nationalism to Lead America Forward", The National Interest, December 29, 2020.

[7] Joseph S. Nye, Jr., "Perspectives for a China Strategy", Prism, vol. 8, no. 4 (June 2020), pp. 121–130,

دولة أرض إسرائيل و"الستاتوس كو" المتدحرج

هنيدة غانم ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (126) ـ ربيع/ 2021

في الذكرى العاشرة لإقامة دولة إسرائيل، نشر الكاتب والصحافي الإسرائيلي حجاي آشد في صحيفة "دفار" مقالة بعنوان "استمرار حرب الاستقلال بطرق أُخرى" كتب فيها مستلهماً عنوانها من مقولة المنظّر الحربي والعسكري البروسي كلاوزوفيتش (1780 – 1831)، أن الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أُخرى، قائلاً: "من المقبول القول اليوم إن إسرائيل تريد الحفاظ على الستاتوس كو، لكن قبل ذلك كان عليها أن تحققه وتحصّنه، وفقط بعد ذلك كان علينا أن نمنع أي تغيير عليه."[1]

لكن ما هو الستاتوس كو [2](Status quo) الذي تريد إسرائيل المحافظة عليه؟ كيف يُبنى ويتشكل ويصان؟ ومتى وكيف يتحول؟ وما هي العلاقة بين الستاتوس كو ومبدأ التوسع المستمر للمستعمرة، وما هي علاقته بالتطبيع مع المحيط العربي؟ هذه بعض الأسئلة التي سأحاول متابعتها واستكشافها في هذه المقالة من أجل مفهمة العلاقة بين المبدأ الاستعماري التوسعي لإسرائيل واتفاقيات التطبيع بصفتها انتصاراً لهذا المبدأ، وتأسيساً لإسرائيل كـ "إمبراطورية" حامية في المحيط العربي. إن الادعاء الأساسي هنا هو أن إسرائيل تعاملت مع "الستاتوس كو" بصفته تخوماً للتوسع والانتشار، وأن هذا التوسع اعتمد مبدأ فرض متحرك للوقائع على الأرض وتثبيتها والانطلاق منها. وضمن ذلك فإن توقيع اتفاقيات التطبيع العربية هو الاعتراف بالمبدأ التوسعي أولاً، وبدور إسرائيل كإمبراطورية حامية تتعامل مع محيطها وفق مبدأ القوة والحماية ثانياً.

ما هو الستاتوس كو؟

يعني مصطلح "الستاتوس كو" (Status quo) "الوضع القائم كما هو عليه"، وهو مشتق في الأصل من اللاتينية من (status quo ante bellum)، والتي تعني حرفياً "الوضع الذي كان موجوداً قبل الحرب"، إذ تاريخياً كان يتم استخدام هذا التعبير للمطالبة بعد انتهاء الحرب، بإعادة الوضع إلى سابقه بحيث لا يتمكن أي طرف من الربح. بعد ذلك، تدحرج الاستخدام وتحور وصار يُستخدم في القرن التاسع عشر بصيغته المقتصرة على "ستاتوس كو" للإشارة إلى "الوضع الراهن"،[3] وبات يحمل دلالة جديدة تحيل إلى ميزة "الوضع الراهن" المرتبطة بالاستقرار وتجنّب المخاطر التي يمكن أن تفرضها التغييرات الجذرية. وضمن هذا السياق، فإن قدرة جهة ما على تثبيت "الستاتوس كو" الذي تريده من دون توافق مع الأطراف التي يمسّها هو انعكاس لعلاقات القوة القائمة، ولقدرة هذه الدولة على فرض تصوراتها وتثبيتها، وذلك بغضّ النظر عن المحاذير والقوانين والأعراف الدولية.

في الخطاب الإسرائيلي الدارج يُستخدم مصطلح "الستاتوس كو" بشكل مكثف، ويمكن اعتباره جزءاً من الشيفرات الجمعية التي تحمل دلالات عميقة وتاريخية لها علاقة بمجالَين أساسيين: المجال الأول يرتبط بالبعد الداخلي، أي بنظم علاقات الدين والدولة والحريديم والعلمانيين، بينما يرتبط المجال الخارجي الإقليمي بحدود الدولة وتحديد مناطق النفوذ والسيطرة والسيادة الإسرائيلية. وقد بدأ استخدام المصطلح تاريخياً في المجالَين بشكل متوازٍ في الأعوام الأولى لإقامة إسرائيل، وأصبح لاحقاً مصطلحاً مفتاحياً يُستخدم للإشارة إلى طبيعة الدولة وهويتها كديمقراطية ويهودية من جهة، وإلى سياساتها الإقليمية من جهة أُخرى. أمّا على صعيد داخلي هوياتي، فإن استخدام المصطلح يعود إلى الرسالة التي أرسلها بن – غوريون في سنة 1947، حين كان رئيس الوكالة اليهودية، إلى رئيس حزب أغودات

يسرائيل المتزمت دينياً يتسحاق مئير لفين، من أجل ضمان موافقته على إقامة دولة إسرائيل، وفيها وضع بن – غوريون عملياً أسس النظام الاجتماعي التوافقي بين العلمانيين والحريديم في الدولة التي ستقام، والذي تم بموجبه تحديد موقف الدولة المقبلة تجاه قضايا تتعلق بقدسية السبت والتعليم المستقل للحريديم وقوانين الأحوال الشخصية، علاوة على قضايا الكشروت (الحلال). وأُطلق على هذه الرسالة لاحقاً اسم رسالة الستاتوس كو، وأصبحت بمثابة مرجعية لنظم العلاقات بين الدين والدولة وبين الحريديم والعلمانيين، وعادة ما يشار إلى محاولات تغيير الوضع من حيث إنهاء الاستقلال الذاتي في سلك التعليم للحريديم، أو فرض التجنيد عليهم، بالمعارضة الجذرية بصفتهما إخلالاً برسالة الستاتوس كو لبن– غوريون.

على الصعيد الخارجي الإقليمي الذي سنركز عليه هنا، استُخدم مصطلح الستاتوس كو في المرحلة الأولى لإقامة إسرائيل للإشارة إلى فرض مجموعة من الأسس المناقضة لقرار التقسيم والقرارات الدولية اللاحقة وتحويلها إلى ثوابت سياسية ودبلوماسية لإسرائيل، وذلك في ثلاثة مجالات هي القدس والحدود واللاجئون. ولاحقاً بعد احتلال 1967، جرى الانطلاق من هذه الأسس من أجل توسيع مركبات الستاتوس كو بشكل متدرج ومستمر عبر سياسة فرض الوقائع على الأرض وتحويلها إلى ثوابت السياسة الإسرائيلية، وتشمل هذه المركّبات ضمّ القدس الشرقية وإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وضم الجولان السوري ونقل السكان اليهود إلى الأرض المحتلة منذ سنة 1967 وإقامة المستعمرات وتوسعها المستمر، ثم اعتبار الأغوار بمثابة حدود الدولة الشرقية، الأمر الذي يعني أن "الستاتوس كو" الإسرائيلي يشكل أداة سياسية استعمارية مبنية على مبدأ التوسع المستمر واحتلال المواقع الجديدة. ويأتي توقيع "اتفاقيات أبراهام" في هذا المسار، والتي جاءت في أحلك لحظات المسألة الفلسطينية ومساعي حسمها وإنهائها إسرائيلياً، بمثابة اعتراف رسمي بانتصار المنظور الإسرائيلي وفكرة المبدأ التوسعي.

سيرورة تشكيل الستاتوس كو بعد النكبة

يسرد آشد في مقالته المشار إليها أعلاه، سيرورة تشكيل "الستاتوس كو" إسرائيلياً في العقد الأول لإقامة إسرائيل، وذلك من خلال عمل هذه الأخيرة على تثبيت ثلاث نقاط استراتيجية أساسية وإزاحتها بالتدريج من النقاش على الرغم من تعارضها مع القرارات الدولية، بما فيها قرار التقسيم الذي شكل ركيزة إقامة إسرائيل، وعلى الرغم من الرفض والاستنكار الدوليين لسياسات إسرائيل. ترتبط النقطة الأولى بتثبيت خطوط الهدنة باعتبارها حدود الدولة مكان خطوط قرار التقسيم التي وُضعت في القرار رقم 181، بينما تتعلق الثانية بفرض القدس عاصمة لإسرائيل مع أن مكانتها في قرار التقسيم محددة كمنطقة تحت "الحكم الدولي" (Corpus Separatum)، وأخيراً، تصدير حل مشكلة اللاجئين إلى خارج حدود إسرائيل عبر رفض عودتهم. ويشير آشد إلى أن المعركة الدبلوماسية التي خاضتها إسرائيل لتشييد الستاتوس كو نجحت في تحقيق أهدافها وتثبيت رؤيتها.

أصدر بن – غوريون بصفته "وزير الدفاع" لدولة إسرائيل التي أُعلنت في 15 / 5 / 1948، ومباشرة بعد انتهاء المعارك في القدس، منشوراً يضم خريطة توضيحية أعلن بموجبها تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس ومحيطها اللذين سيطرت عليهما القوات اليهودية. وجاء في المنشور[4] في بنده الأول:

مصطلح "منطقة مسيطَر عليها" يعني المنطقة التي تضم معظم مدينة القدس، أي جزءاً من محيطها الغربي ومداخلها والطرق التي تربط القدس بالساحل، وهذا كله ضمن الخط الأحمر الذي تم وضع علامة عليه في خريطة أرض إسرائيل الممهورة بتوقيعي، والتي تحمل تاريخ اليوم، 2 آب / أغسطس 1948، أو ضمن خريطة تأتي مكانها

وتكون موقّعة من جانبي، ومعلّمة مثلها. وفي بنده الثاني أعلن: قانون دولة إسرائيل يطبّق على هذه المنطقة المسيطَر عليها، وهو ما يعني فعلياً ضمّ القدس إلى الدولة العبرية المقامة.

وفي المنشور رقم 2 عيّن بن – غوريون دوف يوسف حاكماً عسكرياً للمدينة.

وفي 4 شباط / فبراير 1949، وبقرار حكومي، أُلغي الحكم العسكري على المدينة وأصبحت القدس تحت القانون الإسرائيلي العام، الأمر الذي شكّل عملياً ضمها رسمياً إلى الدولة. وقوبل هذا القرار بترحيب عام من الإعلام والصحافة الإسرائيليَّين وباستنكار ورفض دوليين، وفي 9 كانون الأول / ديسمبر 1949 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 303[5] الذي هدف إلى "إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم" وفق ما جاء في قرار التقسيم، والذي جاء في بنده الأول: "وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم"، وفي بنده الثاني: "يُنشأ في مدينة القدس كيان منفصل تحت حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة." وحدد في بنده الثالث: "وتضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية، بالإضافة إلى القرى والبلدات المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس أقصاها شرقاً، وبيت لحم أقصاها جنوباً، وعين كارم أقصاها غرباً (بما في ذلك أيضاً المنطقة المبنية في موتسا)، وتكون شعفاط أقصاها شمالاً، وذلك كما هو مبيّن في مسودة الخريطة المرفقة." وتبنّت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم 275، بـ 38 صوتاً في مقابل 14 وامتناع 7.[6] وعلى خلفية هذا القرار، أجرت الحكومة الإسرائيلية نقاشاً خاصاً أعلن فيه بن –غوريون: "لا أولي أهمية كبيرة لقرار الأمم المتحدة. ربما أكون مخطئاً [....] لكنني لا أرى كيف يمكن أن يطبقوه"، مضيفاً: "الحكومة ستستمر في نقل وزاراتها ومكاتبها إلى القدس، وقريباً سينتقل الكنيست إلى هناك."[7] وفي 13 كانون الأول / ديسمبر 1949 أُعلنت "القدس عاصمة إسرائيل"، ونُقل في 14 كانون الأول / ديسمبر 1949 مكتب رئيس الحكومة إليها، وبعد تسعة أيام من ذلك عُقد اجتماع للكنيست في المدينة. واستمرت إسرائيل في نقل مقارّها إلى القدس لتثبيت مكانتها كعاصمة الدولة اليهودية، ففي 12 تموز / يوليو 1953 قامت بنقل مقر وزارة الخارجية، وهو ما قوبل كغيره من الإجراءات بالرفض، وأصدرت الولايات المتحدة بياناً أعربت فيه عن أسفها على هذه الخطوة، مشيرة إلى أن ذلك سيؤدي إلى إحراج الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية أساسية في تحديد الوضع المستقبلي للقدس، وانتهى البيان بـ: "لقد بلّغنا حكومة إسرائيل أننا لا ننوي نقل سفارتنا إلى القدس."[8] كان هذا آخر نداء خجول من الولايات المتحدة لإسرائيل يطالبها بعدم القيام بخطوات أحادية لتغيير مكانة القدس. ومع أنه لم يطرأ دولياً أي تغيير على مكانة القدس، فإن إسرائيل حوّلتها إلى عاصمتها، وباتت تستقبل الزوار الدوليين في مقارّها في القدس كي تعمّد من خلال الممارسة موقفها من القدس. وبالتدريج، لم تعد الدول الكبرى تصدر بيانات تستنكر هذا التحويل، بينما نجحت إسرائيل، وبصورة متدرجة، في إسقاط مكانة القدس بجزئها الغربي عن طاولة النقاش، كما استطاعت النقش في العقل العالمي خطوط "الستاتوس كو" الذي حددته.

في عملية تثبيت الستاتوس كو خالفت إسرائيل قرار التقسيم الذي جاء في البند "ج" منه: "يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة 39 من الميثاق."[9] وتجاهلت إسرائيل القرار رقم 303، كما تجاهلت القرار رقم 194 الذي صدر في 11 / 12 / 1948، والمتعلق باللاجئين وعودتهم، فقد جاء في الفقرة 11 منه أن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات

بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادىء القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"، لتضع بذلك أساس النقطة الثالثة من الستاتوس كو مثلما أشار إليها آشد.

تم بناء الستاتوس كو في شأن تصدير قضية اللاجئين من خلال تشديد سياسات منع عودة اللاجئين عبر الحدود بقوة السلاح، واستكمال هدم قراهم ومصادرة أملاكهم في الداخل وتحويلها إلى سلطة حارس أملاك الغائبين أولاً، ثم توزيعها وفق الحاجات لبناء وتسيير الدولة ثانياً. وضمت هذه الخطوات مروحة واسعة من الممارسات بينها: نقل المهاجرين المستعمرين اليهود إلى البيوت العربية وإسكانهم فيها؛ زراعة الغابات على أنقاض خرائب القرى المهدمة؛ استكمال هدم القرى لمنع أي عودة.

وفي خضم انشغال الخطاب الدولي بمسألة اللاجئين ومكانة القدس التي كان الفاتيكان والدول الكاثوليكية، وليس فقط العربية والإسلامية، من أكثر المعارضين لتحويلها إلى عاصمة لإسرائيل، كانت هذه الأخيرة تثبت حدود خطوط الهدنة كحدودهاعلى أنها أمر واقع (De Facto)، فشرعت تبني وتزرع وتقيم المستعمرات ضمن حدودها باعتبارها حدوداً نهائية حتى اللحظة!

مياه كثيرة جرت منذ ذاك الوقت، فقد ترسخت مكانة إسرائيل بصفتها دولة حليفة للغرب، وخصوصاً لفرنسا في الخمسينيات حين شاركت في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وتحولت من دولة تحدد حدودها وتتمترس وراء ستاتوس كو تحدده إلى جزء من شبكة تحالف دولي يشكل أيضاً عمقاً استراتيجياً للدفاع عن مواقفها والوقوف إلى جانبها باستمرار. وفي حقل القوة الذي يتميز بالاستقطاب بين النظام الشيوعي والغربي ومع ثقل مشاعر الذنب الغربية تجاه اليهود بعد المحرقة، تحوّل الخطاب بشأن فلسطين سريعاً إلى جزء من صراعات القوة الدولية، وانتقل بخفة من إقرار التقسيم إلى حل الصراع وفق تقبّل لخطوط الستاتوس كو الإسرائيلية. وهكذا أصبحت خطوط التقسيم بحكم الأمر الواقع هي حدود إسرائيل المعترف بها والقدس عاصمتها، أمّا مسألة العودة واللاجئين فصارت جزءاً من خطابات طقوسية دولية تتبخر آثارها مع انتهائها.

سنة 1967 تجسد إعادة تشكيل الستاتوس كو وفق المبدأ التوسعي

بعد ثلاثة أعوام من الاحتلال في سنة 1967، كتب بن – غوريون "بعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار [يقصد في سنة 1949] قلت إننا كنا مستعدين لأن نوقّع مع العرب اتفاق سلام لمئة عام مقبلة على أساس الستاتوس كو."[10] الستاتوس كو الذي قصده بن – غوريون تحوّل بعد الاحتلال إلى نقطة انطلاق يتم منها التوسع في اتجاه مساحات جديدة يتم "احتلالها" واستدماجها في مركباته. وقد مرت عملية توسيع الستاتوس كو وإعادة تشييده من خلال إزاحة مركز النقاش والخطاب بالتدريج إلى "مسألة الاحتلال" وتطبيق القرارات الجديدة التي صُكت كقرارَي رقم 242 و338. ولم يقتصر هذا الأمر على الخطاب الدولي فقط، بل تسلل بصورة متدرجة ومثابرة أيضاً إلى الخطاب العربي ثم الفلسطيني. فتحت وطأة الشرط الجيو – سياسي والاحتلال والهزيمة القاسية للدول العربية، تحوّل الخطاب الدبلوماسي من أسئلة العودة والقدس وحدود التقسيم إلى مبدأ جديد هو "الأرض في مقابل السلام"، والذي تم اشتقاقه من نصّ القرار رقم242، الذي اعتبر "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير" أحد المبادىء المطلوب تطبيقها لإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، مثلما ورد في نصّ القرار. وهكذا تغيرت خطوط الرابع من حزيران / يونيو، وهي الخط الأخضر من خطوط الستاتوس كو التي شُيّدت عبر "استمرار الحرب

بوسائل أُخرى"، إلى خطوط إدراكية سياسية مثبتة، وباتت نقطة انطلاق لحل الدولتين في الخطاب الدولي. أمّا القدس التي حُدّدت مكانتها في قرار التقسيم كجسم دولي، فانزاح النقاش بشأنها من القلق إزاء فرض مكانتها كعاصمة لإسرائيل، مثلما ذكر البيان الأميركي في سنة 1953، إلى النقاش على مستقبل الجزء الشرقي منها بعد أن أعلنت إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي عليها مباشرة بعد احتلالها، ولاحقاً بعد أن سنّت في سنة 1980 قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل الموحدة".[11]

لقد شكل "نجاح "إسرائيل في تحديد الستاتوس كو وفرضه وفق رؤيتها من دون أي محاسبة أو ثمن بعد النكبة، سابقة، إذ اعتُمد بعد سنة 1967 كجزء من السياسة الإسرائيلية في مواجهاتها الإقليمية والدولية، واستُخدم إطاراً لإعادة صك "ستاتوس كو" جديد يستدمج الأول ويوسّعه نحو مساحات جديدة. وبينما جاء فرض الستاتوس كو الأول بعد تحقيق إنجازات على الأرض في إثر نكبة الشعب الفلسطيني وتوقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، جاء بناء الستاتوس كو الثاني بعد إنجازات حرب 1967، إذ هُزمت الجيوش العربية بلمح البصر، وسيطرت إسرائيل على مساحات شاسعة جديدة تابعة لمصر وسورية، علاوة على سائر الأراضي الفلسطينية. في هذا الواقع المتشابك بثنائية النصر والهزيمة، بات خطاب إقامة دولة يهودية "لضمان أمن اليهود"، وخصوصاً بعد المحرقة النازية، يتحول بالتدريج بحيث انتقل الخطاب الإسرائيلي من التمحور حول ثلاثية الدولة / الضحية / الحدود الآمنة، إلى التمحور حول ثلاثية "أرض إسرائيل" / الحدود الآمنة / القوة الإقليمية. لقد عزز "الانتصار" و"التوسع" والسيطرة على ما يشكل وفق المخيال التوراتي قلب "أرض إسرائيل" نموَ خطاب القومية اليهودية الذي يتجاوز الصهيونية التقليدية التي حققتها الاشتراكية الصهيونية العلمانية الاستعمارية وأقامت "الستاتوس كو الأول"، إلى قومية استيطانية يهودية؛ كما أنتج التزاوج بين القوة والنصر من جهة، والخطاب القومي – التوراتي من جهة أُخرى، تصرّف إسرائيل كقوة إقليمية ذات نزعة إمبريالية، وتحوّل التمدد الاستيطاني وفرض الستاتوس كو المتجدد إلى استكمال للحرب بوسائل أُخرى، بحيث باتت إسرائيل تستخدم خطاب حقها التاريخي في "أرض إسرائيل" لجلب المستوطنين إلى الأرض المحتلة، وضرب أوتاد جديدة لتعليم حدودها المستقبلية.

الستاتوس كو بصفته تخوماً (Frontier)

لقد تعاملت إسرائيل منذ البداية مع الستاتوس كو على أنه تخوم بمفهوم فريديريك جاكسون تيرنر (1893)، أي خط متخيل يتموضع باستمرار على الحدّ بين ما تم تحقيقه والاستيلاء عليه، وبين ما يمكن تحقيقه والذي يحتاج إلى استكشاف وسبر وتوسيع.[12] إن التعامل مع "الستاتوس كو" بمنطق التخوم يعني أن السياسة الإسرائيلية تنظَّم وفق مبدأ توسيع وإزاحة مستمرة لحدود السيادة والسيطرة، وأنها عبارة عن عملية غزو مستمرة للخطاطات الإدراكية الدبلوماسية الدولية والإقليمية، في كل مرة يتم احتلال قطعة من الشرعية وتطويعها وتمريرها واستدماجها كي تتحول إلى"ستاتوس كو" جديد إلى أن يتم تغييره مجدداً.

ضمن هذا المفهوم للتخوم انتقلت إسرائيل بعد احتلال 1967 خطوة إضافية لتوسيع "الستاتوس كو" وغزو مساحات جديدة بالوسائل السياسية لفرض حقائق جديدة عليها، فقد أعلنت مباشرة بعد الاحتلال ضمّ الجزء الشرقي للقدس تحت مظلتها السيادية، وجلبت المستعمرين اليهود إليها لقلب الوقائع داخلها، وهذا بالتزامن مع زرع المستعمرات في الأراضي التي احتلتها، وذلك من أجل تغيير طبيعتها الديموغرافية والطوبوغرافية.

كان الدور الوظيفي للستاتوس كو الأول بعد سنة 1948 هو طيّ صفحة النكبة الفلسطينية وتحويلها إلى "تاريخ" ماضٍ غير قابل للإصلاح، ولهذا جرى بناء جدار في وجه عودة اللاجئين، محولاً إسرائيل إلى دولة عرقية على 78% من مساحة فلسطين وعاصمتها القدس. وإذا كان تشييد "الستاتوس كو" الأول هو الوجه الآخر لاستمرار النكبة الفلسطينية بطرق أُخرى، فإن إعادة هيكلة هذا الوضع بعد النكسة، وإزاحته باستمرار وفق منطق التخوم التي تُغزى باستمرار، هما تشييد لإسرائيل كإمبراطورية إقليمية منتصرة في حالة دائمة من غزو سياسي للمكان ولحدوده.

ضمن هذا السياق الذي ينظم التوسع الاستعماري عبر تحويل "الستاتوس كو" إلى تخوم متحركة تدفع باستمرار نحو حافة جديدة، تتموضع "اتفاقيات أبراهام" كجزء من سيرورة توسعية مستمرة لإسرائيل التي انتقلت من منظومة "دولة إسرائيل" حتى احتلال سنة 1967 إلى منظومة "دولة أرض إسرائيل" فيما بعد، ومن مشروع الدولة العرقية شبه النقية إلى"الإمبراطورية" التي تسيطر على أراضٍ "خارج" حدودها الدولية التي حدّدها قرار التقسيم رقم 181، ووراء تلك التي فرضتها من خلال اتفاقيات الهدنة وحوّلتها إلى "ستاتوس كو" في أرض سورية ومصرية وفلسطينية.

كان وضع الستاتوس كو الإسرائيلي يتوسع في موازاة تعمّق الضعف العربي وتزايد الإحباط الشعبي من أداء الأنظمة العربية بعد هزيمتها القاصمة في سنة 1967. فقد عززت الهزيمة من صورة الأنظمة في المخيال الشعبي العربي كأنظمة فاشلة، وكُتبت في هذا الإطار آلاف الأبحاث والدراسات عن الهزيمة، ونُظمت القصائد التي تهجوها وتحمّلها مسؤولية الانهيار العربي، وباتت قصائد نزار قباني ومظفّر النواب ومحمود درويش وسميح القاسم وغيرهم عن الهزيمة والأنظمة العربية جزءاً من الثقافة العربية العامة التي تعكس مشاعر الاحتقار تجاه هذه الأنظمة. ومع أن نتائج حرب 1973 ساهمت قليلاً في رفع معنويات الشعوب العربية، إلّا إن اتفاق كامب ديفيد في 19 أيلول / سبتمبر 1978، وخروج مصر من المواجهة، غذّيا مجدداً مشاعر الخيبة من هذه الأنظمة، وعمّقا مشاعر الغضب والإحباط تجاهها. وفي مقابل ترهّل الأداء العربي وفقدان صدقية الأنظمة، كانت إسرائيل تعمل بنشاط في سبعينيات القرن المنصرم لتشييد "ستاتوس كو" جديد عبر تغيير الوقائع على الأرض من خلال توسيع الاستيطان وتهويد القدس، وتحرّك من جديد حدودها مع كل مستعمرة جديدة تزرعها في الأرض المحتلة، ومع كل قانون جديد تسنّه لتجذير سياساتها، مترجمة بشكل فعلي معنى السياسة كاستمرار للحرب بوسائل أُخرى.

مبدأ التطبيع: المال في مقابل الحماية

قايضت إسرائيل الأراضي المصرية المحتلة باتفاق كامب ديفيد الذي وضعت فيه خطاطات الستاتوس كو الذي تعمل على ترسيخه لتفكيك المسألة الفلسطينية من خلال إقامة "الحكم الذاتي" الذي ورد لأول مرة في الرسائل المتبادلة بشأن معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سنة 1979، والتي نصّت على ضرورة البدء بالمفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر من تبادل وثائق التصديق بين الطرفين. وورد في نص الرسالة المتفق عليها بين بيغن والسادات بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة وبشأن المفاوضات من أجل تنفيذه: "هدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري)، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أُخرى. وفي حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضاتبين مصر وإسرائيل"؛[13] وأيضاً: "وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن.

كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان."[14]

في إثر هذا الاتفاق حققت إسرائيل خطوة إضافية في تثبيت مبدأ "الستاتوس كو" كتخوم متحركة، وفي الانتقال من حدود التقسيم إلى خطوط الهدنة، ثم إلى اقتراح "الحكم الذاتي"، وجاء هذا كانتصار استثنائي لإسرائيل التي نجحت في تحييد أكبر جيش عربي وتحويل "أم الدنيا" إلى مجرد متفرجة في البدايات، ثم إلى وسيط لنقل الرسائل ورعاية اتفاقيات الهدنة، ووقف إطلاق النار لاحقاً. لقد أصبح اتفاق كامب ديفيد أول اعتراف عربي بأن "الستاتوس كو" الذي تفرضه إسرائيل يتحول إلى حقيقة على الأرض، ولذلك فإنه يشكل فعلياً بداية الانهيار العربي العام وتفكّك "الموقف العربي" إلى أجزاء تواجَه بالقطعة، وتُدار إسرائيلياً وفق سلّة خيارات متعددة.

وفضلاً عن أثره الاستراتيجي في الخريطة الجيو – استراتيجية، وعن تذويته للستاتوس كو الإسرائيلي المتحرك، فإن أثره الذي لا يقلّ كارثية هو تحويل القضية الفلسطينية، ولأول مرة، من قضية إجماع – ولو صورية، إذ ان التعاون بين إسرائيل وبعض الأنظمة مثلما كشفت الدراسات لاحقاً بدأ باكراً جداً – إلى قضية خطابية خلافية، تتأرجح المواقف منها ما بين مَن يدعو إلى تحرير كامل التراب، ومَن يدعو إلى اتفاقيات بروح "الأرض في مقابل السلام"، وآخر ينادي بالتوافق مع الولايات المتحدة، وآخر ينادي بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وفي خضم الصراعات تحوّل الخلاف على قضية فلسطين إلى ناظم لخطاب متعدد الاتجاهات: داخلي للأنظمة العربية في مقابل شعوبها، وخارجي فيما بينها، ودولي أمام الجهات الدولية، وباتت المسألة الفلسطينية بانثيوناً رمزياً يتم دخول بوابته باستمرار لتعميد السياسات الداخلية والخارجية "أيديولوجياً"، وفيه يتم إقامة طقوس "تحليل" (من حلال) من خلال المقولات المتناقضة والممارسات المتباينة التي تحمل في الوقت ذاته الشيء ونقيضه. ففي هذا البانثيون صارت تُعتمد ممارسات القمع الداخلي للشعوب باسم القضية الكبرى، وأصبحت الانقلابات العسكرية تبرَّر لمواجهة "المؤامرات"، والجرائم تُغسل باسم "التحرير"، وفيه تحاط حروب الأنظمة التي أنهكت شعوبها كحرب الخليج الأولى والثانية ببهرجات خطابية عن فلسطين، وفي ظلّه تُحاك المؤامرات، وتُستنبت الميليشيات تحت شعار دعم القضية، وتُضرب الأحزاب والحركات بعضها ببعض، وتواجه الأنظمة بعضها بعضاً. وسواء اتخذت الأنظمة مواقف براغماتية أو راديكالية، أو اعتمدت خطاباً نارياً أو متساوقاً، أو دعمت بالمال والسلاح منظمات فلسطينية أو قمعتها وحاصرتها، كانت فلسطين في قلب الصراعات تتنازعها الجهات كلها وتحشوها بما تريد من معانٍ ودلالات. وفي موازاة حالة الصراع هذه كانت تتعمق الشروخ والصراعات بين الأنظمة العربية وداخلها وتجاهها، وكان التفوق الإسرائيلي العسكري، وتوسيع "الستاتوس كو" ودفع حدّه باستمرار، تنشط وتتعاظم باستمرار. وساهم فشل تجربة منظمة التحرير في الأردن ولبنان، في نقل القضية الفلسطينية من قضية أرض مستعمَرة وشعب مستعمَر يعاني يومياً جرّاء الاستلاب والقهر، إلى حقل دلالات متناقض وحمّال أوجه متبدلة، إذ صارت فلسطين تعني الاستلاب والظلم من جهة، و"شعاراً" مقطوعاً عن معناه تستخدمه الأنظمة والتكتلات والأحزاب والمنظمات العسكرية المختلفة والمتصارعة لغايات متناقضة، من جهة ثانية.

أفرزت جدلية تعويم القضية الفلسطينية عبر قطعها عن أسبابها وتحويلها إلى حقل دلالات خلافية، ووجود أنظمة عربية مشغولة ببقائها وخائفة على وجودها ومستقبلها ومهددة في خريطة جيو – استراتيجية متنازعة، أجواء ملائمة لإسرائيل للاستمرار في تحريك "الستاتوس كو" وتمديده وتوسيعه إلى مناطق جديدة؛ فبعد توقيع اتفاق المبادىء في

سنة 1993 "أوسلو" وتأجيل قضايا الحل الدائم التي تضم الاستيطان والقدس واللاجئين إلى الحل النهائي، وفي ظل فشل الاتفاق في الوصول إلى الحل الدائم بعد خمسة أعوام، أصبحت إسرائيل تعمل على تحويل الكتل الاستيطانية إلى جزء من "ستاتوس كو" عبر إزاحة النقاش من تفكيك المستعمرات كاملة إلى الحديث عن تبادل الأراضي التي صارت بالتدريج بمثابة اعتراف شبه رسمي بأن المستعمرات حقيقة لا تتغير، فضلاً عن العمل الحثيث على قلب الواقع في القدس في استمرار لمسعى تحويلها إلى عاصمة الدولة على الرغم من القرارات الدولية بعد النكبة. ومع عدم وجود أي محاسبة دولية، فإن إسرائيل استمرت في تحريك "الستاتوس كو" ليشمل، علاوة على المستعمرات، ضم الأغوار ورفض عودة اللاجئين.

ومع انفجار الربيع العربي وتزايد مخاوف الأنظمة على مصيرها، وفي ظل تفكيك الخطر الذي مثّلته الجيوش العربية التقليدية بالقطعة، بدءاً من تحييد مصر عبر اتفاقية كامب ديفيد، ثم انهيار الجيش العراقي بعد الاحتلال الأميركي، وتحييد الأردن بعد اتفاقيات وادي عربة، وأخيراً انكفاء الجيش السوري على قضاياه الداخلية، إلى جانب استفحال الصراعات بين ما صار يُعرف بـ "المحور الشيعي" والمحور السنّي"، أصبحت الأجواء مواتية لمزيد من تعزيز "الستاتوس كو" عبر تحويل الواقع على الأرض، أي وجود سلطة حكم محلي فلسطينية خدماتية، إلى حل نهائي.

جاء إعلان ترامب عن اتفاقيات لتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل بعد أقل من شهر ونصف شهر من الموعد الذي أعلنه نتنياهو لفرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات وضم الأغوار، بما يعني تحويل واقع الأبارتهايد من واقع بفعل الأمر الواقع إلى واقع قانوني. وجاء ذلك على خلفية وجود إدارة أميركية يقودها دونالد ترامب تعتمد المبدأ التجاري كمبدأ سياسي مقطوع عن أي أخلاق سوى الربح والخسارة والمقايضة، وفي ظل التماهي المطلق للإدارة الأميركية وبطانتها الإفنجيلية مع اليمين الإسرائيلي الاستيطاني. وحمل الإعلان وعوداً باتفاقيات إضافية مقبلة، وفعلاً انضمت البحرين بعد عدة أسابيع، ثم السودان والمغرب. وفي ظل تحويل المسألة الفلسطينية، مثلما ذكرت، إلى قضية خلافية وحقل دلالات متناقض، أعلنت الإمارات أن هذا الاتفاق جاء في مقابل توقيف الضم، الأمر الذي يعني أنها فعلياً قامت بهذه الخطوة لمصلحة الفلسطينيين، أمّا المصادر الإسرائيلية فأعلنت من جهتها أن الضم تم تأجيله لثلاثة أعوام، لكنه لم يسقط عن الطاولة. وقد تناقض هذا الموقف مع قيام الإمارات بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري وثقافي وأمني مع إسرائيل تتجاهل "الخط الأخضر"، وتتعامل فعلياً مع إسرائيل على مبدأ "أرض إسرائيل" الذي يقع في قلب مخطط الضم ويشكل حاضنته الأيديولوجية. ففي الثامن من شباط / فبراير 2021 أعلن "مجلس استيطان السامرة" توقيع اتفاقيات تعاون بين مجموعة من الشركات الاستيطانية التي أقامت مصانعها في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وبين شركة إماراتية للتوزيع، وذلك من أجل استيراد منتوجاتها من العسل وزيت الزيتون والطحينة،[15] هذا في الوقت الذي تدير الجهات الفلسطينية وحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) معركة من أجل مقاطعة المستعمرات، وفي موازاة قيام دول غربية بوضع علامة على منتوجات المستعمرات بشكل مختلف عن منتوجات إسرائيل في حدود الرابع من حزيران / يونيو.

في هذا السياق تشكل "اتفاقيات أبراهام" إقراراً بانتصار إسرائيل في تدشين مبدأ "الستاتوس كو المتدرج" الذي أُعيد ترسيمه وفق رؤية دولة "أرض إسرائيل"، ووفق مبدأ تعميد دولة "أرض إسرائيل" كقوة إقليمية تعمل بمنطق "الإمبراطورية" المنتصرة التي تؤدي دور الحامية مع محيطها. لقد ذهبت الدول العربية إلى التطبيع في لحظة "نشوة" إسرائيلية ومسعى لإنهاء المسألة الفلسطينية، وفي ظل إعلان نتنياهو نيّته ضم المستعمرات الصغيرة والكبيرة وعدم

استعداده تفكيك أي منها حتى التي زُرعت في قلب المناطق الفلسطينية، وضمن تحقيق خطة ترامب التي وُضعت وفق تصورات اليمين، وتعاملت مع الوقائع الإسرائيلية كنقطة انطلاق لا موضوع خلاف، وكحقائق لا قضايا تفاوض. أي أن الاتفاقيات جاءت في لحظة "استقواء" و"انتشاء" وشعور بالقدرة والقوة الإسرائيلية التي تشكل الصورة السالبة لتحطيم الحلم الفلسطيني بالتحرر وإنهاء الاحتلال وتقرير المصير.

بين أقطاب الاستقواء الإسرائيلي وتجاهل جميع القرارات الدولية ومساعي تحطيم الحلم الفلسطيني انبلجت "اتفاقيات أبراهام"، لتعكس علاقات قوة إقليمية مختلة تتموضع فيه "دولة أرض إسرائيل" كقوة عسكرية ثابتة بين أنظمة متنازعة مشغولة بأمنها وقلقة إزاء وجودها واستمراريتها، بحيث بات هذا الانشغال والقلق "دينامو" تصنيع التحالفات وضبطها. وفي هذا السياق "المخلخل" شرعت سياسات إسرائيل الاستعمارية وسيرورة "تشييد ستاتوس كو "تتحول وفق مبدأ التخوم التي توسع بشكل مستمر في مقابل نجاتها من أي محاسبة دولية، علاوة على عمق علاقتها الاستراتيجية مع القوى العظمى، أكان ذلك مع الولايات المتحدة أم الدول الكبرى الغربية، إلى نقطة قوة إضافية لمصلحة إسرائيل تدلل على متانتها، بحيث أصبحت "قوتها" واستقواؤها عامل جذب للأنظمة المرتبكة لا عامل نفور، بينما بات الفلسطينيون عقبة ومشكلة في وجه إقامة التحالفات. من هنا يمكن أن نلحظ أن عمق التحالف مع إسرائيل يرتبط بنيوياً مع تجاهل الفلسطينيين، إذ كلما تعمق التعاون أكثر، جرى تبنّي سردية إسرائيل تجاه "الأرض" و"السلام" أكثر، وبالتوازي تجاهل السردية الفلسطينية وإرهاصاتها.

على خلفية هذا المشهد الذي تنزاح فيه إسرائيل من موقع دولة العدو في البداية إلى موقع الحليف الذي يَعِد بالأمن والأمان، تنخرط الأنظمة المطبّعة في علاقة غير متكافئة يتم فيها تبادل "الأمن"[16] و"الحماية" في مقابل التطبيع مع إسرائيل في لحظتها المنتصرة. فها هي إسرائيل توافق على نشر القبة الحديدية في الخليج[17] من أجل مواجهة ما يسمى "الخطر الإيراني"، وفي المقابل تفتح الإمارات بوابتها الاستثمارية والاقتصادية وتشرعها أمام إسرائيل وسط تبنٍّ عملي لمفهوم الأخيرة لفكرة "أرض إسرائيل" والتعامل مع المنتوجات الإسرائيلية وسط تجاهل لأي فوارق بين منتوجات المستعمرات ومنتوجات داخل الخط الأخضر. إن علاقات التطبيع هذه تستبطن عملياً الانتقال من مبدأ الأرض في مقابل السلام الذي تم تبنّيه في اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة إلى مبدأ الحماية في مقابل المال. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الاتفاقيات وُقّعت تحت وصاية ترامب الذي يرى أن السياسة هي شكل من أشكال التجارة، فإن معادلات المقايضة في اتفاقيات التطبيع تخضع أيضاً لمبدأ الحاجة والثمن، وتتبدل مركباتها وفق سياقاتها، فيصبح التطبيع في مقابل الغذاء لدولة تعيش على حافة الجوع كالسودان هو المبدأ الناظم للعلاقة، بينما يصبح الإقرار بسلطة المغرب على الصحراء الغربية، حتى لو ناقض هذا القرارات الدولية كلها، هو الثمن الذي يقدَّم في مقابل التطبيع.

في اتفاقيات التطبيع كلها التي تم توقيعها تحت مسمى "اتفاقيات أبراهام" أدت إسرائيل دوراً شبيهاً بدور الإمبراطوريات التقليدية، وهو توفير الحماية لكيانات قلقة أمنياً وسياسياً وداخلياً في أماكن بعيدة ومترامية من دون الحاجة إلى وجودها بشكل عسكري فجّ، بل من خلال التعاون الذي تحدّده هي وتضع شروطه: لا تنازل عن أراضٍ؛ لا تنازل عن السيطرة على القدس؛ لا تنازل عن الاستيطان؛ لا إنهاء للاحتلال.

وفضلاً عن جميع المعاني المرتبطة بتعامل إسرائيل مع "الستاتوس كو" كتخوم تشرعنها باتفاقيات مع الدول العربية، فإن "اتفاقيات أبراهام"، من حيث تسميتها، تنضوي على إقرار من جانب الدول المطبّعة بالاعتراف بالسردية

الصهيونية كاملة وحقّها في فلسطين، والتي تتلخص بادعاء العودة إلى الأرض التي وعد الله بها نسل إبراهيم من بني إسرائيل من جهة، وادعاء أن الصراع مع الفلسطينيين لم يكن يوماً صراعاً قومياً ولا استعمارياً من جهة أُخرى، وإنما سوء فهم ثقافي وديني ورفض "طفولي" ناتج من سوء تصرّف فلسطيني، إذ يتم وفق هذا المنطق إحلال الثقافة مكان السياسة واستبعاد كل ما يرتبط بها من مسائل متعلقة بالأرض والسكان والاحتلال، وبالتالي، محو الخط الأخضر والتعامل مع إسرائيل مثلما تمثّل نفسها وفق "الستاتوس كو" الذي وضعته سواء في الخليل، أو الحرم الشريف، أو مستعمرات الجولان، أو بؤر الاستيطان أينما تكن. إن استبدال السياسة بالثقافة هو استبدال استراتيجي يسمح بأن يشتري أمير إماراتي فريق "بيتار" وهو أكثر فريق عنصري في إسرائيل، ويسمح أيضاً بعقد صفقات بين الإمارات وبين شركات ومصانع تعمل في المستعمرات من دون أن يشكّل ذلك أي حرج.

المصادر:

[1] حجاي آشد، "عشرة أعوام من السياسة الخارجية الإسرائيلية: استمرار حرب الاستقلال بطرق أُخرى"، "دفار"، 24 نيسان / أبريل 1958.

[2] تُلفظ ستاتوس كفو باللغة العبرية.

[3] مردخاي بار أون، "ستاتوس كو – قبل أو بعد؟ ملاحظات تفسيرية لسياسات أمن إسرائيل 1949 – 1958"، "عيونيم بتكومات يسرائيل"، العدد 5 (1995)، ص 65 – 111.

[4] انظر المنشور في الرابط الإلكتروني.

[5]انظر:"قرار الجمعية العامة رقم 303 الخاص بالقدس بتاريخ 9 كانون الأول (ديسمبر) 1949: إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم"، في موقع "الرحلات الفلسطينية – المسرد الزمني"، في الرابط الإلكتروني.

[6] المصدر نفسه.

[7] أرشيف جلسات الحكومة الإسرائيلية – دولة إسرائيل (11 / 12 / 1949)، سجلات جلسات الحكومة الأولى، ص 3، 22 (بالعبرية).

[8] American Foreign Policy, 1950-1955; Basic Documents, vol. 2 (Washington: U. S. Government Print Office, 1957), pp. 2254.

[9] انظر: "نص قرار تقسيم فلسطين رقم 181"، "الجزيرة نت"، 28 / 11 / 2016، في الرابط الإلكتروني .

[10] دافيد بن – غوريون، "يوميات الحرب: 1948–1949" (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1982)، ص 93.

[11] انظر القانون في موقع الكنيست، في الرابط الإلكتروني.

[12] Fredrick Jackson Turner, "The Significance of the Frontier in American History", "American Historical Association", 1893.

13] راجع ملحق نصوص الرسائل المتبادلة بشأن معاهدة كامب ديفيد، في: "معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل (واشنطن، 26 / 3 / 1979)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص24. ولمراجعة هذه النصوص إلكترونياً، انظر الرابط.

[14]المصدر نفسه.

[15] Tovah Lazaroff, "West Bank Samaria Settler Olive Oil and Wine to be Exported to Dubai", The Jerusalem Post, 8 December 2020.

[16] Uri Cohen, "Defense Cooperation Between Israel, Gulf States Possible-Officials", The Jerusalem Post, 18 December 2020.

[17] Yaniv Kubovich, "Israel Allows U.S. to Deploy Iron Dome Missile Defense in the Gulf", Haaretz, 24 January 2021.

كيف يمكن تجنّب كارثة مستقبلية في عالم متعدد الأقطاب؟

ريتشارد هاس وشارلز كوبخان ـ «فورين أفيرز» . 2021/3/23

يقف النظام العالمي، اليوم، أمام منعطف تاريخي. ففي ظلّ الصعود الاقتصادي المتواصل لآسيا، شارف قرنان من الهيمنة الغربية على العالم، الأوّل في ظلّ «السلام البريطاني» والثاني في ظلّ «السلام الأميركي»، على الانتهاء. ولا يفقد الغرب هيمنته المادية فحسب، بل هيمنته الأيديولوجية أيضاً. فالديموقراطيات حول العالم تقع فريسة اللاليبرالية والشعبوية، فيما تسعى الصين الصاعدة، بمساعدة روسيا الشرسة، إلى تحدي السلطات الغربية والنهج الجمهوري في ما يتعلق بالحكم المحلي والدولي على حدّ سواء.

ويلتزم الرئيس الأميركي، جو بايدن، ترميم الديموقراطية الأميركية واستعادة قيادة الولايات المتحدة للعالم، وترويض وباء يسبب عواقب بشرية واقتصادية مدمّرة. غير أنّ فوز بايدن أتى في وقت حرج، فالشعبوية الغاضبة والنزعات اللاليبرالية لن تهدأ على أيّ من جانبَي الأطلسي. فضلاً عن ذلك، وحتى في حال تغلّب الديموقراطيات الغربية على الاستقطاب والتصدّي لهذه اللاليبرالية وانتزاع انتعاش اقتصادي، فهي لن تمنع عالماً متعدد الأقطاب وذا تنوع أيديولوجي من الوصول في نهاية المطاف.

في هذا الإطار، يوضح لنا التاريخ أنّ مثل هذه الفترات من التغييرات المضطربة تترافق عادة مع خطر كبير. وفي الواقع، يؤدي تنافس القوى العظمى حول الهرمية والأيديولوجية إلى اندلاع حروب كبيرة بانتظام. أمّا تجنّب هذه النتيجة، فيتطلّب الاعتراف الكامل بأن النظام الليبرالي الذي قاده الغرب، والذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، لا يستطيع أن يرسّخ الاستقرار العالمي في القرن الحادي والعشرين. ولا يزال البحث جارياً لإيجاد سبيل فعّال وقابل للتطبيق في المستقبل.

يشكّل «وفاق» عالمي يجمع القوى العظمى الوسيلة الأفضل لتعزيز الاستقرار في القرن الواحد والعشرين. وتظهر لنا تجربة «الوفاق الأوروبي»، في القرن التاسع عشر، والتي كانت تضم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا، أنّ فريقاً توجيهياً من الدول الرئيسية قادر على كبح المنافسة الجيوسياسية والأيديولوجية التي ترافق غالباً تعددية الأقطاب.

يتمتع الوفاق بين الدول بخاصّيتين تجعله مناسباً تماماً للمشهد العالمي الناشئ، وهما: الشمولية السياسية والطابع الإجرائي غير الرسمي. ويقضي الوفاق الشامل بوضع الدول القوية ذات النفوذ الجيوسياسي على طاولة واحدة، حيث يجب أن تكون، بغض النظر عن اختلاف أنظمتها السياسية. وبهذه الطريقة، يتمّ فصل الاختلافات الأيديولوجية حول الحكم المحلي عن مسائل التعاون الدولي. أمّا الطابع غير الرسمي للوفاق، فهو يعني تجنب الإجراءات والاتفاقات الملزمة والقابلة للإنفاذ، وجعل الوفاق مميزاً بشكل واضح عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فكثيراً ما يشكّل هذا المجلس منصة عامة للاستعراض لا أكثر، كما تشلّه بانتظام النزاعات بين أعضائه الدائمين الذين يلجأون إلى حق النقض.

وسيكون هذا الوفاق العالمي هيئة استشارية لا هيئة لصنع القرارات. وسيواجه الأزمات المستجدة، ويكفل، في الوقت عينه، ألا تستنفد المسائل المستعجلة المسائل المهمة، كما سيدرس إصلاح المعايير والمؤسسات القائمة.

سيضم هذا الوفاق ستة أعضاء: الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة. وسيمثل مجموع هذه البلدان نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم والإنفاق العسكري، ما سيعطي الوفاق وزناً جيوسياسياً دون جعله مركزاً للكلام المستمر عديم الفائدة. وسيرسل الأعضاء ممثلين دائمين من أعلى المستويات الدبلوماسية إلى مقارّ الوفاق. وبالرغم من عدم وجود أعضاء دائمين لها في الوفاق، فإن أربع منظمات إقليمية، وهي: الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، رابطة دول جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأميركية، ستحتفظ بوفود دائمة إلى المقارّ، ما سيمنح مناطقها التمثيل، كما ستكون قادرة على المساعدة في صياغة جدول أعمال الوفاق. ويتم بالتالي استدعاء هذه الوفود وبعض الدول المعينة لدى مناقشة قضايا مرتبطة بمناطقها.

(...) سيختبر العالم، للمرة الأولى، خصائص الثنائية القطبية والتعددية القطبية في الوقت عينه. على إثره، سيكون هنالك منافسان أساسيان هما: الولايات المتحدة والصين. إنما على عكس الحرب الباردة، لن يشمل التنافس الأيديولوجي والجيوسياسي بينهما العالم برمته. بل على العكس، سيسعى الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند، فضلاً عن دول كبرى أخرى مثل البرازيل وأندونيسيا ونيجيريا وتركيا وجنوب أفريقيا، إلى الاستفادة من الصراع بين الطرفين، والحفاظ على قدر كبير من الحكم الذاتي. ومن المرجّح أن تحدّ كل من الصين والولايات المتحدة من مشاركتهما في المناطق غير المستقرة، حيث مصالحهما الاستراتيجية أقل، تاركتين للآخرين ـ أو ربما لن تتركا لأحد ـ مهمة إدارة الصراعات المحتملة. وقد اكتشفت الولايات المتحدة ضرورة القيام ذلك بالطريقة الصعبة، فيما كانت الصين أذكى في هذه النقطة.

(...) وتشكّل التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين والتحديات التي يشكلها الوباء والاحتباس الحراري وتطور العالم السيبراني، عقبات حديثة تظهر ضرورة تشكيل مثل هذا الوفاق بدلاً من سذاجة التعويل على المؤسسات القائمة أصلاً. ولا يجب أن يؤدي غياب أي حرب بين القوى العظمى حالياً إلى التهاون في هذا الموضوع. إضافة إلى ذلك، «السلام الأميركي» في أضعف حالاته حالياً. فالولايات المتحدة وشركاؤها الديموقراطيون التقليديون لا يملكون القدرة أو الإرادة اللازمة حتى لترسيخ نظام دولي مترابط وإضفاء الطابع العالمي على النظام الليبرالي الذي أقاموه بعد الحرب العالمية الثانية. وكان، أخيراً، فشل أميركا في قيادة المعركة ضدّ وباء «كورونا» مثيراً للصدمة، ما جعل كلّ بلد يواجه هذا التحدي بمفرده.

(...) والتفكير بالـ«السلام الصيني» لا يجدي نفعاً أيضاً لأسباب عديدة. ففي المستقبل القريب، لن يكون لدى الصين الطموح، أو القدرة، على إرساء نظام عالمي. وفي الوقت الراهن على الأقل، تقتصر طموحاتها الجيوسياسية الأساسية على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولم تظهر بكين، بالرغم من مبادرات شبيهة بمبادرة «الحزام والطريق»، استعداداً قوياً لتوفير المنافع العامة العالمية، بل اتبعت، بدلاً من ذلك، نهجاً تجارياً إلى حد كبير في التعامل مع أغلب جهات العالم. كما أنّ السلام الصيني سيتعارض بشكل كبير مع الأميركيين والعديد من الشعوب الأخرى التي لا تزال متمسكة بالمبادئ الليبرالية.

سيشكل هذا الوفاق مساحة لمعالجة تغير المناخ. فأهم الدول التي تساهم في انبعاث الغازات الدفيئة في العالم هي: الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند وروسيا واليابان. معاً، تنتج هذه الدول ما يقرب من 65 في المئة من هذه الانبعاثات.

كما أن صياغة قواعد الطريق لإدارة الابتكارات التكنولوجية، كالتنظيم الرقمي والضرائب والأمن السيبراني، وشبكات 5 ووسائل التواصل الاجتماعي والعملات الرقمية والذكاء الاصطناعي، ستكون على جدول أعمال الوفاق.

وبالاستفادة من تجارب «الوفاق الأوروبي» في القرن التاسع عشر، يتعيّن على الوفاق العالمي أيضاً أن يدرك أن التضامن بين القوى العظمى كثيراً ما يستلزم عدم القيام بأي خطوة، والتزام الحياد وضبط النفس بدلاً من التدخل في بعض الأحيان. أمّا أعضاء الوفاق الذين يعترضون على المبادرات التي يوافق عليها آخرون، فيمكنهم ببساطة اختيار عدم المشاركة بدلاً من عرقلة المشروع. ولن تتمتع هذه البلدان بحق الـ«فيتو» حتى لا تقع في نفس مشكلة الأمم المتحدة.

(....) لدى الولايات المتحدة وشركائها الديموقراطيين كل الأسباب لإحياء التضامن في الغرب. وبالتالي، ينبغي لهم أن يتوقفوا عن التظاهر بأن الانتصار العالمي للنظام، الذي أيّدوه منذ الحرب العالمية الثانية، أصبح في متناول اليد. وينبغي لهم، أيضاً، أن يواجهوا بوضوح حقيقة مفادها أن التخلي عن القيادة سيؤدي، على الأغلب، إلى عودة نظام عالمي مشوب بالفوضى والمنافسة غير المقيّدة. ختاماً، يمثّل الوفاق العالمي أرضية واقعية وسطية بين التطلعات المثالية غير الواقعية والبدائل الخطيرة في الوقت الحالي.

الشرق الأوسط والعالم

نزار الفراوي . مركز الجزيرة للدراسات . 24 مارس 2021

صدر ضمن منشورات "لاديكوفيرت" (La Découverte) الفرنسية كتاب جماعي بعنوان "الشرق الأوسط والعالم"، بإشراف خبير العلاقات الدولية، برتران بادي (Bertrand Badie)، والمؤرِّخ المهتم بقضايا المنطقة، دومينيك فيدال (Dominique Vidal). وهو أحدث إصدارات السلسة المعروفة "حالة العالم 2021"؛ السنوية الجامعة والمركَّبة التي تتناول في صيغة تقارير استراتيجية أهم القضايا المطروحة على أجندة العلاقات الدولية من نزاعات ساخنة وتهديدات أمنية وتوازنات إقليمية ودولية ومشاكل عابرة للحدود وغيرها.

في هذا الكتاب تُحلِّل مجموعة واسعة من الباحثين الفرنسيين المختصين في متابعة تطورات الشرق الأوسط وأهميته كرقعة مصغرة لاستراتيجيات القوى الكبرى الإقليمية والدولية، ومن الكُتَّاب ذوي الأصول شرق الأوسطية، في دراسات مقتضبة، مختلفَ القضايا التي تفور بها منطقة من أنشط المجالات الاستراتيجية التي يتضافر فيها العمق التاريخي والحضاري المحفز لمرجعيات قومية ودينية متنافسة غالبًا، أو متعايشة حتى إشعار آخر، مع الأهمية الجيواقتصادية التي يجسِّد النفط أهم مكوناتها، وتُؤجِّج استقطابًا دوليًّا وإقليميًّا مزمنًا، ناهيك عن ديناميات تحوُّل مجتمعي سياسي عسيرة تتصارع فيها قوى الدَّمَقْرَطَة مع السلطوية والحداثة مع الأصولية.

ورغم تنوع مشارب المساهمين في الكتاب، فإن أهم الأسماء المتخصصة منذ زمن طويل في الحقل العلمي والإعلامي الفرنسي معروفة بحسها البحثي المناهض للنزعة التدخلية الأميركية والمدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني. ويجدر التوقف في هذا الباب مثلًا عند منسقَي الكتاب، برتران بادي ودومينيك فيدال، ومعهما آلان غريش (Alain Gresh)، الذين نجدهم يجتمعون في التوقيع على بيان ضد القمع الإسرائيلي لمسيرات العودة في مايو/أيار 2018، تحت عنوان "حياة الفلسطينيين مهمة". بادي هو أحد وجوه مدرسة اللغات والحضارات الشرقية في باريس، التي أنتجت أسماء مهمة تخصصت في قضايا الشرق الأوسط، ودومينيك فيدال الذي يُوصف بأنه حليف للفلسطينيين، سليل عائلة يهودية، وهو يعتبر الصهيونية تلطيخًا لليهودية، وآلان غريش، رأى النور في مصر، وهو من أعمدة "لوموند ديبلوماتيك" وأحد أكثر الأقلام انتقادًا للسياسات الإسرائيلية والأميركية.

وفضلًا عن هذه الأسماء، نلاحظ أن معظم المساهمين في الكتاب ينتمون إلى دوائر بحثية وإعلامية ذات نَفَسٍ تَقَدُّمي إنساني، بعضهم مستعربون من خريجي مدرسة اللغات والحضارات الشرقية، وآخرون من محرري "لوموند ديبلوماتيك" ذات النزعة اليسارية المناهضة لسياسات الهيمنة والنيوليبرالية، وبعضهم من أسرة موقع "أوريون" (الشرق) الذي يُدِيره آلان غريش. كان الرهان على القرب واضحًا أيضًا من خلال استكتاب باحثين ينحدرون من المنطقة (لبنان، وتركيا، وأفغانستان...).

والواقع أن منطقة الشرق الأوسط احتلَّت دائمًا موقعًا مميزًا في دائرة الاهتمامات الأكاديمية بالحقل المعرفي الفرنسي، من مقتربات مختلفة تاريخية وأنثروبولوجية وأدبية واستراتيجية وغيرها. ولعل هذا الاهتمام جزء من تقليد موصول تبلور بالتزامن مع الحملات الاستعمارية لفرنسا بالمنطقة وما ارتبط بها من صلات ذات طابع ديني واقتصادي وسياسي. فالشرق الأوسط تبلور في العقل السياسي الفرنسي وجودًا مسيحيًّا يتطلب الحماية ومصالح اقتصادية ينبغي رعايتها، ونخبًا تابعة يتعيَّن ضمان استمرار ولائها، ومجال إشعاع ثقافي فرانكفوني يقتضي تَثْمِينَه دفاعًا عن "مجال محفوظ" في زمن احتدام التنافس الدولي بين النماذج الحضارية والتنموية.

والكتاب الذي نقوم بمراجعته يتوزَّع على ثلاثة محاور كبرى، ويُسْتَهَلُّ بورقة تقديمية تحليلية عامة. ويركز المحور الأول على الجذور التاريخية التي تصنع الواقع السياسي والاستراتيجي المعقد اليوم، من تعاقب الإمبراطوريات القديمة وتمركز الديانات التوحيدية الثلاثة إلى تداعيات الحملات الاستعمارية واللحظة المفصلية لزرع الكيان الإسرائيلي وديناميات تشكيل المجتمعات السياسية القومية. وحيث تبدو هذه العناصر في تطورها التاريخي المقارن مضيئة لجانب مهم من الإشكاليات والرهانات القائمة، فإن المحور الثاني ينكبُّ على مقاربة حركة الفاعلين في الساحة شرق الأوسطية؛ حيث ترسم الدراسات صورة مشهد انقسامي حاد الاستقطاب تتواتر فيه أسباب التنافس والصراع المتجددة وتتقاطع فيه مطامح الهيمنة إقليميًّا ودوليًّا. وسيرًا على منطق تحليلي ينطلق من العام إلى الخاص، ينفتح المحور الثالث على دراسات حالة تُولِي اهتمامًا مركزًا لقضايا محددة وفاعلين ومجالات استراتيجية بعينها داخل الخريطة شرق الأوسطية المركَّبة.

جذور الانقسام وبذور الصراع

في المحور الأول، يُقدِّم الكتاب قراءة في الدينامية التي فجَّرتها الصدمة الاستعمارية بعد تفكُّك الإمبراطورية العثمانية على مستوى تَشَكُّل نخب حاملة لِهَمِّ الإصلاح سواء بمرجعيات دينية أو قومية. فتَحْتَ عنوان "من النهضة إلى اليوم: القومية، واليسار، والإسلاموية العربية في مواجهة الغرب"، يلاحظ حميد بوز أرسلان (Hamit Bozarslan)، الباحث بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، والمختص في الشؤون التركية والكردية، أن هذه الدينامية ستعرف تسارعًا وتجذرًا أكبر مع زرع الكيان الإسرائيلي منذ وعد بلفور. وجاءت نكبة 1948 لِتُوَجِّه صفعة مدوية حملت النخب على القيام بوقفة أليمة تجاه الحاضر والماضي أيضًا(1). وبموازاة مع الاختراق الإسرائيلي، كانت الحرب الباردة قد بدأت تمدُّ مجال تحقُّقها الاستراتيجي في المنطقة لِتَزُجَّ بها في لعبة التحالفات القسرية تجاه المعسكرين، الأميركي والسوفيتي، قبل أن تندلع الثورة الإيرانية واجتياح أفغانستان لتنطلق دينامية أخرى وتفتح أفقًا آخر على مستوى الاختيار الأيديولوجي والهوياتي في دول العالم العربي الإسلامي.

ويقترح آلان غريش في ورقة بعنوان: "الشرق الأوسط في الحرب الباردة" قراءة لمسار دخول الشرق الأوسط أجواء الاستقطاب الأيديولوجي الدولي متوقفًا عند إنشاء حلف بغداد 1955، وردِّ فعل الناصرية الذي تجسَّد في تأميم قناة السويس، عام 1956، وما تبعها من حملة فرنسية بريطانية إسرائيلية على مصر دشَّنت أُفُول النفوذ الأوروبي ودخول الاتحاد السوفيتي بقوة. غير أن هذا القوس لم يدم طويلًا؛ حيث انتكست القومية الاشتراكية بهزيمة 1967، ثم رحيل عبد الناصر، عام 1970، ليبدأ مسار جديد ازداد فيه نفوذ الدول الخليجية تزامنًا مع ارتفاع أسعار النفط. واختفى الاتحاد السوفيتي لكن الولايات المتحدة لم تصبح القوة المطلقة أمام تَعَقُّد الأوراق وتشابك حركة اللاعبين وطبيعة التحديات الجديدة.

في هذا السياق، يقارب دينيس بوشارد (Denis Bouchard)، المستشار لدى المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في شؤون الشرق الأوسط، والذي صدر له، عام 2012، كتاب حول "العالم العربي الجديد: رهانات واضطرابات"، حركة التَّمَوْقُع الإقليمي في سياسات إيران وتركيا سعيًا إلى الزعامة، منذ بداية الألفية الجديدة، مستثمرين انحسار الحضور الغربي في المنطقة. ويرصد الباحث المحطة المفصلية لهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي وضعت بعض الدول الخليجية تحت ضغط الإدارة الأميركية، وهو ما توطَّد في عهد أوباما. في ذات السياق، تعاظم التهديد الذي يُشَكِّلُه البرنامج النووي الإيراني؛ حيث لم يُبَدِّد اتفاق 2015 بين إيران والدول الكبرى (5+1) مخاوف هذه الدول. وانضاف إلى هذا التهديد التقليدي، أُفُق مسار تحوُّلٍ سياسيٍّ جديد مع حلول 2011، وتباشير "الربيع العربي" الذي نظرت إليه بعض

الدول الخليجية بريبة، فقادت على إثر ذلك ما أسماه الكاتب "حلفًا مقدسًا"، في مماثلة تستلهم الذاكرة الأوروبية للحلف المقدس الذي جمع روسيا وبروسيا والنمسا، عام 1815، لقمع أي حركات ثورية في القارة العجوز.

بالنسبة لإيران، ينطلق الباحث من غزو العراق، عام 2003، والذي يراه هدية مزدوجة لطهران بتخليصها من صدام حسين عدوها اللدود وبمنحها السلطة لأنصارها الشيعة. وفي 2011، وضعت طهران قَدَمَها في سوريا دعمًا لنظام بشار الأسد، وفي 2014، قدَّمت الدعم للحوثيين في مواجهة الحرب، وفي 2017، مدَّت يدها إلى قطر في مواجهة الحصار.

توقف الكاتب بوشارد عند هذه المحطات لتجسيد الحركية الاستراتيجية والنشطة لإيران دفاعًا عن مواقعها أو منع قوى منافسة من ربح أوراق تفاوضية، لكنه يعود إلى القول: إن النفوذ الإيراني يبقى محدودًا بسبب محدودية الإمكانيات المالية والعسكرية للاضطلاع بهذه الطموحات الإقليمية، خصوصًا أنها تزاحم قوى دولية على غرار روسيا في سوريا وأميركا وإسرائيل.

وتُشكِّل تركيا الضلع الآخر لهذا الثالوث التنافسي في المنطقة، وقد وجدت في ربيع 2011 فرصة لتوسيع مجال حضورها الإقليمي، فأصبحت القاعدة الخلفية للجيش السوري الحر، ودشَّنت سياسات قُرْب من مصر في عهد الرئيس الراحل، محمد مرسي، وتونس مع النهضة، ودعمت الحكومة الشرعية في ليبيا ضد اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، وتتعاون على نحو وثيق مع قطر. ويرى الكاتب في ذلك عنوان سياسة لزعامة العالم السُّنِّي، وترويج نموذجها للإسلام السياسي الذي يناهض نماذج أخرى في المنطقة. رغم ذلك، فإن نهجها يبقى محدود النتائج، خصوصًا في العالم العربي؛ حيث الذاكرة العثمانية ليست إرثًا مستساغًا لدى نخب تخشى من موجة إمبراطورية عثمانية جديدة.

وفي رصد تطورات المشهد والتفاعلات الاستراتيجية سواء داخل الإقليم أو خارجه، لا يمكن القفز على اللحظة النفطية التي تصنع عامل استقطاب مزمن في المنطقة؛ فعن "دور نفط الخليج في النظام الدولي منذ الخمسينات"، يوجز ماثيو أوزانو (Matthieu Auzanneau) أهم المنعطفات في مسار بؤرة رئيسة للتنافس الإقليمي والدولي، منذ إبرام ميثاق "النفط مقابل الأمن". ويتعلق الأمر بتدشين مرحلة إنزال استراتيجي للقوى الغربية، وخصوصًا أميركا، من أجل السيطرة على الذهب الأسود وإرساء هيمنة شركاتها "الأخوات السبع".

ويرى الكاتب أوزانو، المتخصص في اقتصاد النفط والانتقال الطاقي، أن الصدمة النفطية وعمليات التأميم لم تُشكِّل تغييرًا جذريًّا في مشهد الهيمنة الغربية. فحتى تدفقات البترودولار الناجمة عن طفرة 1973 توجَّهت نحو تغذية الصناعات والبنوك الغربية أحيانًا من خلال اتفاقات ظلت تفاصيلها سرية على غرار اتفاق 1974 بواشنطن. ويلاحظ أوزانو أن الهاجس النفطي لم يكن بعيدًا عن السياسات الإقليمية والدولية تجاه الساحة السورية منذ اندلاع الحرب الأهلية في 2011. لقد بدت بعض الدول قلقة من تطلع دمشق وطهران وبغداد إلى بناء أنبوب لنقل الغاز نحو الفضاء المتوسطي، بمباركة "يقظة" من روسيا. وفي المقابل، ليس التدخل الأميركي لاستعادة مدينة الموصل من تنظيم "الدولة الإسلامية" بين 2016 و2017 ببعيد عن الثروات التي يزخر بها الإقليم. وباستثناء ذلك، فإن الفراغ الذي خلَّفته أميركا في العراق اجتذب شركات النفط الروسية والصينية، التي تتجه لتصبح رقمًا صعبًا في المعادلة الدولية للقوة والريادة.

وبرؤية أوسع للحركة في رقعة الشطرنج، وتحت عنوان "القوى في الشرق الأوسط: لعبة كبرى جديدة خطرة"، يُحلِّل فريديريك شاريون (Frédéric Charillon)، أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في كلية العلوم السياسية بباريس، ومؤلِّف كتاب "شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، تفاعلات اللاعبين الكبار التي أعقبت المسار المفاجئ للانسحاب الأميركي والأوروبي (ولو النسبي) من المشهد بعد الإنزال العسكري الذي رافق عاصفة الصحراء 1990–1991. هذا الانسحاب

لا يخص الغرب فقط، بل الدبلوماسيات العربية أيضًا التي انمحى وزنها أمام أجندة القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل، تركيا، إيران)، وهو فراغ نفوذ في منطقة تكره الفراغ.

ويرى الباحث شاريون أن الربيع العربي، رغم إحباطاته، أطاح برؤساء تابعين للغرب من قبيل زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر. وجاءت الأزمة السورية لتكرس الانمحاء الغربي الذي تعزَّز في عهد دونالد ترامب بعد إعلان نيته الانسحاب من العراق. وتكتسي الصورة التي التقطها قادة إيران وتركيا وروسيا، في أستانة، عام 2017، دلالة رمزية على التَّحكُّم في دفة المفاوضات حول مستقبل سوريا وترتيبات المنطقة ذات الصلة بها؛ حيث تمدُّ إيران مجال نفوذها من أفغانستان حتى المتوسط (عبر العراق وسوريا ولبنان) مع توابع في اليمن والبحرين. وتستفيد إسرائيل من تقارب أنظمة خليجية في مواجهة طهران، ومن دعم أميركي أكثر قوة، أما تركيا فتتدخل عسكريًّا في سوريا وتُلقِي بثقلها في ليبيا ضد خليفة حفتر، وفي شمال العراق.

إن هذا الفراغ الاستراتيجي الذي شجع بروز قوى إقليمية مُتَوَثِّبَة للزعامة لا ينفصل عن مسار في السياسة الخارجية الأميركية لَخَّصَه عنوان مساهمة الصحافي، سيلفان سيبيل (Sylvain Cypel)، الذي عَمِل بصحيفة "لوموند" و"لوكوريي إنترناسيونال" ويشارك آلان غريش تحرير موقع "أوريون"، "المحافظون الجدد في أميركا: تحلُّل أيديولوجي". وينطلق الكاتب، الذي نشأ في إسرائيل وانتمى لسنوات إلى حزب يساري متطرف وظل مناهضًا للصهيونية، من أن توقيع واشنطن وحركة طالبان، في فبراير/شباط 2020، لاتفاق يقضي بسحب 40 في المئة من جنودها من أفغانستان قبل الانسحاب التام في أبريل/نيسان 2021، يطوي صفحة أيديولوجية في التاريخ الأميركي؛ ذلك أن اجتياح أفغانستان لم يكن مجرد ردٍّ على هجمات 11 سبتمبر/أيلول بل تطبيقًا لرؤية المحافظين الجدد المتطلعين إلى صناعة "قرن أميركي جديد" تفرض فيه واشنطن هيمنتها الكاسحة. ويرى هؤلاء في الشرق الأوسط منطلقًا للتهديدات التي تواجه أميركا، وفي مقدمتها الجهادية الراديكالية. لقد أرادوا اعتماد سياسة تَدَخُّلِيَّة، أحادية إنْ لزم الأمر، تُشكِّل النظام العالمي، ولا تدع مجالًا لتمدد قوى جديدة من قبيل الصين. لذلك بدا الشرق الأوسط حقل تجريب لهذه الرؤية الشرسة التي وجدت في إيران خصمها الإقليمي الرئيسي. وحيث حدَّدت واشنطن العراق مجالًا للوقوف في مواجهة القوة الإيرانية، فإن العكس هو الذي حصل؛ إذ أتاح الوجود الأميركي مجالًا خصبًا لغرس النفوذ الإيراني في العراق. أكثر من ذلك، سمح انهيار سلطة الدولة بانبثاق تهديد تنظيم الدولة الذي استنزف الكثير من المقدرات الأميركية.

رهانات الزعامة والتموقع في حركة اللاعبين

في المحور الثاني، يتناول الكاتب، كريم إيميل بيطار (Karim Emile Bitar)، المشهد الاقتصادي شرق الأوسطي الذي يَسِمُه بـ"تعايش الدول النفطية الغنية مع أخرى تواجه أوضاعًا مالية صعبة". ويلاحظ الباحث المشارك في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بباريس وأستاذ العلوم السياسية بجامعة سان جوزيف ببيروت، أن أزمة كوفيد-19 كشفت عمق الهشاشة الاقتصادية في معظم بلدان المنطقة. وهو يتتبع أبعاد هذه الهشاشة في انعكاساتها الاجتماعية والسياسية الوخيمة وتأجيجها للتوترات التي اتخذت أحيانًا طابع انتفاضات عربية تحمل شعار المطالبة بالعمل والكرامة. ويُعَدُّ انحسار جانب كبير من النسيج الاقتصادي، في تصدير الخامات النفطية والمعدنية، خاصية أخرى تُعمِّق هشاشة الاقتصاد في عدد من بلدان المنطقة، وهي تواجه (الهشاشة) ضربة مزدوجة: انخفاض أسعار النفط، وأزمة كوفيد-19.

ويجد انسداد الآفاق الاقتصادية صدى مباشرًا له على الصعيد الاجتماعي، يُلَخِّصُه جان بول شانيولو (Jean-Paul Chagnollaud)، رئيس معهد الأبحاث والدراسات حول المتوسط والشرق الأوسط، بعنوان ورقته "يقظة المجتمعات". فبعد أن يستعيد الكاتب، الذي شارك في تأليف كتاب "فلسطين: سلب أرض"، مسار الحراكات التي أفضت إلى مصائر

متفاوتة بين تغيير النظام أو زعزعته أو الانحدار إلى أهوال حروب أهلية...إلخ، يتأمَّل في طبيعة التشكيلات المساهمة في الانتفاضات ليرى أن انقسامها وتشتت رؤاها عامل مجهض، بل إن الحراك وإنْ اتخذ ظاهريًّا شكل احتجاج مدني ديمقراطي فإنه كثيرًا ما انطوى على تموقعات قبلية وطائفية مما يعقِّد مسار التغيير ويُقلِّل حظوظ نجاحه. لذلك، كانت النتيجة دراماتيكية كما يلاحظ الكاتب؛ حيث "يجد الفرد نفسه في مواجهة الدولة"، لكنه يحرص على ألا يُنهي ورقته بحتمية الفشل. فعلى ضوء مظاهرات 2019 التي شملت لبنان والعراق والسودان والجزائر، يبقى الشارع منجمًا واعدًا بالغضب(2).

وثمة منحى يستخلصه فيليب دروز فانسان (Philippe Droz-Vincent) من اختبار الربيع العربي للسلطات الحاكمة الحريصة على استمرار الوضع القائم، وهو تعزيز التعاون العسكري وزيادة مبيعات السلاح، من منطلق أن العَسْكَرَة والسلطوية ديناميتان مترافقتان. ولعل ارتفاع واردات السلاح في الشرق الأوسط بين 2015 و2019 بنسبة 61 في المئة مؤشر بالغ الدلالة.

ويصف مُؤَلِّف كتاب "الشرق الأوسط: دول سلطوية، مجتمعات محاصرة" بعض عمليات استيراد السلاح بالعبثية على غرار ترسانة مصر من الدبابات الحديثة وامتلاكها الأسطول الرابع من المقاتلات الأميركية (إف- 16)، دون أن تُلبّي حاجاتها الميدانية. كذلك الشأن بالنسبة لدول الخليج التي اقتنت معدات فائقة التطور مقابل قدرات عملياتية ضعيفة. ويربط الباحث هذا الاستثمار المتنامي في العَسْكَرَة بالتخوف من مفعول الانسحاب الأميركي، وهو ما تُجسِّده الإمارات التي تلقت أكبر كمية من الأسلحة الأميركية في الألفية الجديدة، لتصبح رابع مستورد للسلاح في العالم سنة 2009.

وفي سياق تحليل تداعيات صعود التهديد الإرهابي الجهادي على البنيات الداخلية والسياسية للدول، يكتب ريان حداد (Rayan Haddad)، الباحث في الشؤون اللبنانية، عن وضع المسيحيين في منطقة متقلبة، ومعاناتهم من تعاظم قدرة الإسلام الراديكالي، دون رعاية حقيقية لمصالحهم من قبل القوى الغربية، بل يرى الكاتب أن الخطاب المُشْبَع بالإحالات الدينية لجورج بوش الابن، في حربه على الإرهاب، أَجَّج نزعة الحركات الجهادية المسلحة لاستهداف المسيحيين.

وعن موقع الأجهزة السرية في قلب الدولة، تلاحظ أنييس لوفالوا (Agnès Levallois)، وهي مستعربة من خريجي معهد اللغات والحضارات الشرقية، ومُؤَلِّفَة كتاب "دول الخليج العربية: عقدان من التقلبات"، أن هذه الأجهزة تتموقع كحامية للنظام لا للمجتمع(3)، مُحَلِّلَة تموقعها في الواجهة بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول؛ حيث عرضت خدماتها على القوى الكبرى في حربها على الإرهاب. وقد أسهمت هذه اللحظة الاستراتيجية إذن في تعزيز القبضة الأمنية على المجتمع والحريات العامة.

"كيف تعيد إسرائيل بناء تحالفاتها في المشهد شرق الأوسطي الراهن؟"، في هذه الورقة يستعيد دومينيك فيدال (Dominique Vidal) اللحظة التي خسر فيها الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، لعبة ليّ الأذرع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في هجمته الاستيطانية، قبل أن يَحُلَّ دونالد ترامب، في إدارة البيت الأبيض، ليُطلق يد إسرائيل في مخططاتها التوسعية بما فيها الاعتراف بالقدس عاصمة لها، وضم الجولان، فضلًا عن الضغط السياسي والاقتصادي لفرض "صفقة القرن".

ويرصد رفيق درب آلان غريش، في مناهضة الصهيونية ومُؤَلِّف كتاب "فلسطين: لعبة الأقوياء"، كيف دفعت إسرائيل أميركا للمواجهة مع إيران وفرض عقوبات مشددة عليها، والانسحاب من الاتفاق النووي، والملاحظ أن التحالف مع دونالد ترامب لم يمنع إسرائيل من تعزيز الصلة بروسيا بوتين الذي يحاول قيادة بلاده للعب بروح الزعامة في المنطقة. وبالإضافة إلى روسيا، يحاول بنيامين نتنياهو الالتفاف على بعض الصعوبات والانتقادات التي يواجهها في الاتحاد

الأوروبي بالمرور عبر بعض دول وسط وشرق أوروبا التي يحكمها قادة من اليمين الشعبوي (بولندا، المجر، التشيك...). وفي سياق تنويع الشركاء، تواصل إسرائيل تغلغلها في القارة الإفريقية.

بالطبع، لم تظل الصين بعيدة عن المشهد الإقليمي؛ حيث تواصل تمديد شبكة شركائها تزامنًا مع تعاظم قوتها الصناعية والتجارية. إنه "الرهان الصيني" الذي يكتب عنه دومينيك باري (Dominique Bari)، أحد المتخصصين البارزين في العلاقات الدولية للصين على ضوء اعتبار بيجين المنطقة "مجالًا حيويًّا، ضروريًّا وحاسمًا". فهي تلبي احتياجاتها الطاقية وتُشكِّل أسواقًا جديدة لمنتجاتها، فضلًا عن دورها المنشود في تحقيق تطلعاتها الجيو–اقتصادية من خلال مشروع "الحزام والطريق". ويسجِّل الكاتب أن الصين نجحت في نسج شراكات استراتيجية مع دول شرق أوسطية تُعَدُّ حليفًا تقليديًّا لأميركا. وتحاول رفع أي عوائق أيديولوجية وعدم التموقع في النزاعات والاختلافات البينية؛ حيث تخطط لمشاريع تعاون مع السعودية السُّنِّية وإيران الشيعية ومع إسرائيل وتركيا... في سياق شراكات مرنة ومفتوحة. غير أن الصين تظل منشغلة بالرهانات الأمنية على البحر الأحمر وبحر عُمان من حيث تداعياتها على أمن شبكة المبادلات.

وعلى غرار الصين، يقتفي إيغور دولانوي (Igor Delanoë)، المدير المساعد للمرصد الفرنسي الروسي، المختص بقضايا السياسة الخارجية، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط كمنطقة تعتبرها مفتاحًا للزعامة؛ حيث يُعَدُّ تموقعها الإقليمي جزءًا من سياستها لبلوغ الريادة العالمية في وجه المجموعة الأورو–أطلسية والغرب عمومًا.

ويرى أن روسيا تنبَّهت إلى ضرورة استغلال تآكل القبضة الأميركية بعد حروبها في العراق وأفغانستان. ويلاحظ أن روسيا تنهج سياسة محافظة تجاه ما تعتبره مغامرات التغيير، وهو ما يفسر دعمها للنظام السوري وسياستها في ليبيا. وتواصل موسكو تعزيز علاقاتها مع مصر وإيران وتركيا، ويشكِّل الثلاثة زبائن للمركَّب العسكري الصناعي الروسي. وخارج تجارة السلاح، تُعَدُّ روسيا موردًا رئيسيًّا لبلدان الشرق الأوسط بالحبوب: تركيا، وإيران، ومصر، والسعودية، والإمارات.

واستكمالًا لمدارات التفاعل بين المنطقة وباقي العالم، يتوقَّف حجي بوبا نوهو (Alhadji Bouba Nouhou)، الباحث في العلوم السياسية ومُؤَلِّف كتاب "إسرائيل وإفريقيا: علاقة مضطربة"، عند العلاقات مع إفريقيا، ملاحظًا أنه بعد مراحل طبعتها الروابط الدينية والمساعدات المالية، انفتح عهد أكثر براغماتية يجمع بين التدخل العسكري والاستثمار الاقتصادي. ويحلِّل الباحث تحركات الإمارات على الساحل اليمني لإبعاد طهران عن البحر الأحمر وباب المندب الذي تمرُّ عبره 50 في المئة من نفطها المصدَّر ونفس النسبة من وارداتها المختلفة، وهو مجال ينشط فيه الإسرائيليون أيضًا بشكل خاص، في تقاطع مع مرامي الإمارات.

تركيا من جهتها، لم تقف متفرجة على التحرك في مجال استراتيجي واعد بالفرص. وفضلًا عن القرن الإفريقي، ألقت أنقرة بثقلها من أجل التموقع في قلب مسارات التسوية على صعيد الأزمة الليبية. ويرى الكاتب أن الاستثمارات التركية تندرج في حرب نفوذ جيوسياسي مع باقي الدول السُّنِّية.

هذه السياسة الخارجية ينتقدها الباحث التركي في الشؤون الاقتصادية والسياسية، أحمد إنسيل (Ahmet Insel) في مقاربته لـ"تركيا أردوغان" كوجه آخر لسياسته الداخلية "القومية الشعبوية". وهو يرى أنه منذ دُفِنَت آمال الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، تخبَّطت السياسة الخارجية في الفوضى بتقلبات في كل اتجاه، نحو القوى الأوراسية أحيانًا، ثم نحو الفضاء العربي الإسلامي أحيانًا أخرى، مع الإبقاء على علاقة عاصفة مع الاتحاد الأوروبي. أما التمدد التركي في المنطقة، فيراه الباحث تجسيدًا لنوستالجيا الإمبراطورية العثمانية(4)؛ مما يفسر مشاعر الارتياب لدى الجيران تجاه التهديد التركي.

واستكمالًا لرصد مواقع القوى الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، تتساءل الصحافية، إيزابيل أفران (Isabelle Avran)، "هل سيمتلك الاتحاد الأوروبي وسائل فرض احترام القانون في الشرق الأوسط؟". تبدو عناصر الإجابة سلبية في المجمل، حسب الكاتبة التي تنتمي إلى أسرة موقع "أوريون" المناهض لسياسة الاحتلال الإسرائيلية، فمنذ عقدين من الزمن، لم يُفْلِح الاتحاد في فرض أي عقوبة ضد الاستيطان غير الشرعي ولا ضد الجدار العازل الذي أدانته محكمة العدل الدولية، ولا ضد حصار غزة وقمع مسيرات العودة ولا ضد هدم المنشآت في الضفة الغربية، ومنها منشآت أوروبية. وكما ورد سابقًا، فإن نتنياهو فضَّل توطيد العلاقات مع دول مجموعة "فيشغراد" وتعرف اختصارًا بـ(V4) (بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا) ومع منظمات اليمين المتطرف في أوروبا، بهدف التأثير على أوروبا منقسمة.

أما بالنسبة للقوة العظمى، فإن فيليب غوليب (Philip Golub)، أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأميركية بباريس، يكتب عن "فك الارتباط الأميركي" الذي بدأ مع الرئيس باراك أوباما وتسارع مع دونالد ترامب الذي "احتقر القانون الدولي في اعترافه بالقدس" عاصمة لإسرائيل وضرب حصارًا شاملًا على إيران، منتقلًا بأولوياته إلى آسيا في مسعى لاحتواء الصين. ورغم اختلافات الأسلوب، فإن الكلفة المادية والرمزية لتدبير شؤون الشرق الأوسط أصبحت، بحسب الكاتب، عبئًا تَوَدُّ أميركا التحرُّر منه.

فهل يتحقق ذلك مع الإبقاء على ثلاثة ثوابت في السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة، بعد الحرب الباردة: النفط، وإسرائيل، ومنع بروز قوة إقليمية مهيمنة. في إطار هذه السياسة، يستدعي الباحث فكرة المؤرخ الأميركي، بروس كامينغز (Bruce Cumings)، الذي يرى أن هاجس الدَّمَقْرَطَة أخلى مكانه لتفضيل السلطوية التي تحمي مصالح أميركا، وتنسجم مع المقولات الاستشراقية المتجددة حول عدم جاهزية الشعوب ما بعد الاستعمار لحكم أنفسهم بأنفسهم؛ إذ باتت أميركا تخشى من أن تفضي الدَّمَقْرَطَة إلى فقدان السيطرة. ولعل هذا التحليل يُضيء جانبًا من العتمة حول موقف أميركا من الربيع العربي، الذي كان اختبارًا عمليًّا لمصداقية الخطاب الغربي حول الديمقراطية.

مسارات سياسية بين الأزمة والتجاوز

يتضمن المحور الثالث، في كتاب "الشرق الأوسط والعالم"، مجموعة من دراسات الحالة التي تتناول أساسًا تهميش القضية الفلسطينية، وترى ساندرين منصور ميريان (Sandrine Mansour-Mérien) منطلق هذا التهميش في أحداث 11 سبتمبر/أيلول التي صعدت بمكافحة الإرهاب إلى أولوية الأولويات، وهو ما انتهزته إسرائيل والتقطه رئيس الوزراء الأسبق، أرييل شارون، بقوله: "عرفات هو ابن لادن بالنسبة لنا"، فكان انطلاق هجمة متعددة الأبعاد من الاحتلال العسكري إلى الاستيطان والضم وانتهاك الاتفاقات.

وترى الباحثة المختصة في تاريخ الشرق الأوسط، وخصوصًا فلسطين، أن حروب الحراك العربي في سوريا واليمن زادت من تهميش القضية الفلسطينية. بل إن مؤتمر أنابوليس الذي انعقد في الولايات المتحدة الأميركية، عام 2007، بين الدول العربية وإسرائيل لإيجاد تسوية للنزاع العربي-الإسرائيلي كان في الواقع يُعبِّئ لجبهة موحدة ضد إيران التي أصبحت العدو الأول(5). ومع دونالد ترامب، تضيف الباحثة، تأسَّس منعطف جديد في السياسة الأميركية التي تخلت عن عناصر الحذر وخيار تفضيل المفاوضات لصالح انخراط كلي وراء إسرائيل، وسط صمت دولي.

مقابل إطلاق يد إسرائيل في فلسطين، كتب كريم بكزاد (Karim Bakzad)، من معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بباريس والمختص بشؤون أفغانستان وإيران والعراق، عن انخراط أميركا في تسوية الأزمة الأفغانية بعد فشل سنوات من محاولة فرض السلام الأميركي. ويرى الباحث أن الاتفاق الموقع مع طالبان، في فبراير/شباط 2020، تكريس لانتصار الحركة ومن شأنه إضعاف الحكومة. وقد اعتبر كثير من المعارضين في أميركا، ومنهم ديفيد بتريوس، القائد السابق

للقوات الأميركية في العراق وأفغانستان، أن الاتفاق يضر بمصالح واشنطن المتمثلة في منع توجيه هجمات إرهابية ضدها. ويتساءل البعض: هل تغادر أميركا بلدًا ذا ثقل جيوستراتيجي بين إيران وروسيا، عبر آسيا الوسطى، باكستان والصين، وبالتالي قد يكون ورقة في سياسة احتواء الصين؟

أما في سوريا، فتُشكِّل "لعبة القوى الإقليمية والدولية في النزاع السوري" موضوع ورقة الباحثة، مانون نور طنوس (Manon–Nour Tannous)، صاحبة كتاب "شيراك، الأسد والآخرون: العلاقات الفرنسية السورية منذ 1946"، والتي تربط بين تخاذل القوى الغربية، وفي مقدمتها أميركا، والتدخل الروسي لإنقاذ نظام بشار الأسد وإسقاط حلب، عام 2016.

وفي الجوار، تسهم أوريلي ظاهر (Aurélie Daher)، أستاذة العلوم السياسية في باريس والمهتمة بالإسلام السياسي الشيعي، بورقة حول ما تسميه "الحركة الاجتماعية المستحيلة في لبنان"؛ حيث تعرض منحنى شبه حتمي يفضي بشكل متكرر إلى إجهاض كل تعبير احتجاجي ضد الواقع السياسي والاقتصادي. وحتى إن اتخذ التعبير الاجتماعي في البداية أفقًا عابرًا للانتماءات السياسية والطائفية، فإنه لا يلبث أن يسقط في يد قادة المجموعات الطائفية والأيديولوجية التقليدية، في غياب القدرة على اقتراح بديل منسجم وتلمُّس مدارات لتطبيق هذا البديل. ولا تلبث هذه الانسدادات مهما كانت طبيعتها أن تندرج في لعبة التوازنات والتحالفات الإقليمية والدولية من خلال شبكة الولاءات.

ومن جهتها، تتناول الباحثة سيلفي جان (Sylvie Jan)، رئيسة جمعية "فرنسا كردستان" والتي تناضل دعمًا للنساء الكرديات، تطورات القضية الكردية التي ترى أنها عملة تبادل في معترك الدول الكبرى. فالولايات المتحدة الأميركية، في عهد دونالد ترامب، أطلقت يد تركيا في شمالي سوريا، بينما روسيا حددت أولويتها في الإبقاء على الأسد، وأوروبا لم تحوِّل نواياها في دعم الأكراد إلى وقائع.

أما "إيران، بين اللعبة الإقليمية واللعبة الدولية" فكانت موضوع مساهمة تيري كوفيل (Thierry Coville)، الباحث المختص بالشأن الإيراني، الذي ينطلق من لحظة خروج واشنطن من الاتفاق النووي في مايو/أيار 2018. ويربط كوفيل بين هذا المأزق وانخراط إيران بشكل أعمق في الجوار، وخصوصًا الحرب الأهلية في سوريا والتدخل ضد تنظيم الدولة في العراق ودعم الحوثيين في اليمن. واختارت إيران البقاء في الاتفاق مع محاولة رفع كلفة السياسة الأميركية لترامب، لكن ذلك أدى إلى رفع خطر المواجهة. وتخدم مواصلة إيران تغلغلها في مناطق التوتر سياسة القوة تجاه واشنطن، والتي تنبني على الالتفاف على انعدام التوازن العسكري المباشر بامتلاك القدرة على توسيع نطاق النزاع ليشمل المنطقة برمتها.

ويبدو العراق معنيًّا بهذا المعطى الذي يجسد تقاطع السياستين، الأميركية والإيرانية. وترى مريم بن رعد، الخبيرة في الشؤون العراقية ومؤلِّفة كتاب "العراق: ثأر التاريخ"، أن الدولة المركزية في بغداد مدعوة إلى إطلاق عملية إعادة بناء في ظل لعبة دقيقة للمساومة مع فاعلين أقوياء، ومنهم حلفاء إيران الشيعة. فعدم رفع تحدي إعادة بناء الدولة على أُسُس المواطنة يجعل العراق دائمًا تحت غيوم العنف.

وفي اليمن أيضًا، "ميدان احتكاك الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين"، يلاحظ لوران بونفوي (Laurent Bonnefoy)، الباحث في مركز الأبحاث الدولية في باريس، أن الحرب في اليمن تمثِّل صراعًا بالوكالة، وفي مقابل استثمار إيراني محدود إلى جانب الحوثيين، فإن كلفة الحرب كانت باهظة. وأكثر من ذلك، يقف الباحث على تبلور نوع من التنافر بين أهداف أطراف الصراع. فبينما تحتفظ دول بثقتها في الحكومة المعترف بها دوليًّا بالرغم من ضعف دعمها الشعبي، فإن دولًا أخرى تقيم علاقات معمقة مع المجلس الانتقالي الذي يسعى إلى الانفصال.

ويتناول الكتاب قضايا أخرى تُشكِّل امتدادات لأزمات الشرق الأوسط وأبعادًا جديدة لبؤر النزاعات السياسية. وهنا يكتب فرانك فريكوسي (Franck Fregosi)، الباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي في باريس ومؤلِّف كتاب "التفكير في الإسلام داخل العلمانية"، عن الإسلام في فرنسا على ضوء أزمات الشرق الأوسط؛ حيث يوضع المسلمون ومنظماتهم في دائرة الاتهام باستيراد نزاعات المنطقة، وخصوصًا الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، حتى إن مجرد انتقاد سياسة الاستيطان الإسرائيلي يُكَيَّف بأنه يصدر عن رفض وجودي لليهود. وتُخَيِّم نزاعات الشرق الأوسط بظلها على يوميات مسلمي فرنسا، بل إن بعض المحللين يرى أن منظِّري الحركات الجهادية يستثمرون في تأزيم وضع هؤلاء من خلال هجماتهم في أوروبا، وهو ما يدفع السلطات الفرنسية إلى سَنِّ سياسات تُضَيِّق على المسلمين وتستفزهم بما يخدم أهداف الجهاديين.

ويكتب رومان آبي (Romain Aby)، وهو باحث مختص في شؤون الخليج، عن "الأمن السيبراني والتحكُّم في المنطقة" انطلاقًا من انفجار التواصل الاجتماعي خلال الربيع العربي. فهذا الفوران حمل عددًا من الدول العربية على الاستثمار بشكل مكثف في تكنولوجيا مراقبة الحركات الاجتماعية. ويُقدِّم نموذجًا لذلك استثمارات الإمارات في هذا الباب. ففي منطقة تُخيِّم عليها سياسات نزاعية ويسودها التوجس وسباق الاستراتيجيات، بادرت بعض الدول إلى تعزيز قدراتها الهجومية (هجمات سيبرانية) والدفاعية (حماية البنيات الاستراتيجية) وخوض صراع نفوذ أيديولوجي في العالم السيبراني العربي (حرب المعلومات). وسجلت بلدان المنطقة واردات ضخمة في استيراد تقنيات المراقبة التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان وتدمير الحياة الخاصة.

وتكتب آن–سيسيل روبير ((Anne–Cécile Robert، المتخصصة في المؤسسات الأوروبية وإفريقيا، عن الأمم المتحدة "تحت رحمة القوى الكبرى"، في إشارة إلى تهميشها ضمن مسارات التسوية السياسية للحرب السورية، بينما يجري تركيز نشاطها في التخفيف من الأوضاع الإنسانية المتدهورة. ولا تخرج الباحثة عن تأكيد التشخيص الراسخ الذي يفيد بأنه طالما ظلت القوى المكوِّنة لمجلس الأمن متباينة الرؤى بشأن قواعد اللعب ودور القانون الدولي، فإن مساعي المنظمة ستكون محدودة النتائج، خصوصًا في منطقة شرق أوسطية بقدر عال من التعقيد وتناقض المصالح والسياسات.

ويختتم هذا المحور بورقة للدبلوماسي والمحلل السياسي الفرنسي، فرانسوا نيكولو (François Nicoullaud)، عن انعكاسات نسف الاتفاق النووي بعد تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، وهو الذي كان وصف الاتفاق بـ"الأسوأ من نوعه الذي تُبْرِمُه أميركا في تاريخها". كان مطمح ترامب تركيع إيران بالعقوبات الاقتصادية وعزلها أكثر، لكن طهران تبنَّت سياسة "الصبر الاستراتيجي" مفضِّلة الإبقاء على حدود دنيا للتعاون تحت مظلة الاتفاق، وبالتالي الحيلولة دون ارتماء أوروبا في أحضان واشنطن. ويضع الكاتب انتخابات الرئاسة الأميركية سقفًا لسيناريوهاته، من منطلق أن الأوضاع الجديدة توفر فرصًا أفضل لنزع فتيل الأزمات. لعل ذلك قد يصدقه انتخاب جون بايدن رئيسًا للولايات المتحدة.

خاتمة

كما يبدو جليًّا، فإن تصميم المحاور الثلاثة التي انتظمت فيها الدراسات يبقى إجرائيًّا فقط، بالنظر إلى تشتت العناصر والطابع المركَّب للمجال المدروس، من حيث تعدُّد الفاعلين فيه من الداخل والخارج، وتشعُّب العلاقات العابرة للمجال من كل الاتجاهات، سواء من داخل الجغرافيات القومية، أو عبر البلدان المشكِّلة للإقليم أو في سياق التفاعل مع حركات اللاعبين الكبار من خارج الإقليم. ولعل ذلك ما يُفسِّر تكرار مقاربة بعض الملفات الطاغية من محور لآخر على غرار الدور التركي والملف الإيراني والتنافس الإيراني–السعودي...

وفضلًا عن ذلك، ينطوي الكتاب، شأن الكثير من الكتب الجماعية، على تفاوت واضح في القيمة العلمية والعمق التحليلي للدراسات التي لا يتجاوز بعضها مستوى مقالات عامة، أو أوراق كرونولوجية وصفية. والواقع أن المسألة ترتبط أيضًا بسؤال تلقي الكتاب الذي يبدو متأرجحًا بين دراسات جزئية تفصيلية أقرب إلى مخاطبة قارئ متخصص وأخرى ذات طابع بيداغوجي

تحاول تقريب قارئ عام من قضايا منطقة ساخنة في العالم. كما أن الاستعانة بكتَّاب ينحدرون من الشرق الأوسط في المساهمة بمقالات حول بلدانهم، بقدر ما تبررها الرغبة في تحليلات تكتسي طابع القرب والمعرفة المتفاعلة مع واقعها، بقدر ما قد تأخذ القارئ إلى مسارات تتدخل فيها ذاتية هذا الكاتب أو ذاك، خصوصًا بالنسبة لتحليل أوضاع مجتمعات متعددة الطوائف أو الديانات؛ مما يكون فيه الباحث مائلًا إلى الفئة التي ينحدر منها. ولعل هذه النقطة كانت بارزة بصدد تحليل موقع المسيحيين من التقلبات الاستراتيجية والتهديد الذي يواجهونه كجزء من النسيج الاجتماعي؛ حيث انطلق الكاتب من فرضية تمجيدية لدور المسيحيين في الشرق الأوسط بوصفهم نخبة متعالية ورافعة للحداثة. كما تَجَسَّد هذا النَّفَس الانحيازي في مقاربة المسألة الكردية على يد باحثة هي في نفس الوقت مناضلة من أجل هذه القضية، وبالتالي مناهضة للسياسة التركية. وهو أمر يجدد طرح سؤال الموضوعية في العلوم الاجتماعية؛ حيث الباحثُ ذاتٌ حاملةٌ لموقف وعلى مسافة تقترب أو تبعد من الموضوع.

ومع تشعب التحليلات بتشتت قضايا الشرق الأوسط واتساع نطاق التفاعل بين وحداته الداخلية أو بينه وبين المحيط الإقليمي والدولي، فإن مقارنة زوايا الرؤية بالنسبة لعدد من الأوراق المكوِّنة للكتاب تشير إلى انتقال مركز ثقل التأثير إلى خارج المجال العربي في الشرق الأوسط، لاسيما بروز قوتين بمطامح استراتيجية كبرى من قبيل تركيا الأردوغانية وإيران. ويتعلق الأمر بجدلية طرفاها نزول قوى إقليمية بثقلها مقابل النزعة الانسحابية لترامب التي تجسدت في العراق وأفغانستان.

"بين شرق أدنى في الطريق إلى الاندماج وشرق أقصى مؤهَّل ليكون خصمًا لغرب مهيمن، يبدو الشرق الأوسط بمنزلة صلة وصل متمردة، هامش وفضاء مواجهة دائمة"(6).. هذه الفقرة من استهلال الكتاب تكشف الزاوية الرئيسة التي يُقارِب منها هذا المجال الاستراتيجي، وهي زاوية تحليل بؤر الصدام وتفاعلات اللاعبين في بحث كل منهم عن مواقع امتياز وتفوق على حساب الآخرين. ولذلك، فإنه من المفهوم غياب بُعد استشرافي يتطلع إلى عكس هذا المنحى الصدامي واستكشاف إمكانيات الانتقال من الصراع على المواقع إلى بناء مجال تعاون وسلام. فعبر مقالات الكتاب، ترتسم صورة الشرق الأوسط أسيرًا للعبة دولية تخترقه منذ قرون، باسم العقائد ومطامح الغزاة والنفط واستراتيجيات التموقع والريادة في ظل يقظة قوى إقليمية ودولية تستند على ذاكرة الهيمنة والتصدر.

كما ينبثق اتجاه متحفظ تجاه توقع مآلات الواقع الاستراتيجي، وهو ما يُفسِّره زمن إعداد الكتاب في فترة سابقة على الانتخابات الأميركية وسط غموض بشأن حظوظ إعادة انتخاب دونالد ترامب؛ ذلك أن معظم التحليلات قائمة على نقطة النزعة الانسحابية الأميركية التي تبنتها الإدارة الحالية تكريسًا لما دشنه المحافظون الجدد، وهو واقع مرشح اليوم ليتزحزح ولو بشكل بطيء في الإدارة الديمقراطية الجديدة لجون بايدن.

من جهة أخرى، ولأن أي كتاب –ذا طابع تركيبي وتلخيصي من هذا النوع– لا يمكنه الإحاطة بكل القضايا والفاعلين ضمن الإطار الجيوسياسي موضوع البحث، فإنه يمكن ملاحظة غياب مقاربات حول بعض الأدوار من قبيل الدور المصري. وإن كان من المفهوم أن الأمر يبدو مبرَّرًا جزئيًّا بانحسار هذا الدور الذي توارى خلف القوة التمويلية للإمارات من جهة، وأمام التغلغل التركي والإيراني من جهة ثانية.

معلومات عن الكتاب

عنوان الكتاب: الشرق الأوسط والعالمLe Moyen-Orient et le Monde ـ تأليف: مجموعة من الباحثين ـ إشراف: برتران بادي (Bertrand Badie) ودومينيك فيدال (Dominique Vidal) ـ مراجعة: نزار الفراوي ـ دار النشر: لاديكوفيرت "الفرنسية" (la Découverte)– سلسلة: حالة العالم ـ تاريخ النشر: 2020 ـ اللغة: الفرنسية ـ الطبعة: الأولى ـ عدد الصفحات: 260